

اىكاو



Doc 10129

البيانات المالية وتقارير مُراجع الحسابات الخارجى عن السنة المنتهىة في ٢٠١٨/١٢/٣١



وثائق للدورة الأربعين للجمعية العمومية عام ٢٠١٩

منظمة الطيران المدني الدولي

اىكاو



Doc 10129

البيانات المالية وتقارير مُراجع
الحسابات الخارجى عن السنة
المنتهىة فى ٢٠١٨/١٢/٣١

وثائق للدورة الأربعم للجمعمفة العمومفة عام ٢٠١٩

منظمة الطفران المدنى الدولى

تتشر هذه الوثيقة في طبعات مستقلة باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية
والروسية والصينية والفرنسية
منظمة الطيران المدني الدولي

999 Robert-Bourassa Boulevard, Montréal, Quebec, Canada H3C 5H7

للحصول على المعلومات المتعلقة بتقديم طلبات الشراء، والاطلاع على قائمة بأسماء
جميع وكلاء البيع وبائعي الكتب، يرجى زيارة موقع الايكاو على الرابط www.icao.int.

الوثيقة Doc 10129 — البيانات المالية وتقارير مراجع الحسابات الخارجي
عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١
Order Number: 10129
ليست للبيع

© ICAO 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام
لاسترجاع الوثائق أو تداوله في أي شكل أو بأي وسيلة، دون الحصول على إذن كتابي
مسبق من منظمة الطيران المدني الدولي.

البيانات المالية

وتقارير مُراجع الحسابات الخارجي

عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

منظمة الطيران المدني الدولي
البيانات المالية وتقارير مراجع الحسابات الخارجي
عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١
الفهرس

الصفحة		
	تقارير مقدّمة من الأمانة العامة	الجزء الأول:
I-1	عرض	
I-17	بيان عن المراقبة الداخلية	
II-1	رأي مراجع الحسابات الخارجي	الجزء الثاني:
	البيانات المالية	الجزء الثالث:
III-1	بيان الوضع المالي	البيان المالي الأول
III-2	بيان الأداء المالي	البيان المالي الثاني
III-3	بيان التغييرات في صافي الأصول	البيان المالي الثالث
III-4	بيان التدفقات النقدية	البيان المالي الرابع
III-5	بيان المقارنة بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية	البيان المالي الخامس/ الخامس-ألف
III-7	ملاحظات على البيانات المالية	
	الجداول	الجزء الرابع:
IV-1	الأنشطة العادية حسب الصندوق	الجدول (ألف)
IV-3	البرنامج العادي - الاشتراكات المستحقة من الدول المتعاقدة	الجدول (باء)
IV-6	أنشطة مشاريع التعاون الفني حسب مجموعة الصناديق	الجدول (جيم)
IV-7	أنشطة مشاريع التعاون الفني حسب الصناديق الائتمانية واتفاقات الخدمات الإدارية	الجدول (دال)
IV-9	أنشطة مشاريع التعاون الفني - صناديق خدمات مشتريات الطيران المدني	الجدول (هاء)
	تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى الجمعية العمومية عن مراجعة البيانات المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتعليقات الأمانة العامة رداً على تقرير مراجع الحسابات الخارجي	الجزء الخامس

الجزء الأول: تقارير مقدّمة من الأمانة العامة

منظمة الطيران المدني الدولي

الجزء الأول: تقارير مقدّمة من الأمانة العامة

عرض

١- المقدمة

١-١ منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) وكالة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أنشئت في شيكاغو في ١٩٤٤/١٢/٧ بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي. والإيكاو هي الهيئة الدائمة المكلفة بإدارة المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية. وتحدد القواعد اللازمة لسلامة الطيران وأمنه وكفاءته وانتظامه، وكذلك حماية البيئة في مجال الطيران، وتشجع على تنفيذها.

٢-١ ويبلغ عدد أعضاء الإيكاو ١٩٢ دولة عضواً في ٢٠١٨/١٢/٣١. ويوجد مقرها الرئيسي في مونتريال ولديها مكاتب إقليمية في بانكوك، والقاهرة، وداكار، وليما، والمكسيك العاصمة، ونيروبي وباريس بالإضافة إلى المكتب الفرعي الإقليمي في بيجين.

٣-١ وتتكون الإيكاو من هيئة ذات سيادة هي الجمعية العمومية ومجلس إدارة هو مجلس المنظمة. وتضم الجمعية العمومية ممثلين عن جميع الدول المتعاقدة، وتجتمع مرة كل ثلاث سنوات، وتستعرض بشكل مفصل الأعمال الكاملة للمنظمة، وتحدد السياسات الخاصة بالسنوات المقبلة وتوافق على البيانات المالية الصادرة منذ الدورة الأخيرة للجمعية العمومية وتبحث أيضاً في شؤون ميزانية الثلاث سنوات. وقد اجتمعت الجمعية العمومية آخر مرة في سبتمبر ٢٠١٦.

٤-١ ويُنتخب المجلس، الذي يضم ٣٦ دولة، من قبل الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ويوجه أعمال المنظمة باستمرار. ويحظى المجلس بمساعدة لجنة الملاحة الجوية، ولجنة النقل الجوي، واللجنة المالية، ولجنة التدخل غير المشروع، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة الدعم المشترك لخدمات الملاحة الجوية ولجنة التعاون الفني، ولجنة العلاقات مع البلد المضيف، ولجنة جائزة إدوارد وارنر، ولجنة التعاون مع الأطراف الخارجية.

٥-١ وتتألف الأمانة العامة من خمس إدارات رئيسية هي إدارة الملاحة الجوية، وإدارة النقل الجوي، وإدارة التعاون الفني، وإدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية، وإدارة الشؤون الإدارية والخدمات. ويكون الأمين العام (الأمانة العامة) مسؤولاً (مسؤولة) مسؤولية مباشرة عن الإدارة والأداء الفعال لما يسند إلى مكتب الأمين العام (الأمانة العامة) من أنشطة تتعلق بالشؤون المالية والتقييم والمراجعة الداخلية والأخلاقيات والاتصالات والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشراكات والتدريب العالمي على الطيران وسبعة مكاتب إقليمية. وتكون المكاتب الإقليمية مسؤولة أساساً عن إقامة الاتصال مع الدول المعتمدة لديها وغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية للطيران المدني واللجان الإقليمية الاقتصادية للأمم المتحدة. وتشجع المكاتب الإقليمية على تنفيذ السياسات والقرارات والقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو وخطط الملاحة الجوية الإقليمية وتقديم المساعدة الفنية بناء على الطلب.

٦-١ ووفقاً للمادة ١٢-٤ من النظام المالي، أشرف بأن أعرض البيانات المالية للإيكاو للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على المجلس لكي ينظر فيها ويوصي الجمعية العمومية بإقرارها. وبموجب المادة الثالثة عشرة من النظام المالي، يُعرض أيضاً رأي مراجع الحسابات الخارجي وتقديره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٨ على المجلس والجمعية العمومية إضافة إلى التعليقات عليها (الواردة في تعليقات الأمانة العامة).

٧-١ وما لم يُشر إلى خلاف ذلك، فإن البيانات المالية وكشوف الملاحظة المرفقة بها والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية وهذا التقرير، تُعرض بآلاف الدولارات الكندية.

٢- الإبلاغ المالي والسماوات البارزة لأداء الميزانية

لمحة عامة والمعالم البارزة للبيانات المالية

- ١-٢ أُعدت البيانات المالية التالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:
- البيان المالي الأول: الوضع المالي؛
 - البيان المالي الثاني: الأداء المالي؛
 - البيان المالي الثالث: التغييرات في صافي الأصول؛
 - البيان المالي الرابع: التدفقات النقدية؛
 - البيان المالي الخامس والخامس-ألف: المقارنة بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية.
- ٢-٢ كذلك ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل البيانات المالية الملاحظات التي تقدم الأوصاف السردية والتقسيمات المتعلقة بالبنود المبينة في البيانات المالية والمعلومات عن البنود التي لا تستحق أن تسجل في البيانات. وتشمل الملاحظات أيضا عرض أهم أنشطة الإيكواو حسب الجزء كما هو منصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويوجد جزءان مُدرجان في البيانات المالية التي شملتها عملية التدقيق. ويغطي الجزء الأول الأنشطة العادية الجارية للمنظمة مثل البرنامج العادي، والأنشطة المدرة للإيرادات وإدارة برنامج التعاون الفني ودعمها. ويغطي الجزء الثاني أنشطة جميع مشاريع التعاون الفني، التي تديرها عموما الإيكواو بناء على الطلب من فرادى الدول.
- ٣-٢ ولا تشكل الجداول جزءا من البيانات المالية التي شملتها عملية التدقيق. غير أنه ما دامت هذه الجداول تقدم معلومات أكثر تفصيلا وتدعم الأرقام المجمعة المتعلقة بالبيانات المالية التي شملتها عملية التدقيق، فقد أُدرجت في الجزء الرابع من هذه الوثيقة.
- ٤-٢ وتقدم الفقرات التالية موجزا عن المعلومات الرئيسية بشأن الوضع المالي وأداء المنظمة لعام ٢٠١٨.
- ٥-٢ **البيان المالي الأول** يقدم الوضع المالي للمنظمة. وتتكون الأصول التي يبلغ مجموعها ٤٣٦,٩ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ في الأساس من السيولة النقدية والمعادلات النقدية بمبلغ ٤٠٢,٤ مليون دولار كندي ومن الاشتراكات المقررة وغيرها من الحسابات مستحقة القبض بمبلغ ٢٦,٦ مليون دولار كندي. ويبلغ مجموع الخصوم ٤٩٤,٧ مليون دولار كندي، حيث يمثل مبلغ ٣٠٤,٩ ملايين دولار كندي منها المقبوضات المسبقة المخصصة في معظمها لمشاريع التعاون الفني، وجرى تدوين الخصم طويل الأجل بمبلغ ١٥١ مليون دولار كندي لاستحقاقات الموظفين في هذا البيان منذ سنة ٢٠١٠ مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ٦-٢ هذا البيان المالي يبين أيضا وجود عجز تراكمي بمبلغ ٥٣,٩ مليون دولار كندي، بسبب الحاجة إلى تسجيل خصوم استحقاقات الموظفين بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أنه نظرا لأن الأصول الجارية تتجاوز الخصوم الجارية بمبلغ ٨١,٨ مليون دولار كندي، فمن غير المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى التمويل الإضافي القصير الأجل لتغطية العجز المتراكم.
- ٧-٢ **البيان المالي الثاني** يعرض الأداء المالي لعام ٢٠١٨. أما الإيرادات من اتفاق المشاريع فيجري تدوينها الآن استنادا إلى الخدمات والسلع التي تسلّم إلى مشاريع التعاون الفني. وتُدرّج الإيرادات المتأتية من أنصبة الاشتراكات المقررة عند تحصيل هذه الاشتراكات، ويكون ذلك في بداية السنة عندما تصبح هذه الاشتراكات مستحقة وواجبة التسديد من قبل الدول الأعضاء. وتسجل مبيعات المطبوعات أيضا لحسابات على أساس الاستحقاق، عند تسليم المطبوعات. وطُرأت أيضا تسوية مؤقتة لإيرادات الاشتراكات المقررة بمبلغ ١٥٤١ ألف دولار كندي خلال سنة ٢٠١٨ لمراعاة أثر تدوين المبالغ المستحقة المحصلة بالقيمة العادلة على الأجل الطويل كما تنص على ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان مجموع الفائض لعام ٢٠١٨ قد بلغ ٧,٦ ملايين دولار كندي صافي من الإزالات المشتركة بين الصناديق. ويبين الجدول (ألف) النتائج حسب الصندوق أو مجموعة الصناديق للأنشطة العادية. وتشمل النفقات مبلغ ١١ مليون دولار كندي مسجلاً في الصندوق الدائم لتدوين نفقات استحقاقات الموظفين (استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية والعودة إلى الوطن) على أساس الاستحقاق. وفي عام ٢٠١٨، سُدد مبلغ ٤ ملايين دولار كندي مقابل هذه الاستحقاقات ويُعرض هذا المبلغ

في الصندوق الدائم كمصدر تمويلي من الصناديق الأخرى. ويُدرج الفرق البالغ ٧ ملايين دولار كندي بين الاستحقاقات المتركمة والاستحقاقات المسددة في فائض السنة لهذا الصندوق. وتقدّم الفقرات التالية توضيحات عن النتائج المالية وعجز الصندوق العام للبرنامج العادي (مبلغ ٤,٧ ملايين دولار كندي) وفائض صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية (مبلغ ٤,٣ ملايين دولار كندي).

٨-٢ وفيما يتعلق بالفائض الصافي للصناديق الأخرى، فمردّه إلى عدة أمور من ضمنها فائض يبلغ ١,٩ مليون دولار كندي في الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات، و ١,١ مليون دولار كندي في أنشطة صندوق أمن الطيران، و ٠,٩ مليون دولار كندي في صندوق تعبئة الموارد، و ٠,٩ مليون دولار كندي في صندوق السلامة، وعجز بقيمة مليوني دولار كندي في صناديق البيئة.

٩-٢ وفيما يخص قطاع مشاريع التعاون الفني، لم تشهد سنة ٢٠١٨ أي فائض أو عجز سنوي لأن الإيرادات تسجل على أساس مرحلة إنجاز المشاريع، التي تُحدد عموماً على أساس التكاليف المتكبدة في كل مشروع من المشاريع. وتسجل تكلفة إدارة وتشغيل ودعم هذه المشاريع في كل مشروع وبدون استرداد هذه الرسوم الإدارية بوصفها إيرادات في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.

١٠-٢ يقدّم **البيان المالي الثالث** التغييرات في صافي الأصول خلال السنة. وقد بلغ رصيد صافي الأصول بما في ذلك الاحتياطيات في بداية السنة ٦٥,٧ مليون دولار كندي. وتشكّل هذه القيمة صافي العجز المتركم. وكان رصيد صافي العجز المتركم في نهاية عام ٢٠١٨ قد بلغ ٥٧,٨ مليون دولار كندي. والسبب الرئيسي لزيادة العجز المتركم لعام ٢٠١٨ هو الفائض لتلك السنة الذي بلغ ٧,٦ ملايين دولار كندي والربح الأكتواري بمبلغ ٢,٤ مليون دولار كندي لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، وتراجع قيمته ٢,٢ مليون دولار كندي نتيجة لإعادة التصنيف والتحويلات.

١١-٢ **البيان المالي الرابع** يقدم توزيعاً لتغير التدفقات النقدية من مبلغ ٤٣٦,٥ مليون في ٢٠١٧/١٢/٣١ إلى ٤٠٢,٤ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١. ومردّ هذا التراجع العام إلى مزيج من التراجع في الرصيد النقدي لمشاريع التعاون الفني بمقدار ٥٧,١ مليون دولار كندي نتيجة لزيادة مستوى تنفيذ مشاريع التعاون الفني في عام ٢٠١٨، الذي يقابله ارتفاع في الرصيد النقدي للأنشطة العادية بمقدار ٢٣ مليون دولار كندي مع مزيد من التقييمات التي جُمعت في عام ٢٠١٨. وحسبما تسمح بذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الطريقة غير المباشرة المستخدمة أيضاً هي الطريقة التي اعتمدها الإيكو في السنوات السابقة.

١٢-٢ **البيان المالي الخامس** يبين مقارنة بين حسابات الميزانية (البرنامج العادي) والحسابات الفعلية. ويوضح هذا البيان أيضاً حالة الاعتمادات المطلوبة، بما في ذلك التحويلات والمبالغ المحمّلة على الاعتمادات بموجب المادة ١٢-١ من النظام المالي. ويشمل البيان المالي الخامس-ألف جميع صناديق المنظمة ويعكس المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للصناديق التي تُتاح ميزانيتها للاطلاع عليها من قبل الجمهور. وهناك تطابق بين هذا البيان مع البيانات المالية والجداول الأخرى. وتعكس هذه البيانات والملاحظة ٤ للبيانات المالية المعلومات التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالميزانية.

٣- أداء الميزانية والمعالم المالية البارزة

اعتمادات البرنامج العادي

١-٣ صوتت الجمعية العمومية في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠١٦، بموجب الفقرة ج) من القرار ٣٧-٣٩، على رصد اعتمادات بمبلغ ٨٦٨ ٩٩ ألف دولار كندي لعام ٢٠١٨. وترد في البيان المالي الخامس تفاصيل الاعتمادات، والتحويلات والإنفاق الفعلي، والأرصدة غير الملتزم بها، موزعة حسب الأهداف الاستراتيجية واستراتيجيات الدعم.

٣-٢ وفيما يلي موجز النتائج المالية لميزانية عام ٢٠١٨ بآلاف الدولارات الكندية:

٩٩ ٨٦٨	الاعتمادات الأصلية
١٦ ٣٦٤	الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٧
<u>٧ ٥٣٥</u>	الأموال المرحّلة من عام ٢٠١٧
١٢٣ ٧٦٧	الاعتمادات المنقحة المعتمدة
(١٨ ٧٤٧)	الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٨
<u>(٦ ١٢٥)</u>	الأموال المرحّلة إلى السنة التالية
<u>٩٨ ٨٩٦</u>	الاعتمادات المنقحة النهائية لعام ٢٠١٧

٣-٣ **الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٧.** وفقاً للمادة ٥-٧ من النظام المالي، وافقت الأمانة العامة على مبلغ ١٦ ٣٦٤ ألف دولار كندي لاستكمال اعتمادات عام ٢٠١٨، وذلك أساساً لدفع الالتزامات المستحقة السداد عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧.

٣-٤ **الأموال المرحّلة من عام ٢٠١٧.** وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي، وافقت الأمانة العامة على مبلغ ٧ ٥٣٥ ألف دولار كندي لاستكمال اعتمادات سنة ٢٠١٨، ممولاً من وفورات عام ٢٠١٧، وذلك للأنشطة الإلزامية والأنشطة الأخرى الهامة بالنسبة لمهام المنظمة والتي لم تُخصص لها اعتمادات في ميزانية عام ٢٠١٨.

٣-٥ **الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٨.** تبلغ قيمة الالتزامات التي قُدمت في عام ٢٠١٨، ولكن لا يتوقع الوفاء بها إلا في عام ٢٠١٩، بمبلغ ١٨ ٠٤٠ ألف دولار كندي. أما مستحقات الموظفين البالغة ٧٠٧ آلاف دولار كندي فتتكوّن في الأساس من المنح المتراكمة للإجازات واستحقاقات العودة إلى الوطن المتوقع دفعها إلى الموظفين الذين تنتهي خدماتهم في الإيكاو في عام ٢٠١٩. وبناءً عليه، حُجز مبلغ ١٨ ٧٤٧ ألف دولار كندي (انظر أيضاً الشكل ١، العمود (هـ))، وترحيله إلى سنة ٢٠١٩ وفقاً للمادة ٥-٧ من النظام المالي لتسديد الالتزامات القانونية المترتبة خلال عام ٢٠١٨.

٣-٦ **التحويلات.** وفقاً للمادة ٥-٩ من النظام المالي، سمحت الأمانة العامة بتحويل الاعتمادات من هدف استراتيجي إلى آخر أو من إحدى استراتيجيات دعم التنفيذ إلى أخرى بنسبة لا تتجاوز ٢٠ في المائة من الاعتمادات السنوية لكل هدف أو استراتيجية يجري تحويل اعتمادات إليها.

٣-٧ **الأموال المرحّلة إلى السنة التالية.** وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي، يُسمح للأمانة العامة بترحيل الاعتمادات التي لم تُصرف، بما لا يتجاوز نسبة ١٠٪ في كل اعتماد بالنسبة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية أو استراتيجية من استراتيجيات دعم التنفيذ. ويندرج المبلغ المرحّل بقيمة ٦ ١٢٥ ألف دولار كندي ضمن هذه الحدود، وسيجري استخدامه لتمويل الأنشطة التي لا تمولها ميزانية عام ٢٠١٩ وأنشطة عام ٢٠١٨ المؤجلة إلى عام ٢٠١٩. وقد أُعطيت للأنشطة الهامة بالنسبة لمهام المنظمة والأنشطة التي تُعتبر إلزامية من حيث طبيعتها أولوية من حيث التمويل، وتشمل تلك الأنشطة ما يتصل منها بتنفيذ متطلبات تحسين البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP) (بالإشارة إلى توصيات مجموعة الخبراء المعنية بالاستعراض الهيكلي لنهج الرصد المستمر في إطار البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية [GEUSR] وإلى العمل الذي اقترحه المؤتمر الثالث عشر للملاحة الجوي (ANConf/13))؛ كما تشمل عمليات تقييم المشروع التجريبي للنظام العالمي لمراقبة السلامة الجوية (GASOS)؛ والأنشطة المتعلقة باستراتيجية التنسيق لحماية طيف ترددات اتصالات الطيران؛ والمشاريع المتعلقة بالخطة العالمية للسلامة الجوية (GASP) والخطة العالمية للملاحة الجوية (GANP)؛ وتنفيذ خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (CORSA)؛ وكذلك الأنشطة المتصلة بالتنمية الاقتصادية للنقل الجوي (مثل القدرة على الوصول في مجال النقل الجوي)؛ والأنشطة المتصلة بأمن الطيران والتسهيلات مثل الأمن الإلكتروني وحضور الموظفين الإقليميين لندوة عام ٢٠١٩ لأمن الطيران؛ ومبادرات عدم ترك أي بلد وراء الركب، مثل بعثات فريق العمل المشترك

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتقديم المساعدة الفنية للمكاتب الإقليمية؛ وتغيير موقع المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (NACC)؛ والأنشطة الداخلية المتعلقة بالتحوّل الرقمي؛ وتقديم المزيد من المساعدة لمهام المراجعة الداخلية؛ والمشاريع المتعلقة بتعزيز الأمن الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن مشروع لتعزيز نظام الإبلاغ وعملية إعداد الميزانية. وتشمل الأنشطة المؤجلة عمليات التدقيق المعقدة الخاصة بالبرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP)؛ ومشاريع التنفيذ الخاص (SIPs)، وتنفيذ حلول نظام إدارة خدمات اللغات (LSMS).

٨-٣ ونتيجة الزيادات والتحويلات المبينة في الفقرات السابقة، تبلغ المخصصات النهائية المنقحة للسنة ٨٩٦ ٩٨ ألف دولار كندي.

٩-٣ ويقدم الشكل ١ مقارنة بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية لإيرادات ونفقات البرنامج العادي.

الشكل ١

الفرق (g)	المجموع (f)	الالتزامات مستحقة السداد لسنة 2018 (e)	الفعلية بسعر الميزانية ³ (d)	اختلافات سعر		2018	
				الصفوف (c)	الفعلية ² (b)	ميزانية ¹ (a)	
= (f) - (a)	= (d)+(e)		= (b)+(c)				
\$							
(1 470)	90 070		90 070	(8 330)	98 400	91 540	الإيرادات
							الاشتراكات المقررة
							إيرادات أخرى
4	6 419		6 419		6 419	6 415	الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات
670	1 048		1 048		1 048	378	إيرادات متنوعة
0	1 202		1 202		1 202	1 202	السداد من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
0	333		333		333	333	الأموال المرحلة من حسابات خطط الحوافز
3 115	3 115		3 115		3 115		اختلاف سعر الصرف
2 320	102 188	0	102 188	(8 330)	110 518	99 868	
							النفقات
(4 208)	91 852	11 051	80 801	(6 791)	87 592	96,060	رواتب واستحقاقات الموظفين
(274)	1 060	473	587	(91)	678	1,335	الوآزم والمواد الاستهلاكية وغيرها
(251)	18 433	7 199	11 234	(449)	11 683	18,684	النفقات التشغيلية العامة
(733)	4 915	0	4 915	(316)	5 231	5,648	السفر
(469)	1 152	23	1 129	(103)	1 232	1,621	الاجتماعات
(189)	230	0	230	(49)	279	419	النفقات الأخرى
(6 125)	117 642	18 747	98 896	(7 798)	106 694	123 767	

1- تشمل نفقات الميزانية لعام 2018 المبالغ المرحلة (الالتزامات) من السنة السابقة وقررها 23 899 ألف دولار كندي

2- من الجدول (ألف) البيانات المالية، باستثناء صندوق رأس المال المتداول

3- تشمل (أ) ربح من سعر الصرف أدرجت في الميزانية بقيمة 30 ألف دولار كندي بسبب تأثير إدراج المعاملات بالدولار الأمريكي في الميزانية على أساس سعر صرف قدره دولار أمريكي = 1 دولار كندي، و(2) ربح من سعر الصرف بقيمة 798 ألف دولار كندي بسبب اختلاف سعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية مقابل أسعار الصرف الشهرية التي تطبقها الأمم المتحدة على النفقات خلال السنة.

١٠-٣ توضيح الفروق - الإيرادات: تشير الميزانية الإجمالية البالغة ٨٦٨ ٩٩ ألف دولار كندي (العمود أ) في الشكل (١) إلى مصادر التمويل الخمسة لميزانية البرنامج العادي لعام ٢٠١٨، وهي الاشتراكات المقررة وفائض الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات والإيرادات المتنوعة والمبالغ المسددة من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية والتحويلات من حساب خطة الحوافز. وبالنسبة للاشتراكات المقررة، فإن الفارق البالغ ٤٧٠ ١ ألف دولار كندي يتعلق بأنصبة اشتراكات إضافية من دولة عضو جديدة (٧١ ألف دولار كندي) فضلاً عن المبلغ المخصوم للاشتراكات المستحقة طويلة الأجل (١ ٥٤١ ألف دولار كندي). وفيما يتعلق بالبنود المتنوعة، فإن الاختلاف مردّه في الأساس إلى ارتفاع أرباح الفوائد عما كان مدرجاً في الميزانية.

١١-٣ توضيح الفروق - النفقات: تضمّ الميزانية العامة التي تبلغ ٧٦٧ ١٢٣ ألف دولار كندي (الشكل ١، العمود (أ)) الاعتمادات الأصلية لعام ٢٠١٨ والتي تبلغ ٨٦٨ ٩٩ ألف دولار كندي والمبالغ المرحلة من عام ٢٠١٧ إلى جانب الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٩٩ ٢٣ ألف دولار كندي. وسيتمّ تحويل الوفورات (الاعتمادات غير المستخدمة) من عام ٢٠١٨ وقدرها ١٢٥ ٦ ألف دولار كندي إلى عام ٢٠١٩.

١٢-٣ فروق سعر الصرف: تُعزى الفروق في أسعار الصرف إلى الحاجة إلى تحويل المعاملات بعملات أخرى خلاف الدولار الكندي إلى الدولار الكندي، وذلك باستخدام أسعار الصرف الخاصة بالأمم المتحدة في إعداد البيانات المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتحويل الإيرادات والنفقات بالسعر المُدرج في الميزانية للمقارنة مع الميزانيات المعتمدة. وتتكوّن فروق سعر الصرف (الشكل ١، العمود (ج)) مما يلي:

(أ) يمثل الربح في سعر الصرف بقيمة ٣٣٠ ٨ ألف دولار كندي بشأن أنصبة الاشتراكات المقررة الفروق الإيجابية المحسوبة بين سعر صرف عملات الاشتراكات المقررة المدرج في الميزانية لفترة الثلاث سنوات وسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند تحصيل الاشتراكات المقررة. وابتداءً من عام ٢٠١٠، يصدر جزء من فواتير الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي والجزء الآخر بالدولار الكندي. وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الكندي في ٢٠١٨/١/١ (عند تحرير الفواتير بالدولار الأمريكي) أعلى من السعر المستخدم في إعداد ميزانية ٢٠١٨ مما أدى إلى اختلاف إيجابي (زيادة) في مجموع الاشتراكات المقررة بمبلغ ٣٣٠ ٨ ألف دولار كندي؛

(ب) يرجع الربح في سعر الصرف بقيمة ٧٩٨ ٧ ألف دولار كندي بشأن النفقات إلى اختلاف سعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية مقابل أسعار الصرف الشهرية التي تطبقها الأمم المتحدة على النفقات خلال السنة. وقد خُصّص هذا الفارق في سعر الصرف للنفقات الفعلية من أجل إعادة احتسابه بسعر الصرف المعتمد في الميزانية. ويظهر مجموع النفقات كما أعيد احتسابه وفقاً لسعر الصرف المستخدم في الميزانية، في الشكل ١، العمود (د).

وعلى هذا النحو، جرت تسوية الوفورات المدرجة في الميزانية، أي الفرق بين الميزانية والنفقات الفعلية، بالشكل السليم كما هو مبين في الشكل ١- العمود (ز). أما الاختلاف في سعر الصرف بقيمة ١١٥ ٣ ألف دولار كندي (الشكل ١، العمود (ب)) المُدرج على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فهو يتعلق أساساً بالاختلافات الإيجابية الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم بالدولار الكندي المسجلة في البداية بعملات أخرى.

الاشتراكات المقررة والإبلاغ عن العملات

١٣-٣ حُدّدت الاشتراكات على الدول الأعضاء وغيرها من مصادر الدخل التقديرية بالدولار الكندي فيما يخص سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، جرى تطبيق نظام العملتين حيث سيسد ثلاثة أرباع بالدولار الكندي والرابع المتبقي بالدولار الأمريكي. ولتأمين المزيد من الاتساق ولتسهيل المقارنة بين الميزانيات المعتمدة والحسابات والصناديق التابعة للمنظمة، تحرر المعاملات بالدولار الكندي وتقدم البيانات المالية بالدولار الكندي عن عام ٢٠١٠ وما بعد. ويسري ذلك التغيير على الصناديق المملوكة للمنظمة بالنسبة للأنشطة العادية الواردة في القطاع ١، بينما الصناديق الواردة في القطاع ٢ المرتبطة بمشاريع التعاون الفني فمسجلة بالدولار الأمريكي، غير أنها تُعرض بالدولار الكندي في البيانات المالية. وخلال سنة ٢٠١٨، بلغت تقلبات الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي ٢٦ ١، دولار كندي في بداية السنة و٣٦٥ ١، دولار كندي في نهايتها.

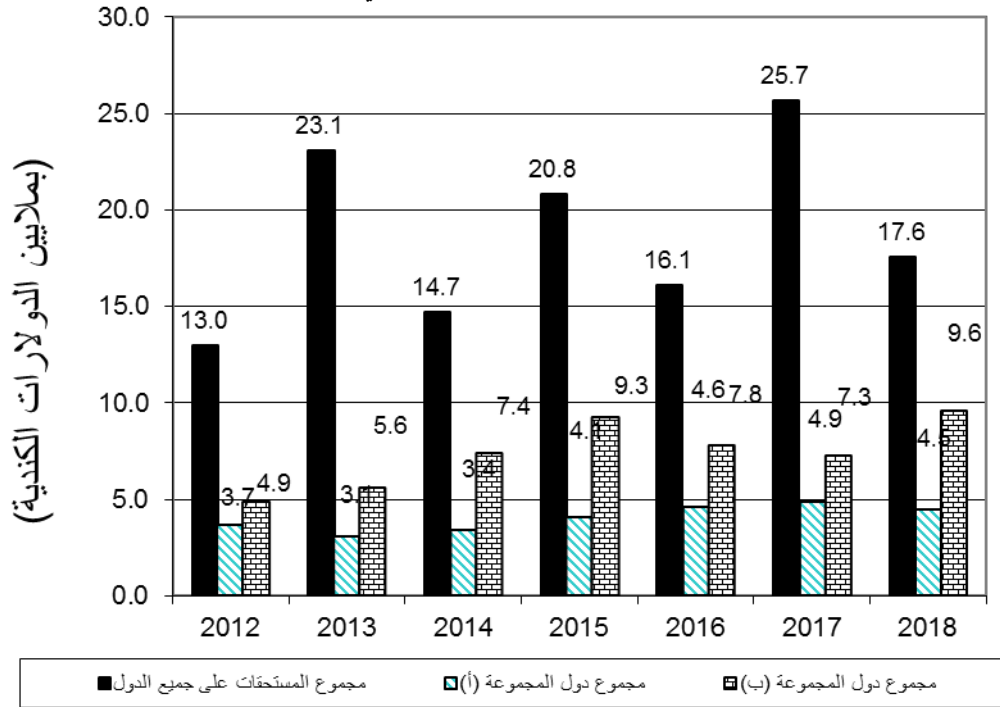
الاشتراكات المقررة والتبرعات الأخرى

١٤-٣ تلقت المنظمة في عام ٢٠١٨ اشتراكات مقررة بلغ مجموعها ٩١٨ ٩٥ ألف دولار كندي، وبقي في نهاية السنة رصيد بمبلغ ٢٣ ٠ ٤ ألف دولار كندي مستحق السداد من الاشتراكات المقررة للسنة الجارية. وفي بداية السنة بلغت المستحقات

الواجب تحصيلها من الدول ٩٣٨ ٢٤ ألف دولار كندي عن عام ٢٠١٧ والسنوات السابقة؛ وتسلمت المنظمة ١٣ ١٧٩ ألف دولار كندي، فأصبح الرصيد المتبقي ١١ ٧٥٩ ألف دولار كندي. وبلغت الاشتراكات الواجب تحصيلها عن جميع السنوات ما مجموعه ١٥ ٧٨٢ ألف دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ (بما في ذلك صندوق رأس المال العامل). ويشمل مبلغ ١٥ ٧٨٢ ألف دولار كندي عنصر الاشتراكات بالدولارات الأمريكية محوّلًا بسعر صرف ١,٣٦٥ دولار كندي، بلغ عائده من رصيد الاشتراكات الواجب تسلمها والمعاد تقييمها ١٧ ٦٢٤ ألف دولار كندي. وترد تفاصيل الاشتراكات في الجدول (باء) من الجزء الرابع من هذه الوثيقة. وبلغ متوسط النسبة المئوية للاشتراكات الواردة عن آخر أربع سنوات بالنسبة لقيمة الاشتراكات ٩٢,٧٨ في المائة. ويبين الشكل ٢ الوضع الراهن لأنصبة الاشتراكات المستحقة القبض في نهاية كل سنة منذ عام ٢٠١٢.

الشكل ٢

الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء في ٣١ ديسمبر



١٥-٣ من بين الاشتراكات المستحقة السداد وقدرها ١٧ ٦٢٤ ألف دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ كان مبلغ ١ ٣٣٧ ألف دولار كندي يخص دولاً ممثلة في المجلس. ويقدم الشكل التالي تفصيلاً عن الأنصبة المستحقة بالآلاف الدولارات الكندية، مصنفةً حسب مجموعة الدول.

الشكل ٣

عدد الدول في عام 2017	المبلغ مستحق السداد في 31/12/2017	عدد الدول في عام 2018	المبلغ مستحق السداد في 31/12/2018	عدد الدول في عام 2018	المبلغ مستحق السداد في 31/12/2018
12	4,863	10	4 545	10	المجموعة ألف الدول التي أبرمت اتفاقات مع المجلس لتصفية متأخراتها خلال عدة سنوات.
14	7,284	16	9 560	16	المجموعة باء الدول التي لديها اشتراكات متأخرة السداد لمدة ثلاث سنوات كاملة أو أكثر ولم تبرم اتفاقات مع المجلس لتصفية متأخراتها.
9	1,317	9	1 217	9	المجموعة جيم الدول التي لديها اشتراكات متأخرة السداد لفترة تقل عن ثلاث سنوات كاملة.
21	11,577	19	1 605	19	المجموعة دال: الدول التي لديها اشتراكات مستحقة السداد للسنة الجارية فقط.
56	25,041	54	16 927	54	لمجموع الفرعي.
-	644	-	697	-	بهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة.
56	25,685	54	17 624	54	مجموع الاشتراكات مستحقة السداد

١٦-٣ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١، أبرمت ١٠ دول اتفاقات لدفع الاشتراكات المتأخرة على أقساط سنوية. وتلزم الاتفاقات هذه الدول بدفع اشتراك السنة الجارية وكذلك قسط سنوي من الاشتراكات المتأخرة عن السنوات السابقة. والملاحظة الواردة في الجدول (باء) من الجزء الرابع بهذه الوثيقة، تبين الدول التي لم تف بشروط اتفاقاتها في ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٧-٣ فيما يلي ملخص عن المساهمات الرئيسية (*) المتلقاة من البرنامج العادي والصناديق الأخرى في الجزء الأول من ٢٠١٨ بآلاف الدولارات الكندية في الجدول التالي:

الشكل ٤

الدول الأعضاء	اشتراكات مسددة	مساهمات عينية (مباني)	مساهمات نقدية وعينية	المجموع
كندا	2 607	23 848	238	26 693
الولايات المتحدة	20 214		1 996	22 210
الصين	7 940		4 612	12 552
اليابان	7 490		103	7 593
فرنسا	4 125	751	1 311	6 187
ألمانيا	5 473		-	5 473
المملكة المتحدة	4 264		391	4 655
إيطاليا	2 746		322	3 068
الجمهورية الكورية	2 177		809	2 986
البرازيل	2 754		219	2 973
تايلند	589	2 258	-	2 847
الإمارات العربية المتحدة	2 247		69	2 316
	62 626	26 857	10 071	99 554

(*) أعلى اثنتي عشرة مساهمة

٣-١٨ ويرد أدناه مجموع النفقات بآلاف الدولارات الكندية في عام ٢٠١٨، بما فيها النفقات المتعلقة بالموظفين المعارين والموظفين المقدمين بدون مقابل والمباني المقدمة مجاناً، حسب الهدف الاستراتيجي واستراتيجية دعم التنفيذ وكذلك النفقات المتعلقة بالأنشطة الأخرى (تتعلق أساساً بالصندوق الدائم، والصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات، وصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية التي ترد تفاصيلها في الجزء اللاحق من الوثيقة):

الشكل ٥

المجموع	غير ذلك	استراتيجية الدعم	حماية البيئة	التنمية الاقتصادية للنقل الجوي	الأمن والتسهيلات	سعة وكفاءة الملاحة الجوية	السلامة	
106 694		48 304	4 128	2 930	10 711	15 876	24 745	الميزانية العادية
47 358 28 007	32 619	1 430 28 007	3 088	380	4 314	2 516	3 011	الصناديق الطوعية وصناديق الأنشطة العادية الأخرى المباني
								الموظفون المقدمون بدون مقابل والمهمات (عينيًا) (1)
2 917 1 258 775 536 563 309 301 271 252 244	1	562 164 2	35 9 26 84 10 8	232 5 8 216 5	430 472 55 28 19 23	498 279 317 178 154 166 61	1 159 493 205 246 151 1 204	الصين فرنسا سنغافورة الولايات المتحدة تركيا كوريا ماليزيا
								المملكة العربية السعودية المملكة المتحدة هولندا
3 557	2	444	147	40	1 364	637	923	غير ذلك (2)
10 983	151	1 290	320	506	2 609	2 340	3 767	المجموع الفرعي للموظفين المقدمين بدون مقابل والمهمات
193 042	32 770	79 031	7 536	3 816	17 634	20 732	31 523	مجموع النفقات

(1): أعلى 10 مساهمات

(2): تشمل مساهمات من كيانات من القطاع الخاص ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية ... الخ

العجز المتراكم، والفائض النقدي، والاحتياطيات

٣-١٩ يتضمن الجدول (ألف) من الجزء الرابع بهذه الوثيقة الفائض المتراكم في ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ٢٠,٤ مليون دولار كندي باستثناء احتياطيات صافي الأصول في ميزانية البرنامج العادي. وبطرح رصيد صندوق رأس المال العامل البالغ ١٠,٩ ملايين دولار كندي والاشتراكات قيد التحصيل من الدول الأعضاء وقيمتها ١٥,٨ مليون دولار كندي، ينتج عجز نقدي بمبلغ ٦,٥ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٣-٢٠ ويشمل فائض الاحتياطي المحجوز للبرنامج العادي الذي يصل في مجمله إلى ٢٠,٧ مليون دولار كندي بمبلغ ٢٤,٩ مليون دولار كندي لتمويل الالتزامات المستحقة السداد عن عام ٢٠١٨ والاعتمادات المرحلة الى سنة ٢٠١٩. بالإضافة إلى ربح في سعر الصرف غير محقق مقداره ٤,٧ ملايين دولار كندي يقابلها خصم غير محقق ومخصصات بشأن اشتراكات مستحقة قيمته ٨,٩ ملايين دولار كندي.

٣-٢١ ويمثل صافي الفائض والعجز المتراكمين في جميع صناديق الايكاو، بما في ذلك الاحتياطيات، عجزاً مقداره ٥٧,٨ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١. وترد هذه المبالغ في الجدول (ألف) والجدول (جيم) من الجزء الرابع من هذه الوثيقة.

الصندوق الدائم

٢٢-٣ أنشئ الصندوق الدائم اعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ بموجب المادة ٧-٨ من النظام المالي لتسجيل جميع المعاملات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بما في ذلك التزامات غير الممولة ذات الصلة، وأي التزام أو عجز آخر غير ممول لدى المنظمة بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المتضمنة في هذا الصندوق هي استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازات السنوية والعودة إلى الوطن. وقد تراكم عجز سنوي في هذا الصندوق، منذ إنشائه، نظراً لأن التمويل السنوي الذي يوفره البرنامج العادي لهذه الاستحقاقات لا يكفي لتمويل الاستحقاقات المتراكمة المستحقة سنوياً. وخلال عام ٢٠١٨، تواصل نمو العجز المتراكم في الصندوق، بما في ذلك الاحتياطيات، ليصل إلى ١٥٥,٣ مليون دولار كندي في نهاية العام على النحو التالي:

١٥٠,٧ مليون دولار كندي	صافي العجز المتراكم في نهاية ٢٠١٧
١١,١ مليون دولار كندي	يُضاف إليه: استحقاقات الموظفين المستحقة خلال السنة
٤,٠ ملايين دولار كندي	يُخصم منه: تكاليف الخدمة الجارية المدفوعة خلال السنة
٢,٥ مليون دولار كندي	يُخصم منه: الربح الأكتواري على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
١٥٥,٣ مليون دولار كندي	صافي العجز المتراكم في نهاية ٢٠١٨

٢٣-٣ وقد قُدمت إلى المجلس ورقة عمل للمجلس (C-WP/14478) المؤرخة في ٢٠١٦/٤/١٩ من أجل اقتراح تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة متضمنة عدداً من الخيارات. وشجع المجلس في موجز قراراته (C-DEC 208/11) المؤرخ في ٢٠١٦/٦/٦ الأمانة العامة على مواصلة استكشاف خيار الانسحاب الاختياري من برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في إطار الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩، وبالتالي ضمان أن تكون الميزانية محايدة. كما طلب المجلس إلى الأمانة العامة أن تواصل رصد التطورات على مستوى الأمم المتحدة فيما يتعلق بإيجاد حل لهذه المسألة الهامة، وأن تقدم أي خيارات مجدية لتمويل التزامات الإيكوا والمتزايدة إزاء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لكي ينظر فيها المجلس في مرحلة لاحقة.

٢٤-٣ وخلال عام ٢٠١٨، أجرت الأمانة العامة مشاورات مع أصحاب المصلحة كما أجرت استقصاءً للموظفين العاملين والمتقاعدين من أجل استكشاف سبل تنفيذ خيار الانسحاب الاختياري من برنامج التأمين الصحي. حيث دعتهم إلى تأكيد ما إذا كان لديهم اهتمام بخيار الانسحاب الاختياري أو ما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار في البرنامج الحالي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأظهرت النتيجة أن الغالبية العظمى من الموظفين العاملين والمتقاعدين يرغبون في الاستمرار في البرنامج الحالي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولذلك، فسوف تواصل الإيكوا العمل بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن مسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وسبقي المجلس على علم بأي تطورات في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، سيستمر تطبيق نهج "الدفع أولاً بأول".

الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات

٢٥-٣ حقق الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات فائضاً تشغيلياً بقيمة ١١ ٣٣٠ ألف دولار كندي في عام ٢٠١٨. وذلك قبل سداد المساهمة المطلوبة بمبلغ ٦ ٤١٥ ألف دولار كندي في ميزانية البرنامج العادي، ومساهمات أخرى لتغطية التكاليف، بمبلغ ١ ٣٠٧ ألف دولار كندي في برنامج عمل الإيكاو. وسُجّلت رسوم بقيمة ١ ٦٦١ ألف دولار كندي على الفائض المتراكم لتمويل مختلف مشاريع المنظمة.

٢٦-٣ وفيما يلي ملخص إيرادات ونفقات الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات حسب أنشطة الأعمال بما في ذلك نشاط برنامج ترينير المتقدم ومتجر السوق الحرّة بآلاف الدولارات الكندية.

الشكل ٦

الإيرادات	النفقات	الفائض	
8 857	3 907	4 950	مطبوعات والتوزيع والطباعة
5 746	5 062	684	التدريب
3 646	2 948	698	الأحداث
3 159	324	2 835	منح الترخيص
2 887	1 311	1 576	لوفود وخدمات المؤتمرات
1 399	923	476	المنتجات الجديدة
787	495	292	ليات الصندوق الفرعي ورسومه الإدارية وتكاليف الدعم الإداري
479	473	6	السوق الحرّة
191	378	-187	الدوريات
27 151	15 821	11 330	النتائج التشغيلية
(464)	(464)	-	إلغاء تبادل الفواتير مع الصندوق الفرعي
26 687	15 357	11 330	
	6 415	(6 415)	لمبلغ المحول الى ميزانية البرنامج العادي
	1 307	(1 307)	مساهمة إضافية في برامج عمل الإيكاو
26 687	23 079	3 608	لمجموع الصافي قبل المدفوعات من الفائض المتراكم
	1 661	(1 661)	المدفوعات من الفائض المتراكم
26 687	24 740	1 947	المجموع الصافي

٢٧-٣ ترد مقارنة الميزانية للفائض التشغيلي في الشكل أدناه بآلاف الدولارات الكندية.

الشكل ٧

المبالغ الفعلية	الميزانية	الفارق	
27 151	25 658	1 493	الإيرادات
15 821	16 314	493	النفقات
11 330	9 344	1 986	الفائض

٢٣-٣ حقق الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات إيرادات تشغيل قيمتها ٢٧ ١٥١ ألف دولار كندي (١٠٦٪ من الميزانية) وفائض تشغيل قيمته ١١ ٣٣٠ ألف دولار كندي (١٢١٪ من الميزانية). وقاربت نسبة مبيعات الصندوق خلال عام ٢٠١٨ المُسعّرة بالدولار الأمريكي ٧٤٪، ولا يزال لسعر الصرف المواتي للدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي تأثير إيجابي

على إيرادات هذا الصندوق. وكانت النفقات الفعلية البالغة ٨٢١ ١٥ ألف دولار كندي (٩٧٪ من الميزانية) أقل مما كان مدرجاً لها في الميزانية بمقدار ٤٩٣ ألف دولار كندي.

٢٩-٣ وقد بلغت قيمة الفائض المتراكم باستثناء الاحتياطات في صافي أصول الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات في ٢٠١٨/١٢/٣١ الوارد في الجدول (ألف) من الجزء الرابع من هذه الوثيقة ١٢,٥ مليون دولار كندي، حُصِّصت جزئياً للمشاريع الخاصة والاستثمارات في المستقبل. وبلغت الاحتياطات التشغيلية للصندوق ٥,٩ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١. وقد تحدد ذلك إعمالاً للمادة ٧-٣ من النظام المالي ولقرار المجلس C-DEC 190/5.

صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية

٣٠-٣ أنشئ صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لتغطية التكاليف الإدارية والتشغيلية لبرنامج التعاون الفني، ويمول هذا الصندوق في المقام الأول من تكاليف الدعم التي تُحصَل على مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخدمات مشتريات الطيران المدني ومشاريع الصناديق الائتمانية ومشاريع اتفاقات الخدمات الإدارية. وترد النتائج المالية الخاصة بصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في الجدول (ألف) من الجزء الرابع بهذه الوثيقة ويتضمن الشكل ٨ مقارنة لنتائجه الفعلية والتقديرية بآلاف الدولارات الكندية.

٣١-٣ وإكمالاً لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية، أنشأ المجلس صندوق الكفاءة والفعالية التابع لإدارة التعاون الفني (C-DEC 155/7)، الذي يخوّل لمدير إدارة التعاون الفني في التصرف، في أي سنة بعينها، في ٢٠٪ (زيدت إلى ٢٥٪ بمقتضى قرار المجلس C-DEC 172/8) من الفائض السنوي لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في السنة السابقة من أجل تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين كفاءه وفعالية إدارة التعاون الفني في الاستجابة لاحتياجات الدول المتعاقدة. وبلغ الفائض المتراكم لصندوق الكفاءة والفعالية التابع لإدارة التعاون الفني ١,٤ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٣٢-٣ وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئ صندوق احتياطي خاص (C-DEC 200/2) لبرنامج التعاون الفني للتعويض عن النقص المحتمل الناجم عن انخفاض إيرادات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في أي سنة معينة بشكل من شأنه أن يؤثر في قدرته إجراء التحويل السنوي المعتمد إلى الميزانية العادية على النحو المبين في الفقرة ٣-٣٦ أدناه. وفي هذا الصدد، لم يُسحب أي مبلغ من صندوق الاحتياطي الخاص لبرنامج التعاون الفني منذ إنشائه في عام ٢٠١٤ بسبب النتائج الإيجابية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واستقر رصيد الصندوق عند مبلغ ٢,٢ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١.

الشكل ٨

ميزانية ونفقات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية لعام ٢٠١٨^١

الاعتمادات المقدمة	الميزانية المنقحة	النفقات/الإيرادات	صيد الميزانية
إلى الجمعية العمومية ²	لعام 2018 ³	الفعلية لسنة 2018	المنقحة
9 700	10 069	10 412	(343)
	12 620	14 993	
	2 551	4 581	

¹جُستنتي صندوق الكفاءة والفعالية الخاص بإدارة التعاون الفني وصندوق الاحتياطي الخاص

²-أقرتها الجمعية العمومية في عام 2016 للويرة التاسعة والثلاثون).

³-أحاط بها المجلس علماً في دورته 215 (C-WP/14791)

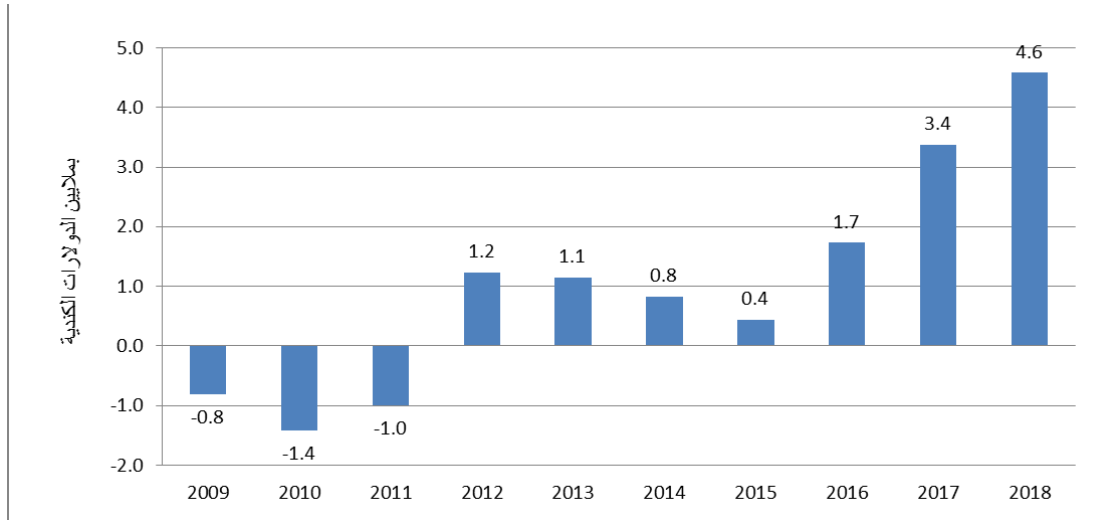
٣-٢٦ كما أُشير سابقاً، وافقت الجمعية العمومية على تقديرات الميزانية الإرشادية (النفقات) لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية بمبلغ ٧٠٠ ٩ ألف دولار كندي للسنة المالية ٢٠١٨. وخلال هذه السنة، ووفقاً للمادة ٩-٥ من النظام المالي، عرضت الأمانة العامة على المجلس مستجدات تقديرات ميزانية سنة ٢٠١٨ (النفقات) في ورقة العمل C-WP/14791. أما النفقات التقديرية المنقحة لعام ٢٠١٨ فبلغت ١٠ ٠٦٩ ألف دولار كندي فيما بلغت الإيرادات التقديرية ٦٢٠ ١٢ ألف دولار كندي.

٣-٣٤ هناك فائض بمبلغ ٣٧٣ ٢ ألف دولار كندي في إيرادات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية بالمقارنة مع الميزانية، ويعزى ذلك أساساً إلى حفاظ الدولار الأمريكي على قوته، وهو عملة إيرادات هذا الصندوق، وإلى ارتفاع عائد الاستثمارات، وإلى زيادة الدخل من خدمات موظفي التعاون الفني الميدانيين. أما فيما يتعلق بالنفقات، فقد تجاوزت تكاليف الموظفين المبلغ المخصص لها في الميزانية بمبلغ ٣٤٣ ألف دولار كندي، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة تكاليف السفر والخبراء الاستشاريين، مع أن النتيجة الإجمالية تمثلت في فارق إيجابي بين الإيرادات والنفقات مجموعه ٥٨١ ٤ ألف دولار كندي.

٣-٣٥ ويبين الشكل التالي اتجاه الفائض السنوي (العجز) خلال السنوات العشر الماضية بملايين الدولارات الكندية.

الشكل ٩

الفائض والعجز في صناديق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في ٣١ ديسمبر



٣-٣٦ وقد أوصت اللجنة الإدارية، خلال انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العمومية، بإحالة مسألة تقاسم التكاليف بين البرنامج العادي وبرنامج التعاون الفني إلى المجلس كي يستعرضها. وقد نظر المجلس في هذه المسألة بالاستناد إلى استقصاء زمني، ووافق في عام ٢٠١٢، على أن يسترده البرنامج العادي مبلغ ٢٠٢ ١ ألف دولار كندي سنوياً من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية من أجل دعم البرنامج العادي المتصل مباشرة بالمشاريع التي ستتواصل خلال الفترة الثلاثية ٢٠١٧-٢٠١٩.

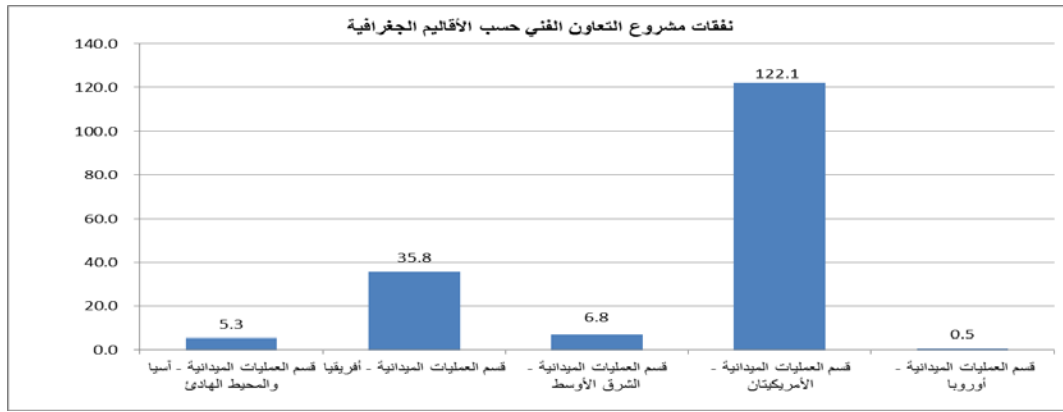
٣-٣٧ **برنامج التعاون الفني.** تسيير إدارة التعاون الفني شؤون برنامج التعاون الفني، وهو نشاط دائم للإيكاو يحظى بأولوية كما يكمل دور البرنامج العادي من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذها للأنظمة والسياسات والإجراءات الصادرة عن الإيكاو، كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العمومية ٣٦-١٧. ويفضل هذا البرنامج، تقدم الإيكاو مجموعة من الخدمات على نطاق واسع، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى الدول لاستعراض هيكل وتنظيم المؤسسات الوطنية للطيران المدني، وتحديث الهياكل الأساسية والخدمات للمطارات، وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتعزيز القواعد والتوصيات الدولية للإيكاو، وخطط الملاحة الجوية ودعم الإجراءات الوقائية الناشئة عن عمليات تدقيق البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية والبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران.

٣-٣٨ واتخذت الإيكاو ما يلزم من إجراءات بغرض تعزيز كفاءة إدارة التعاون الفني وجودة الخدمات، والضوابط التشغيلية والمالية والمواظبة على تحسين مستوى إجراءات عمل هذه الإدارة من خلال التطبيق في عام ٢٠١٢ لنظام لإدارة الجودة يستند إلى معيار الجودة (ISO 9001:2008). وقد جُددت شهادة اعتماد امتثال إدارة التعاون الفني لمعيار الجودة في عام ٢٠١٥، ثم جُددت في عام ٢٠١٨ وفقاً لمعيار الجودة الجديد (ISO 9001:2015)، وستخضع في مطلع عام ٢٠١٩ إلى تدقيق مراقبة. وقد أسهم تحسين مستوى العمليات في التقدّم الكبير المحرز في أداء برنامج التعاون الفني واستمرار النتائج الإيجابية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.

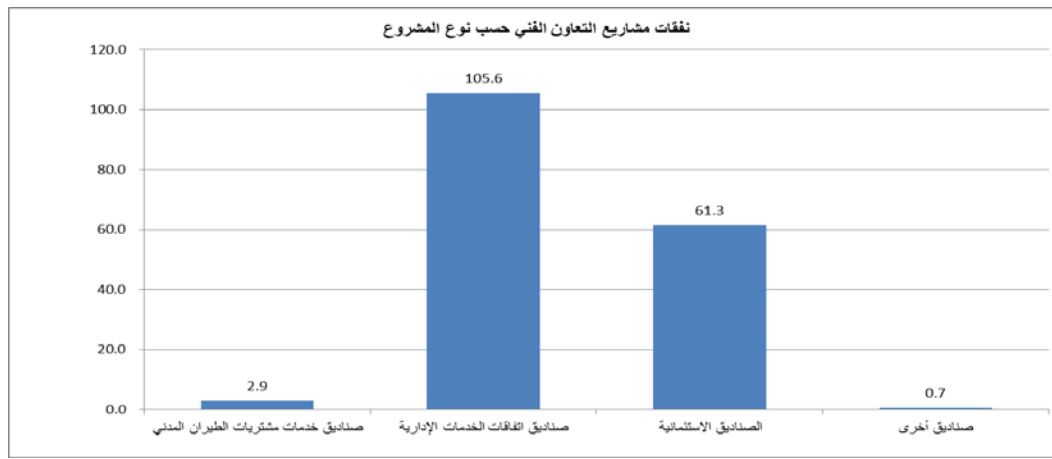
٣-٣٩ وقد أعدت خطة تشغيلية لإدارة التعاون الفني مدتها ثلاثة أعوام بالتنسيق الوثيق مع لجنة التعاون الفني، تحدد الأهداف والاستراتيجيات التي يتعين اتباعها خلال الفترة الحالية بهدف تحسين الإدارة والكفاءة وجودة أنشطة برنامج الإيكاو للتعاون الفني. وبالتالي، تُبذل جهود مستمرة لضمان التحسين المستمر للوضع المالي لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية بواسطة استعراض الهيكل التنظيمي لإدارة التعاون الفني، ومستويات الموظفين ووفورات التكاليف وتدابير الكفاءة.

٣-٤٠ وتشكل مشاريع التعاون الفني واحدة من الأنشطة الرئيسية للمنظمة. وهي مشاريع تمولها الحكومات والجهات المانحة الأخرى، وكانت التدفقات الداخلة والخارجة للموارد المالية بمبلغ إجمالي ١٧٠,٦ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨. وتقدم الجداول من (جيم) إلى (هاء) من الجزء الرابع من هذه الوثيقة مزيداً من التفاصيل بشأن هذه المشاريع، والواردات بإيجاز في الأشكال التالية بملايين الدولارات الكندية.

الشكل ١٠



الشكل ١١



٤ - مسؤولية الإدارة

تُلزم الأمانة العامة بموجب النظام المالي بالحفاظ على سجلات المحاسبة عند الضرورة وتقديم البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية التي اعتمدها منظمات الأمم المتحدة. وهذه البيانات المالية هي البيان المالي الأول - الوضع المالي، والبيان المالي الثاني - بيان الأداء المالي، والبيان المالي الثالث - بيان التغييرات في صافي الأصول، والبيان المالي الرابع - بيان التدفقات النقدية، والبيان المالي الخامس - بيان المقارنة بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية. وتتضمن هذه الوثيقة حالة الاعتمادات (الصندوق العام للبرنامج العادي) والائتمانات التي لم تقرر الجمعية العمومية بإدراجها في الميزانية.

وتتولى الإدارة مسؤولية إعداد وسلامة البيانات المالية. وقد أُعدت هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتشمل بالضرورة مبالغ معينة تستند إلى أفضل تقديرات وآراء الإدارة. وتتماشى المعلومات المالية الواردة في هذه الوثيقة مع المعلومات الواردة في البيانات المالية التي شملتها عملية التدقيق. وترى الإدارة أن البيانات المالية تشكل بوضوح الوضع المالي للمنظمة، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية وترد المعلومات المبينة في جميع أجزاء هذه الوثيقة وفقاً لأحكام النظام المالي للإيكاو.

وتقوم المنظمة في إطار الاضطلاع بمسئوليتها بالحفاظ على الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية لضمان موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول. وتخضع نظم المراقبة الداخلية للتدقيق الداخلية والخارجية. وقد دقق مراجع الحسابات الخارجي في البيانات المالية، بما في ذلك الملاحظات، ويوضح تقريره المرفق نطاق مراجعته ورأيه في البيانات المالية.

ويتولى المجلس مسؤولية النظر في البيانات المالية وتوصية الجمعية العمومية بإقرارها ويتمتع بسلطة طلب إدخال تعديلات على هذه البيانات بعد إصدارها من قبل الأمانة العامة.

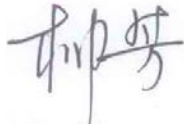
وبصفتي رئيسة فرع الشؤون المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي، أشهد بصحة البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة.



مونیکا هميرد

رئيسة فرع الشؤون المالية

بصفتي الأمانة العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي، أعتد وأقدم هذا التقرير المالي للإيكاو، مرفقاً بالبيانات المالية والجدول لعام ٢٠١٨.



فانغ ليو

الأمانة العامة

مونتريال، كندا

في ٢٩/٣/٢٠١٩

بيان عن المراقبة الداخلية

٢٠١٨

نطاق المسؤولية

١- بصفتي الأمينة العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ووفقاً للمسؤولية المنوطة بي، لا سيما المادة الحادية عشرة من النظام المالي، فإنني مسؤولة عن الحفاظ على نظام سليم للمراقبة الداخلية، وخاضعة للمساءلة أمام المجلس عن المراقبة.

الغرض من نظام المراقبة الداخلية

٢- تهدف المراقبة الداخلية الى تقليل وإدارة خطر الإخفاق في تحقيق غايات المنظمة وأهدافها والسياسات المتصلة بها والتخفيف من هذا الخطر إلى مستوى مقبول. ولذلك، يمكنها أن توفر ضماناً معقولاً وليس مطلقاً للفعالية. وهي تستند الى عملية جارية تهدف الى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعتها ومدى تلك المخاطر وإدارتها بكفاءة وفعالية.

٣- المراقبة الداخلية هي عملية تقوم من خلالها الأمينة العامة وكبار الموظفين الإداريين والموظفين الآخرين بتوفير ضمان معقول للهيئات الرئاسية بشأن تحقيق أهداف المراقبة الداخلية العامة التالية:

(أ) فعالية وكفاءة العمليات؛

(ب) حماية الممتلكات؛

(ج) موثوقية تقديم التقارير المالية؛

(د) الامتثال للأنظمة والقواعد القابلة للتطبيق.

٤- وهكذا، على مستوى تشغيلي، فإن نظام الإيكاو للمراقبة الداخلية ليس مجرد سياسة أو إجراء يتم اتخاذه في أوقات معينة، بل بالأحرى يتم تشغيله باستمرار على جميع المستويات داخل المنظمة عن طريق عمليات مراقبة داخلية لضمان تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً.

القدرة على معالجة المخاطر

٥- بدأت الإيكاو في عام ٢٠١٢، نشر إطار مفاهيمي للمراقبة الداخلية يتضمن نظاماً لإدارة المخاطر. ونهج الإيكاو لإدارة المخاطر هو عملية متكاملة ومنهجية تحدد وتخفف وترصد وتنقل أهم الأخطار التي تواجه المنظمة. والعمل جارٍ على وضع إطار لإدارة المخاطر المؤسسية لتمكين المنظمة من إدماج إدارة المخاطر على نحو أفضل في الأنشطة والمهام الهامة، مما يعزز من عملية صنع القرار.

٦- ومنذ عام ٢٠١٧، تولى مكتب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشراكات التابع لمكتب الأمينة العامة مسؤولية تنسيق الاستراتيجيات والأولويات الرفيعة المستوى والشاملة للقطاعات، فيما بين مختلف إدارات وأقسام المنظمة فضلاً عن أنشطة التنسيق بين المقر والمكاتب الإقليمية. وهذا المكتب معني تحديداً بإعداد ومتابعة خطة أعمال الإيكاو وخطتها التشغيلية وإطار إدارة الأداء المؤسسي ومؤشرات الأداء الرئيسية للمؤسسة وسجل المخاطر، التي تشكل أساس تخصيص الموارد وتساعدني على رصد المساءلة والأداء فيما يتصل بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية والمجلس. وأخذاً بتوصية اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، فقد جرى نقل تفويض سلطة إدارة إطار الإيكاو للمراقبة الداخلية من فرع الشؤون المالية إلى مكتب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشراكات، وذلك من أجل تعزيز اتساع الرؤية التي تشجع على تولي زمام أمور الضوابط الداخلية بشكل شامل. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك أنسب من الناحية الوظيفية، إذ أن فرع الشؤون المالية ذاته هو جزء لا يتجزأ من عملية المراقبة الداخلية.

٧- وبصفتي الأمينة العامة للمنظمة، وبالتعاون مع مجموعة الإدارة العليا المكونة من كبار الإداريين، فإنني أنحمل المسؤولية عن تهيئة بيئة للمراقبة وتوفير ما يلزم من الانضباط والبنية لتحقيق الأهداف الأولية لنظام المراقبة الداخلية. والأمانة

العامة ملتزمة بملاءمة سجل المخاطر المؤسسية للإيكاو وضمان أن عملية تحديد وتقييم ورصد المخاطر المقترنة بتنفيذ البرامج والمشاريع فضلاً عن العمليات العامة التي تضطلع بها المنظمة، قائمة وتسير حسب المتوقع.

إطار المخاطر والمراقبة الداخلية

٨- يتضمن إطار المنظمة للمخاطر والمراقبة الداخلية ما يلي:

(أ) تحديد المخاطر المصنّفة وفقاً لمجالات الأنشطة والملاءمة والتأثير وإمكان الحدوث؛
 (ب) إنشاء هيئة لاستعراض إدارة المخاطر تتألف من كبار الإداريين المكلفين بتنفيذ إجراءات التخفيف لمعالجة المخاطر الكبرى ووضع إطار متكامل لإدارة المخاطر وتقوية ثقافة إدارة المخاطر والاضطلاع بانتظام بإعادة تقييم المخاطر ومستوى تحمّل المنظمة للمخاطر في ظل البيئة المتغيرة. وتتضمن سجلات المخاطر موجزاً بالوثائق المتعلقة بالمخاطر وإجراءات التخفيف المتخذة والمزمع اتخاذها بشأنها.

٩- تم تصميم إطار شامل لنظام المراقبة الداخلية لضمان الكفاءة في تحقيق أهداف المنظمة عن طريق وضع معايير تستند إلى لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي (COSO)، التي تمثل أفضل ممارسة تعتمد عليها منظمات عديدة للأمم المتحدة. ويحظى الإطار بتأييد كبار الإداريين وتسنده مجموعة من السياسات والإجراءات والعمليات القائمة على قيم أخلاقية ملائمة. وعلاوة على ذلك، فقد أقر مجلس الإيكاو في يونيو ٢٠١٨ إنشاء لجنة للتحقيقات (C-DEC 214/11) من أجل تعزيز قدرة المنظمة على التحقيق في ادعاءات ارتكاب مخالفات.

١٠- وعلاوة على ذلك، فإنني ألتم مع الإدارة العليا ببرنامج تحسين مستمر لتعزيز نظام المراقبة الداخلية في المنظمة بأكملها.

استعراض الفعالية

١١- أسترشد في استعراضي لفعالية نظام الضوابط الداخلية أساساً بما يلي:

(أ) كبار الإداريين، وخاصة مديري الإدارات ورؤساء المكاتب الذين يؤدون أدواراً هامة وهم عرضة للمساءلة عن النتائج المتوقعة والأداء ومراقبة أنشطة إدارتهم/مكاتبهم والموارد المعهود بها إليهم. وتعتمد قنوات المعلومات بصفة رئيسية على الاجتماعات الدورية التي يعقدها فريق كبار الإداريين وفريق كبار إداريين الأمانة بأكمله. وبالنسبة للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١، تم تحديد مسائل المراقبة، الى جانب الإجراءات العلاجية، عن طريق عملية تقييم ذاتي وكذلك تطبيق أفضل الممارسات، حسبما أكدته الشهادة الشخصية المكتوبة من كبار الإداريين لديّ؛

(ب) تُقدّم إليّ أيضاً تقارير مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بشأن عمليات التدقيق الداخلية والتقييم والخدمات الاستشارية التي أعتمد عليها. وتشمل هذه معلومات مستقلة وموضوعية بشأن الامتثال وفعالية البرنامج، مقترنة بتوصيات تهدف إلى الارتقاء بتلك العمليات؛

(ج) مسؤول الأخلاقيات، الذي يزودني بالنصيحة والمشورة كما يزود المنظمة وموظفيها بشأن الأخلاقيات ومعايير السلوك، ويعزز الوعي الأخلاقي والسلوك المسؤول في التعامل مع الحالات المتعلقة بادعاءات السلوك غير الأخلاقي، بما في ذلك تضارب المصالح؛

(د) اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، التي يتمثل غرضها في إسداء المشورة لي وللجلس بشأن إدارة المخاطر والضوابط المالية والداخلية وما يرتبط بها من مهام المراقبة؛

- هـ) تقارير وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المنطبقة على الإيكاو؛
و) ملاحظات المجلس وقراراته.

المسائل الهامة المتصلة بالمراقبة

١٢- كما هو الحال في السنوات السابقة، فقد قدمت الإدارة العليا بيانات بشأن ضمان فعالية الضوابط الداخلية في مجالات مسؤوليتها. وتؤكد بيانات عام ٢٠١٨ للضمانات المتعلقة بفعالية المراقبة الداخلية، وفقاً لما أفادت به الإدارة العليا، أن غالبية الضوابط الداخلية تعمل بفعالية حسب السياسات والإجراءات والنظم والإجراءات الإدارية المعمول بها. ومع ذلك، فقد سلطت البيانات الضوء على عدة نقاط ضعف في المراقبة. فعلى سبيل المثال، فإن سجل المخاطر في أداة الإدارة والإبلاغ المؤسسية (CMRT) لا ينص حتى الآن على قيام المكاتب الإقليمية بتسجيل مخاطرها. ومع ذلك، تجري معالجة هذه المسألة من خلال استعراض عملية إدارة مخاطر الإيكاو التي بدأت في نهاية عام ٢٠١٨. والهدف من هذا الاستعراض هو وضع إطار لإدارة المخاطر المؤسسية يركز على تسهيل الممارسة المتكاملة لإدارة المخاطر بغرض تتبع مدى التعرض الكلي للمخاطر على مستوى جميع أنشطة الإيكاو. وسوف يتيح إطار إدارة المخاطر المؤسسية والعمليات ذات الصلة للمكاتب الإقليمية فرصة للمشاركة في تحديد المخاطر التي تواجهها، فضلاً عن إدارتها ورصدها. وثمة مسألة أخرى أثرت بشأن ضرورة إجراء تقييم مستمرة للضوابط الداخلية يكون ذا صبغة أكثر رسمية، لا سيما فيما يتعلق بمعالجة مواطن الضعف المحددة سلفاً في مجال المراقبة.

١٣- قدم مكتب التقييم والمراجعة الداخلية إلى المجلس تقريره الذي أعده عن أنشطته لعام ٢٠١٨ (C-WP/14850). ويرد أدناه موجز لعدة ملاحظات وتوصيات تضمنها التقرير، تهدف إلى تحسين الضوابط الداخلية. وتجري معالجة جميع نقاط الضعف الرقابية التي تتحدد خلال عمليات التدقيق والتقييم الداخلية من خلال خطط عمل الأمانة العامة المتعلقة بهذا الشأن، التي يقوم مكتب التقييم والمراجعة الداخلية برصدها بشكل منتظم.

١٣-١ تشير نتائج عملية تدقيق إدارة الأمن الإلكتروني إلى أن هيكل خطة عمل إدارة أمن المعلومات ليس قوياً بما يكفي لتخطيط المشاريع ومراقبتها. إذ أن هذه الخطة تجمع بين أنشطة فنية وتشغيلية وأنشطة استراتيجية ومشاريع منفردة دون النظر إلى التفاعلات فيما بينها أو إلى المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تحول دون تنفيذ الخطة تنفيذاً فعالاً. وفي حين أن مستويات التوظيف الحالية غير كافية لتنفيذ خطة تحسين الأمن، فإن هناك أيضاً عدداً من المشاكل المتعلقة بإدارة ما يزيد على ٦٠ من التعليمات المتصلة بأمن المعلومات، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال تقريباً. وفي حين تشدد التعليمات الأمنية على الحاجة إلى الضوابط، فإنها تتضمن تناقضاً في البيانات وازدواجاً في الضوابط في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، فإن الواجبات الوظيفية لمسؤول أمن المعلومات لا تتناسب مع المسؤوليات المتوقعة. ولتعزيز فعالية هذا الدور، فقد أوصى مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بتقسيم واجبات أمن المعلومات من خلال التمييز بين أدوار الصيانة والتنمية والإدارة. ومن أوجه الضعف الأخرى المحددة في الضوابط كثرة قوائم جرد الأصول التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً فيما بينها بينما تخضع لسلطات متعددة. ويُستصوب وضع نظام للإدارة يخضع لسلطة كبير مسؤولي المعلومات، لدعم صيانة ومراقبة قوائم جرد شاملة للأصول.

١٣-٢ وتشير نتائج عملية تدقيق مكتب التدريب العالمي على الطيران إلى الحاجة إلى المزيد من الوضوح والترتيبات الرسمية بين مكتب التدريب العالمي على الطيران وإدارة النقل الجوي، وذلك لصالح تحديد أولويات وضع المقررات التدريبية بطريقة متسقة تراعي ظروف الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل التعليمات الإدارية الداعمة لسياسة تسعير التدريب العالمي على الطيران أهداف أداء محددة على مستويات مناسبة، مع زيادة التركيز على تحقيق النتائج. كما يوصي مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بالرصد بشكل أوثق وإعادة تقييم المراكز الإقليمية للامتياز في مجال التدريب من أجل الحفاظ على معايير برنامج "تربنير المتقدم" وعلى سمعته.

١٣-٣ وأظهرت نتائج عملية تدقيق قسم المشتريات التابع لمشاريع التعاون الفني تحسناً ملحوظاً في الإجراءات والضوابط الداخلية فيما يتعلق بمجال المشتريات، بما في ذلك الرقابة الجيدة على عملية الشراء التي يمارسها مجلس العقود. غير أنه لوحظ أن نسبة النفقات الإضافية والإدارية المرتبطة بشراء المعدات والسلع والخدمات التي تصل قيمتها إلى ٥ ملايين دولار أمريكي لم تكن موحدة في جميع المشاريع من خلال تطبيق معدلات خدمات مشتريات الطيران المدني. وتشمل التوصيات الرئيسية الأخرى ضرورة جمع المعلومات تلقائياً عن المشتريات من مصادر وحيدة، فضلاً عن الإحصاءات الهامة الأخرى المتعلقة بأنماط الشراء لأغراض الرصد؛ وضرورة قيام إدارة التعاون الفني بشكل منتظم باستعراض التقارير المتعلقة بالاتجاهات الرئيسية ضماناً لوجود المنافسة الكافية وتحديد المخاطر المحتملة فضلاً عن تحديد أي تحسينات يمكن إدخالها على عملية الشراء. كما يتعين أن يكون ذلك مدعوماً باستعراض سنوي يجريه مجلس العقود. وبالإضافة إلى ذلك، فتوخياً لزيادة المراقبة الداخلية، ينبغي أن تتضمن جميع وثائق مشاريع إدارة التعاون الفني التي تنطوي على عنصر شراء نصاً واضحاً على تطبيق القواعد المنصوص عليها مدونة مشتريات الإيكاو، مشفوعاً بموجز للشروط الرئيسية التي يجب على الدول التقيد بها. أما فيما يتعلق بالمشتريات التي تقل قيمتها عن ١٠,٠٠٠ دولار، حيث تُفوض سلطة الشراء لموظفي المشاريع الميدانيين، فقد كشفت عملية التدقيق عن عدد من نقاط الضعف الرقابي وحالات لعدم الامتثال لقواعد وإجراءات المشتريات. ويوصي بتعزيز إشراف إدارة التعاون الفني، وتوفير المزيد من الدعم والتوجيه والتدريب لموظفي المشاريع الميدانيين على معالجة المسائل المتعلقة بالمشتريات.

١٣-٤ وأشار نتائج تدقيق قسم تدقيق أمن الطيران إلى وجود فرصة مؤاتية لإدراج المعلّات في وثيقة الإيكاو Doc 9807 — دليل الرصد المستمر بموجب البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران من أجل تحسين مائة منهجية التخطيط القائم على المخاطر المستخدمة لوضع قائمة أولويات للدول الأعضاء المختارة لتطبيق البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران في إطار نهج الرصد المستمر (USAP-CMA). وهناك أيضاً مجال لتحسين الوثائق من أجل تقديم دعم أكثر فعالية لاختيار نوع معين من التدقيق بما يناسب الدول الأعضاء؛ بما في ذلك نطاق عملية التدقيق وكذلك المطارات التي سيجري تقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، يُستصوب أن تكون أوضاع التوظيف أكثر استقراراً من أجل دعم التنفيذ الفعّال للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران في إطار نهج الرصد المستمر.

١٣-٥ ومن خلال عملية تدقيق المكتب الإقليمي لمنطقة أوروبا وشمال الأطلنطي، لوحظ أن أمانة اللجنة الأوروبية للطيران المدني (ECAC)، التي تشارك الموقع مع المكتب الإقليمي لمنطقة أوروبا وشمال الأطلنطي، لا تتمتع بشخصية قانونية خاصة بها، وتعتمد اعتماداً كلياً على علاقتها بالإيكاو. وقد أدى ذلك إلى إثارة العديد من المخاطر القانونية والمالية التي تهدد الإيكاو، فضلاً عن مخاطر المساس بسمعتها. فعلى سبيل المثال، فإن جميع موظفي هذه اللجنة يعملون بموجب عقود موظفي الإيكاو، على الرغم من أنهم لا يرفعون تقاريرهم إلى الأمانة العامة للإيكاو. كما تتباين ترتيبات السفر الخاصة بهم عن تلك الترتيبات المطبقة لدى الإيكاو. مما يتعارض مع الأحكام الواردة في اتفاقية شيكاغو ومدونة الخدمات لدى الإيكاو، حيث تنص كلتاها على أنه لا ينبغي لموظفي المنظمة تلقي تعليمات من أطراف خارجية، وأنه ينبغي أن يخضع جميع الموظفين لسلطة الأمانة العامة. وقد يؤدي هذا الوضع أيضاً إلى تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بموظفي اللجنة الأوروبية للطيران المدني. كما لاحظ مكتب التقييم والمراجعة الداخلية أن هناك اتفاقين للمنح أبرمتها اللجنة الأوروبية وتنفذهما دون ذكر للإيكاو. وهذا يخلق مخاطر للإيكاو نظراً لأن الموظفين المكلفين بهذه المشاريع يعملون بموجب عقود مع الإيكاو، كما أن الحساب المصرفي للمشروع مسجل باسم الإيكاو، وأن الإيكاو مسؤولة عن إمساك السجلات المحاسبية لهذه اللجنة، وعن إعداد بياناتها المالية الموحدة. وتشمل نقاط الضعف الرقابي الأخرى المحددة ضرورة تحسين الروابط بين الأنشطة في خطة التشغيل الخاصة بالمكتب الإقليمي لمنطقة أوروبا وشمال الأطلنطي وخطة أعمال الإيكاو، بما في ذلك صياغة مؤشرات أداء رئيسية أكثر جدوى، وضرورة جمع بيانات مناسبة لقياس النتائج التي تتأثر تأثيراً مباشراً بأنشطة المكتب الإقليمي. وقد حددت هذه العملية للتدقيق أيضاً ضرورة إنشاء سجل للمخاطر الرئيسية وإدارتها ورصدها، فضلاً عن وضع إجراءات وضوابط التخفيف المرتبطة بها.

١٣-٦ وشملت عملية تدقيق المكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي لآسيا والمحيط الهادئ استعراضاً للخطط التشغيلية ومقاييس الأداء وعمليات إدارة المخاطر المطبقة في المكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي. وقد خلص إلى أنه يلزم وضع المزيد من الإرشادات بشأن عمليات الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر المؤسسية التي لا تزال في مهد التطوير. وقد حُدِّت الحاجة إلى توفير دعم شامل لتكنولوجيا المعلومات من أجل تمكين المكتب الإقليمي من الاضطلاع بعملياته بكفاءة وفعالية. ويعتمد المكتب الإقليمي حالياً على موظف واحد لدعم وصيانة عملياته المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ولا يوجد أي موظف بديل لسد الحاجة في حالة غياب الموظف الأساسي. ولذلك فمن المهم وضع حلول بديلة ومستدامة من أجل التخفيف من المخاطر المحتملة. وتتطلب خطط استمرارية الأعمال/التعافي من الكوارث الخاصة بكل من المكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي مزيداً من التطوير والتنقيح والتعزيز لتحديد وتقييم العمليات الحرجة لكلا المكتبين، وإدارة المسائل المتعلقة بالسلامة، واستعادة الموظفين الأساسيين وأماكن المكاتب والإجراءات التشغيلية في حاله وقوع حادث أو كارثة. كما لوحظ ضرورة إجراء استعراض لهيكل عملية التوظيف وتخصيص الموارد لدى المكتب الفرعي من أجل تعزيز استدامته.

١٣-٧ واختتم مكتب التقييم والمراجعة الداخلية أول عملية تدقيق مستمرة لعمليات التسديد بأثر رجعي مستخدماً نهج التدقيق المستمر مستعيناً بأداة تحليل البيانات (IDEA™) لتقييم تصميم وفعالية الضوابط الداخلية الرئيسية في مجالات تشغيل مختارة، ولاستعراض انتباه الإدارة إلى أوجه القصور التشغيلية و/أو نقاط الضعف في المراقبة الداخلية بهدف وضع وتعزيز ضوابط التخفيف من المخاطر المرتبطة بها. والتسديد بأثر رجعي هو تسديد أمر شراء يجري إصداره بعد توفير (تقديم) السلع/الخدمات. وأظهر تحليل لجميع أوامر الشراء التي تقل قيمتها عن ١٠,٠٠٠ دولار كندي خلال فترة السنوات الثلاث من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ اتجاهاً تنازلياً في عدد عمليات التسديد بأثر رجعي. وكانت تلك نتيجة إيجابية تشير إلى نجاح الإجراءات المتخذة مؤخراً لتحسين الضوابط الداخلية، وإلى زيادة الوعي بإجراءات قواعد المشتريات نتيجة للدورات التدريبية المنتظمة التي يعقدها موظفو المشتريات التابعون لإدارة التعان الفني، وإدخال العمل بخطط الشراء السنوية التي يتولى قسم المشتريات رصدها ومناقشتها مع الإدارات شهرياً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوصى مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بوضع معيار داخلي لرصد النسبة المئوية لمعاملات التسديد بأثر رجعي بصورة فعّالة، كما سيقوم بمتابعة الإجراءات الإضافية التي تتخذها الإدارات/الأقسام المعنية في إطار مهامه الإشرافية المعتادة.

١٣-٨ ومن خلال تقييم عملية وضع قواعد الإيكوا القياسية، فقد أجرى مكتب التقييم والمراجعة الداخلية تقييماً لملاءمة عملية وضع القواعد القياسية وفعاليتها وكفاءتها كعملية تشارك فيها أجهزة الحكم والأمانة العامة. وفي حين لم يتناول التقييم نظام المراقبة الداخلية بشكل مباشر، إلا أنه يمكن ربط بعض النتائج بتصميم نظام المراقبة الداخلية القائم وفعاليتها. فعلى سبيل المثال، هناك ضرورة إلى اعداد وتنفيذ إرشادات و/أو آليات واضحة لتحسين عمل مختلف الأطراف المعنية المشاركة في عملية وضع القواعد القياسية، وإلى وضع آلية لتلقي التعليقات من أجل جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الدول الأعضاء لهذه القواعد والتوصيات الدولية، وإلى وضع نظام شامل للرصد لتتبع القواعد والتوصيات الدولية بدءاً من إعداد المقترحات بها حتى اعتمادها، بما في ذلك المواد الإرشادية المناظرة.

١٤- وتتناول اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، في تقريرها السنوي المُقدّم إلى المجلس (C-WP/14815) للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، عدداً من المسائل المتصلة بتعزيز الضوابط الداخلية على النحو التالي:

١٤-١ توصي اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة باتباع نهج تصاعدي لإدارة المخاطر حيث تُمسك الإدارات والمكاتب الإقليمية بسجلات المخاطر ذات شكل موحد لتيسير تقييم المخاطر وتصعيد ما يتعين إدراجه منها في سجل المخاطر المؤسسية الذي يجب أن يظل قيد الاستعراض الدوري، لا سيما فيما يتعلق بفعالية إجراءات التخفيف. كما يوصى بأن ينصب التركيز على مواضيع المخاطر المشتركة والتي يُرجح أن تكون أكثرها أهمية.

١٤-٢ ويشدد أعضاء اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة على عدة قضايا ذات تأثير في المراقبة الداخلية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشددون على ضرورة اتباع نهج محدد الأولويات لتحديد الموارد من أجل التصدي لمخاطر تكنولوجيا المعلومات، مع مراعاة ضرورة ضمان توفير الموارد الكافية للتصدي للمخاطر الهامة التي تواجه أعمال المنظمة ومعالجة

القضايا الواسعة النطاق المتعلقة بالنظم الحالية. كما توصي اللجنة بإجراء تقييم للتهديدات والمخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تحديد أهم المخاطر التي تواجه المنظمة وضمان إنفاق الأموال المحدودة المتاحة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجالات التي تتطوي على أكبر قدر من المخاطر.

١٥- وفيما يتعلق بالمسائل المبلغ عنها في بيانات تأمين الإدارة للسنة السابقة، فقد أدمجت الآن خطط التشغيل السنوية لكل مكتب إقليمي في أداة الإدارة والإبلاغ المؤسسية لدى الإيكاو. وتحدد أهداف الأداء لكل مكتب إقليمي كجزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الإقليمي لديهم. ويقوم الآن كل مكتب إقليمي بالإبلاغ عن إنجازاته القابل للقياس في ضوء أهداف خطة التشغيل السنوية. وعلاوة على ذلك، يجري تشجيع المكاتب الإقليمية على وضع خطط طوارئ احتياطية لجميع المناصب الهامة كجزء من خطة استمرارية الأعمال ضماناً لتغطية جميع الواجبات والمسؤوليات في المكتب في حال شغرت إحدى الوظائف فيه. وفيما يتعلق باستخدام الإيكاو للمتدربين الداخليين والموظفين المعارين، فقد صيغت تعليمات إدارية منقحة تتضمن نموذج تقرير الاختيار " لتوثيق عملية الاختيار.

البيان

١٦- كما أُشير سلفاً، فإن المراقبة الداخلية الفعالة، مهما كانت جيدة التصميم، تتطوي على قيود أحدها إمكانية التحايل عليها، ولا يمكن بالتالي أن توفر سوى مستوى معقول من الضمانات. فضلاً عن ذلك، نظراً للظروف المتغيرة فإن فعالية المراقبة الداخلية قد تتفاوت بمرور الوقت.

١٧- استناداً إلى ما تقدّم وعلى حد علمي وما يتوفر لدي من معلومات، استنتج أن الإيكاو قد طبقت نظم مراقبة داخلية مرضية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وحتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية.



فانغ ليو
الأمينة العامة

مونتريال، كندا
٢٠١٩/٣/٢٩

الجزء الثاني: رأي مراجع الحسابات الخارجي



Corte dei conti

شهادة مراجع الحسابات الخارجي

الرأي

قُمنَا بمراجعة البيانات المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، والتي تشمل بيان الوضع المالي إلى غاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبلغ الفعلي للصندوق العام للبرنامج العادي للسنة المنتهية والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز السياسات المحاسبية الهامة وغير ذلك من المعلومات التوضيحية.

وحسب رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تُعرض بصورة نزيهة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) إلى غاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وكذلك أداؤها المالي والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية والمقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للصندوق العام للبرنامج العادي للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي والقواعد المالية للإيكاو.

الأساس الذي يستند إليه رأينا

قُمنَا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAIs) والنظام المالي والقواعد المالية للإيكاو. وفي مجال مراجعة البيانات المالية، تعكس معايير (ISSAIs) بشكل مباشر المعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ISAs). ويطبّق ديوان الحسابات الإيطالي أحكام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في حدود اتساقها مع الطابع المحدّد لعمليات المراجعة التي يقوم بها. وتردّ مسؤولياتنا في إطار هذه المعايير بمزيد من التفصيل في تقريرنا ضمن القسم الخاص بمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية. ونؤدّي عملنا بشكل مستقل عن الإيكاو وفقاً للشروط الأخلاقية المتصلة بما نقوم به من مراجعة للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد اضطلعنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى المنوطة بنا وفقاً لهذه الشروط. ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها في إطار عملية المراجعة تشكل أساساً كافياً ومناسباً للرأي الذي توصلنا إليه في هذا الصدد.

المعلومات الأخرى

تتحمل الأمانة العامة للإيكاو المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تشمل "الجزء الرابع - الجداول (لم تشمله المراجعة)"

كما أن رأينا عن البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى ولا يعبر هذا الرأي عن أي استنتاج يضمن صحتها.

وفيما يتصل بمراجعة البيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيما إذا كانت لا تتسق جوهرياً مع البيانات المالية أو مع ما توصلنا إليه من علم في إطار المراجعة أو ما إذا كانت تتطوي على تحريفات جوهرية غير ذلك. وإذا خلصنا، بناءً على ما قُمنّا به من أعمال، إلى استنتاج يفيد بوجود تحريفات جوهرية في المعلومات الأخرى، فيتعين علينا أن نبليغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الأمانة العامة للإيكاو والجهات المكلفة بإدارة البيانات المالية

تتحمل الأمانة العامة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة نزيهة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وعن وضع الضوابط الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من أي تحريفات جوهرية سواءً كان مردّها إلى الغش أو الخطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، تتحمل الأمانة العامة مسؤولية تقييم قدرة الإيكاو على الاستمرار كمؤسسة قائمة والكشف عما يلزم من مسائل ترتبط بهذه المؤسسة القائمة واستخدام الأساس المحاسبي لهذه المؤسسة ما لم تعترض الأمانة العامة تصفية المنظمة أو وقف أنشطتها أو إذا لم يكن لديها أي خيار واقعي سوى ذلك.

أما الجهات المكلفة بالإدارة فهي مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للإيكاو.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على ضمانات معقولة بخصوص ما إذا كانت البيانات المالية ككلّ تخلو من أي تحريفات جوهرية سواءً كان مردّها إلى الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. وتمثل الضمانات المعقولة مستوى عالياً من الضمانات، وإن كانت لا تضمن أن المراجعة التي أجريت وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات تتيح دائماً الكشف عن أي تحريف جوهرية قد يوجد. وقد تكون التحريفات وليدة الغش أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من الممكن على نحو معقول توقع تأثيرها، منفردة أو مجتمعة، على ما يتخذه المستخدمون من قرارات اقتصادية بناءً على هذه البيانات المالية.

وفي إطار المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نحرص على ممارسة التقدير المهني ونُبقي على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم المخاطر الناجمة عن وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية، سواءً كان مردّد هذه التحريفات إلى الغش أو الخطأ، وتصميم واتخاذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على الأدلة الكافية والمناسبة للاستناد إليها في إبداء رأينا. ويعتبر حجم الخطر المتمثل في عدم الكشف عن تحريف جوهرية ناجم عن الغش أكبر منه عندما يكون التحريف ناجماً عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على حالات تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمّد أو مغالطات أو تجاوز للضوابط الداخلية؛

- استيعاب الضوابط الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لتصميم إجراءات مراجعة تلائم الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي بشأن فعالية الضوابط الداخلية للإيكاو.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات من الإدارة.
 - البتّ في مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمؤسسة القائمة وفيما إذا كان هناك، بناءً على أدلة المراجعة المحصل عليها، عدم يقين جوهري يرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة الإيكاو على الاستمرار كمؤسسة قائمة. وإذا استنتجنا وجود عدم يقين جوهري بالفعل، فإنه يتعين علينا أن نوجّه الانتباه في تقرير مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو إلى ما إذا كانت الإفصاحات المعنية غير كافية لتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة المحصل عليها حتى تاريخ تقرير مراجعة الحسابات. غير أن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تدفع الإيكاو إلى التوقف عن الاستمرار كمؤسسة قائمة.
 - تقييم عرض وهيكل ومضمون البيانات المالية عموماً، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث التي تستند إليها بصورة نزيهة.
- ونتواصل في إطار عملنا مع الجهات المكلّفة بالجوانب الإدارية بخصوص عدة أمور من ضمنها النطاق والتوقيت المقررين للمراجعة وما يتصل بها من استنتاجات هامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في المراقبة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية المراجعة.

التقرير عن الشروط القانونية والتنظيمية الأخرى

- إضافة إلى ما تقدّم، فإننا نرى أن معاملات الإيكاو التي أحطنا بها علماً أو تلك التي اختبرناها في إطار عملية المراجعة قد أجريت، في كل الجوانب الهامة، وفقاً للنظام المالي للإيكاو وسلطتها التشريعية.
- ووفقاً للنظام المالي للإيكاو (المادة الثالثة عشرة) والصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات الخارجية (المرفق (ب) من النظام المالي)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً عن مراجعتنا للبيانات المالية للإيكاو لعام ٢٠١٨.

مسألة ينبغي التركيز عليها

نوجّه الانتباه إلى أن بيان الوضع المالي يُظهر صافي أصول سلبياً (- ٥٧,٨ مليون دولار كندي) مرده أساساً إلى تأثير الخصوم الأكتوارية الخاصة بامتيازات الموظفين الطويلة الأمد المسجلة في الوضع المالي بمبلغ ١٥١ مليون دولار كندي. وترد تفاصيل تحليلنا في التقرير. وهناك مجموعة من التدابير تعمل الإدارة على تطبيقها في هذا الصدد، مؤكّدة أنها ستقوم برصد مدى فعاليتها. ولم يتغير رأينا فيما يخص هذه المسألة.

روما

٢٠١٩/٥/١٠

أنجيلو بوسكيما
رئيس ديوان الحسابات



الجزء الثالث: البيانات المالية

III-1

منظمة الطيران المدني الدولي

البيان 1

بيان الوضع المالي
في 31 ديسمبر 2018
(بآلاف الدولارات الكنتية)

2017	2018	ملاحظات	الأصول
			الأصول الجارية
436 490	402 414	2.1	النقد والمعادلات النقدية
13 273	2 847	2.2	الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
29 632	17 466	2.3	المستحقات والسلف
381	550	2.4	المخزون
1 708	2 177	2.3	الأخرى
481 484	425 454		
			الأصول غير الجارية
5 193	5 963	2.2	الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
385	373	2.3	المستحقات والسلف
2 776	4 391	2.5	الممتلكات والمنشآت والمعدات
664	700	2.6	الأصول غير المادية
9 018	11 427		
490 502	436 881		مجموع الأصول
			الخصوم
			الخصوم الجارية
372 006	304 944	2.8	المتحصلات المسبقة
28 422	29 207	2.9	الحسابات مستحقة الدفع والخصوم المترتبة
7 642	7 944	2.10	استحقاقات الموظفين
1 389	1 562	2.11	مستحقات الحكومات المتعاقدة والحكومات مقدمة الخدمات
409 459	343 657		
			الخصوم غير الجارية
146 694	151 001	2.10	استحقاقات الموظفين
146 694	151 001		
556 153	494 658		مجموع الخصوم
			صافي الأصول (العجز المتراكم)
(51 141)	(54 079)	2.12	العجز المتراكم
(14 510)	(3 698)	2.12	الاحتياطيات
(65 651)	(57 777)		صافي الأصول (العجز المتراكم الصافي)
490 502	436 881		مجموع الخصوم والعجز المتراكم

تُشكل الملاحظات المرافقة للبيانات المالية جزءاً لا يتجزء منها.

منظمة الطيران المدني الدولي

البيان 2

بيان الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(بالآلاف الدولارات الكندية)

2017	2018	ملاحظات	
			الإيرادات
130 370	169 439	3.2	الإشتراكات في اتفاقات المشاريع
101 031	98 400	3.2	الإشتراكات المقررة
22 479	25 549	3.2	الأنشطة الأخرى المدرة للإيرادات
13 281	14 532		التبرعات الأخرى
2 160	3 721		إيرادات الرسوم الإدارية
3 115	9 852	3.2	الإيرادات الأخرى
272 436	321 493		مجموع الإيرادات
			النفقات
174 316	173 568	3.3	رواتب واستحقاقات الموظفين
53 308	101 368	3.3	الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها
17 911	17 876	3.3	نفقات التشغيل العامة
15 297	15 701	3.3	السفر
1 611	2 266		الاجتماعات
2 944	1 500		التدريب
5 798	1 622	3.3	نفقات أخرى
271 185	313 901		مجموع النفقات
1 251	7 592		الفاصل للسنة

تشكل الملاحظات المرافقة للبيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها.

منظمة الطيران المدني الدولي

البيان 3

بيان التغييرات في صافي الأصول
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بآلاف الدولارات الكندية)

ملاحظات	العجز المتراكم	الاحتياطيات	صافي العجز المتراكم
	(51 141)	(14 510)	(65 651)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017			
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في عام 2018			
2.12	(973)	973	
2.10		2 433	2 433
2.12	(334)	334	
2.12	(5 890)	5 890	
2.12	(2 192)		(2 192)
2.12	(973)	973	
2.12		41	41
	7 592		7 592
	(2 770)	10 644	7 874
مجموع التحركات خلال السنة			
	(53 911)	(3 866)	(57 777)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018			

شكل الملاحظات المرافقة للبيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها

منظمة الطيران المدني الدولي

البيان 4

بيان السيولة النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

بـ(آلاف الدولارات الكندية)

2017	2018	ملاحظات
		لسيولة النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية
1 251	7 592	الزيادة (النقص) للسنة
(9 281)	10 426	2.2 (الزيادة)النقص في الاشتراكات المستحقة
(9 774)	12 166	2.3 الزيادة (النقص) في المستحقات والسلف
132	(169)	2.4 (الزيادة)النقص في المخزون
39	(469)	2.3 (الزيادة)النقص في الأصول الأخرى
(642)	(770)	2.2 الزيادة (النقص)في الاشتراكات المستحقة غير الجارية (صافي الخصم)
(105)	12	2.3 الزيادة (النقص)في المبالغ المستحقة والسلف غير الجارية
59 412	(67 062)	2.8 الزيادة (النقص) في المقيوضات المسبقة
(1 224)	785	2.9 الزيادة (النقص)في الحسابات مستحقة الدفع والخصوم المستحقة
(659)	302	2.10 الزيادة (النقص) في استحقاقات الموظفين في الأجل القصير
(76)	173	2.11 الزيادة (النقص)في اعتمادات الحكومات المتعاقدة والحكومات مقدم
4 299	4 307	2.10 الزيادة (النقص)في استحقاقات الموظفين في الأجل الطويل
916	2 433	2.10 الأرباح (الخسائر)الافتراضية المبينة في الاحتياطات
(4 557)	(8 002)	إيرادات أسعار الفائدة
835	795	الاستهلاك والإهلاك
83	41	تسوية الترجمة بالعملات الأجنبية
40 649	(37 440)	صافي التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة الاستثمار:
(465)	(2 446)	2.5 & 2.6 إكتساب الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية
4 557	8 002	إيرادات أسعار الفائدة
4 092	5 556	صافي السيولة النقدية الناجمة عن أنشطة الاستثمار
		صافي السيولة النقدية الناجمة عن الأنشطة المالية
(423)	(2 192)	التحويلات من صافي الأصول الى الخصوم والتحويلات الأخرى
(423)	(2 192)	صافي السيولة النقدية الناجمة عن الأنشطة المالية
44 318	(34 076)	صافي الزيادة (النقص)في النقدية ومعادلات النقدية
392 172	436 490	لنقد والمعادلات النقدية في بداية السنة
436 490	402 414	لنقد والمعادلات النقدية في نهاية السنة

إن الملاحظات المرافقة للبيانات جزءاً لا يتجزأ منها.

III-5

منظمة الطيران المدني الدولي

البيان 5

الصندوق العام للبرنامج العادي
بيان الفرق بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

(بالآلاف الدولارات الكندية)

الرصيد	التفقات ¹			الاعتمادات							الأهداف الاستراتيجية وأسر اتيجيات دعم التنفيذ	
	فرق		المجموع	2018	مرحلة الى	التحويلات بين الأهداف	2018	2018	المرحلة من	2017		المبلغ الأصلي
	سعر الصرف	سعر الصرف		الاعتمادات	السنة	لاستراتيجية واستراتيجية	الالتزامات	الاعتمادات	السنة السابقة ²	الالتزامات		A39-37
في الميزانية	في الميزانية ²		المعدلة	اللاحقة ³	دعم التنفيذ ⁴	المستحقة ¹	قبل التحويلات		المستحقة ¹			
0	21 904	(2 841)	24 745	21 904	(2 430)	(340)	(3 148)	27 822	2 671	1 970	23 181	السلامة
0	13 802	(2 074)	15 876	13 802	(1 834)	(960)	(1 742)	18 338	1 820	1 402	15 116	سعة وكفاءة الملاحة الجوية
0	9 740	(971)	10 711	9 740	(920)	1 200	(652)	10 112	1 000	234	8 878	الأمن والتسهيلات
0	2 747	(183)	2 930	2 748	(286)	(300)	(239)	3 573	244	146	3 182	التنمية الاقتصادية للنقل الجوي
0	3 813	(315)	4 128	3 813	(418)	900	(1 197)	4 528	200	844	3 484	حماية البيئة
0	52 006	(6 383)	58 390	52 007	(5 887)	500	(6 979)	64 372	5 935	4 596	53 841	المجموع الفرعي
0	32 574	(806)	33 380	32 574	(73)	(100)	(8 123)	40 870	1 120	7 976	31 774	دعم البرامج
0	14 316	(608)	14 924	14 316	(166)	(400)	(3 645)	18 526	480	3 793	14 253	التنظيم والإدارة
0	46 890	(1 414)	48 304	46 890	(238)	(500)	(11 768)	59 396	1 600	11 769	46 027	Sub-Total
0	98 896	(7 798)	106 694	98 896	(6 125)	0	(18 747)	123 767	7 535	16 364	99 868	المجموع

¹ اعتمدها الأمانة العامة المادة 7-5 من النظام المالي.

² اعتمدها الأمانة العامة المادة 6-5 من النظام المالي.

³ اعتمدها الأمانة العامة المادة 9-5 من النظام المالي.

[أدرجت النفقات بغير الدولار الكندي بسعر صرف الأمم المتحدة

² تقييد فروق سعر الصرف: (1) مبلغ 7.9 ملايين من أرباح في سعر الصرف في الميزانية يعزى إلى أثر المعاملات بالدولار الأمريكي في الميزانية بمعدل 1.00 دولار أمريكي = 1 دولار كندي؛ و(2) ومبلغ 1 مليون دولار كخسارة (محققة) مثل إعادة تقدير بنود حساب الأصول والخصوم

منظمة الطيران المدني الدولي

البينان 5-أ

بيان مقارن بين الميزانية والمبالغ الفعلية
لجميع صناديق المنظمةعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بالآلاف الدولارات الكندية)

الفعلية بدون مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	الفرق بين الميزانية والفعلية على أساس مقارن	الفعلية على أساس مقارن	الفرق في الميزانية	الفعلية	2018 *الميزانية	References
(f)	(e)	(d)	(c)	(b)	(a)	
	(a) - (d)	(b) + (c)				
						الإيرادات
						الميزانية العادية
99 940	1 541	89 999	(8 401)	98 400	91 540	الشكل 1: الجدول أ
12 118	(3 789)	12 118		12 118	8 329	الشكل 1: الجدول أ
112 059	(2 248)	102 117		110 518	99 868	الشكل 1: الجدول أ
847				847		مجموع الميزانية العادية
112 905				111 364		صندوق رأس المال العامل - معبر الصرف
						إجمالي الميزانية العادية وصندوق رأس المال العامل
						صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية (باستثناء صندوق الكفاءة والفعالية والصناديق الاحتياطية الخاصة)
13 490	(4 630)	13 490		13 490	8 860	الرسوم الإدارية
1 504	2 256	1 504		1 504	3 760	الجدول أ
14 993	(2 373)	14 993		14 993	12 620	الجدول أ
-				-		الشكل 8: الجدول أ
44 695				51 292		مجموع صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
172 594				177 650		صناديق أخرى لتكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
(9 410)				(16 007)		صناديق أخرى للأنشطة العادية
163 184				161 643		مجموع الإيرادات-الأنشطة العادية
170 557				170 557		نقصا: إلغاء أرصدة الأنشطة العادية المشتركة بين الصناديق
333 741				332 200		مجموع صافي الإيرادات-الأنشطة العادية
(10 708)				(10 708)		مشاريع التعاون الفني
323 033				321 492		مجموع الإيرادات-الأنشطة العادية ومشاريع التعاون الفني
						نقصا: إلغاء الأرصدة المشتركة بين الأنشطة العادية ومشاريع التعاون الفني
						مجموع الإيرادات
						التفقات
						الميزانية العادية
113 291	24 872	98 896	(7 798)	106 694	123 767	البيان 5: الجدول أ
	(18 747)	18 747		18 747		البيان 5
113 291	6 125	117 642		106 694	123 767	الشكل 1: الجدول أ
10 412	(343)	10 412		10 412	10 069	الشكل 8
293				293		صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية (باستثناء صندوق الكفاءة والفعالية والصناديق
41,641				53 498		أموال أخرى في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
165 637				170 897		أموال أنشطة عادية أخرى
(16 845)				(16 845)		مجموع النفقات-الأنشطة العادية
148 792				154 052		نقصا: إلغاء أرصدة الأنشطة العادية المشتركة بين الصناديق
170,557				170 557		مجموع صافي النفقات-الأنشطة العادية
319 349				324 609		مشاريع التعاون الفني
(10 708)				(10 708)		مجموع النفقات-الأنشطة العادية ومشاريع التعاون الفني
308 641				313 901		نقصا: إلغاء الأرصدة المشتركة بين الأنشطة العادية ومشاريع التعاون الفني
						مجموع النفقات
						فائض السنة
						البيان 2
						البيان 2
						* يشمل فقط الميزانيات المتاحة علنا
						الأرقام الواردة في العمود الأخير لا تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
						التي تحل محل المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتنتج عنها الأثر التالي:
						Notes
169						2.4 الاختلاف في أسئلة الأصول
2 198						2.5 رسالة الأصول الثابتة
248						2.6 الأصول غير المادية
2 135						2.10 التزامات التأمين بعد نهاية الخدمة - الاستخدام
687						2.10 نهاية الخدمة - الإجازة السنوية - الاستخدام
1 160						2.10 نهاية الخدمة - استحقاقات العودة - الاستخدام
						نقص
(1 541)						2.2 الانخفاض في المبالغ المستحقة الطويلة الأجل مع مُعامل الخصم
(583)						2.5 الاستهلاك
(212)						2.6 استهلاك الأصول غير المادية
(8 807)						2.10 التأمين الضمني بعد نهاية الخدمة
(1 069)						2.10 نهاية الخدمة - الإجازة السنوية
(1 186)						2.10 نهاية الخدمة - استحقاقات العودة إلى الوطن
						صافي الأثر
(6 800)						الفائض للسنة
7 592						

المراجع:

يشير الرسمان I و 8 إلى العرض المقدم من الأمانة العامة الوارد ضمن الوثيقة الجدول (أ)، الملاحظة 3-5، البيان 2 و البيان 5 واردة في البيانات المالية والجدول.

قد لا يعادل جمع التفاصيل المجموع بسبب التقريب

منظمة الطيران المدني الدولي
ملاحظات على البيانات المالية
٢٠١٨/١٢/٣١

الملاحظة ١: السياسات المحاسبية
أساس الإعداد

- ١- أُعدت البيانات المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي على أساس الاستحقاق المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تم تطبيق هذه المعايير منذ ٢٠١٠/١/١.
- ٢- وما لم يُنص على خلاف ذلك في هذه البيانات، يتمثل أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية في التكلفة التاريخية.
- ٣- ويجري إعداد بيان التدفق النقدي (البيان المالي الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- ٤- والعملة المستخدمة في الإيكاو في الإبلاغ هي الدولار الكندي. والعملة المعمول بها في الأنشطة العادية للإيكاو هي الدولار الكندي. أما العملة المعمول بها في أنشطة مشاريع التعاون الفني فهي الدولار الأمريكي لأن هذه الأنشطة تنفذ عموما بالدولار الأمريكي. وتترجم المعاملات بغير الدولار الكندي، وبغير الدولار الأمريكي بالنسبة لمشاريع التعاون الفني، إلى سعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة، الذي يقترب بشكل معقول من سعر الصرف الفوري. وتترجم الأصول والخصوم النقدية بعملة غير الدولار الكندي، وبغير الدولار الأمريكي بالنسبة لمشاريع التعاون الفني، إلى سعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وتُحسب المكاسب والخسائر الناجمة في بيان الأداء المالي باستثناء الفروق غير المحققة، بما فيها تلك الناجمة عن ترجمة أنشطة مشاريع التعاون الفني إلى الدولار الكندي لأغراض عرض البيان المالي والتي تظهر في الاحتياطات في بيان الوضع المالي.

النقد والمعادلات النقدية

- ٥- تشمل النقدية ومعادلات النقدية المتاحة، والنقدية المودعة في البنوك والإيداعات قصيرة الأجل.
- ٦- تُحسب إيرادات الفوائد عند تراكمها مع مراعاة الحصيد الفعلية.

الأدوات المالية

- ٧- تُحسب الأدوات المالية عندما تصبح الإيكاو طرفا في الأحكام التعاقدية للسك إلى حين انقضاء حقوق (أو التزامات) تلقي (لسداد) التدفقات النقدية من هذه الأصول (الخصوم) أو إحالتها (سدادها).
- ٨- تعتبر المبالغ المستحقة أصولا مالية غير مشتقة مع مدفوعات ثابتة أو محددة غير المعلنة في الأسواق النشطة. وتشمل المبالغ المستحقة الاشتراكات مستحقة القبض نقدا والمبالغ المستحقة الأخرى. وتُحدد المبالغ المستحقة طويلة الأجل، بما في ذلك أنصبة الاشتراكات مستحقة القبض، كتكلفة مستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- ٩- باستثناء أنصبة الاشتراكات المتلقاة سلفا، فإن جميع الخصوم مشتقة من المعاملات التبادلية. وتسجل جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة وتقاس، عند الضرور، في وقت لاحق كتكلفة مستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

المخزونات

- ١٠- تُسجل البنود المتعلقة بالمطبوعات ومتجر السوق الحرة المتاحة في نهاية الفترة المالية باعتبارها عمليات جرد. وتحدد قيمة المطبوعات بحسب قيمة التكلفة وتكلفة الاستبدال الحالي، أيهما أقل وتحدد قيمة عمليات جرد متجر السوق الحرة بقيمة التكلفة وصافي القيمة التي يمكن تحقيقها، أيهما أقل.
- ١١- وتشمل تكلفة المطبوعات تكلفة الشراء والتكاليف الأخرى المكبدة في جعل المطبوعات قابلة للبيع أو التوزيع. وتمثل تكلفة بنود متجر السوق الحرة سعر الشراء. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- ١٢- تُسجل المطبوعات وغيرها من الوثائق المستخدمة للأغراض الداخلية وذلك عند إعدادها.

المستحقات والإيرادات

- ١٣- تمثل الاشتراكات التزاماً قانونياً للدول الأعضاء. وتمثل هذه الاشتراكات الإيرادات من المعاملات غير التبادلية المدونة في بداية السنة التي حُصلت فيها الاشتراكات المقررة. وتمثل الاشتراكات المتعلقة بأنشطة مشاريع التعاون الفني في الإيرادات الناتجة عن المعاملات التبادلية المدونة وفقاً لاتفاقيات موقعة ما بين الإيكو والمساهمين والتي تتحدد بمرحلة الانجاز على أساس تسليم البضائع أو تقديم الخدمات. وقد تعتبر الإيكو في بعض الحالات أنه يتم تقييم ذلك بشكل أفضل بواسطة جدول المدفوعات التابع للعقود المناسبة للمشاريع. أما التبرعات الأخرى والمتمثلة عموماً في المعاملات غير التبادلية فتسجل بوصفها إيرادات عندما تؤكد عليها الجهات المانحة كتابةً، أو عند تسلمها، إذ قد تعتبر الإيكو أن أفضل طريقة لتسجيلها هو حسب المدفوعات التدريجية بناءً على عقود هذه المشاريع. أما المساهمات الأخرى، فهي عادة معاملات غير تبادلية ويتم تسجيلها كإيرادات عندما تؤكد عليها الجهات المانحة أو عند استلامها.
- ١٤- وترد الرسوم الإدارية المستردة بخصوص مشاريع التعاون الفني في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية وبوصفها نفقات في المشاريع المعنية. ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسجل الإيرادات من الرسوم الإدارية التي تحققها مشاريع التعاون الفني على أساس مرحلة الإنجاز. وتقدر مرحلة الإنجاز على النحو التالي:
- ← تسجل نسبة تسعين في المائة من الرسوم تدريجياً لغاية إصدار أمر شراء المعدات وبدون الجزء المتبقي بنسبة ١٠ في المائة عند تسلم هذه المعدات؛
- ← فيما يخص الخدمات، تسجل الرسوم الإدارية على أساس التكلفة المتكبدة.
- ١٥- تم إدراج اتفاقية جديدة حول تقاسم إيرادات الفوائد في عام ٢٠١١ حيث تحتفظ الإيكو عامّةً بخمسين في المائة من الفوائد على ايداع أموال المشروع التي يتجاوز رصيدها الشهري المرجح ١٠٠ ألف دولار أمريكي. وترد هذه الإيرادات ضمن عائدات النفقات الإدارية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.
- ١٦- وتتمثل الإيرادات الأخرى في المعاملات التبادلية أما الأرصدة مستحقة القبض فتتمثل في المستحقات والسلف.
- ١٧- وترد الاشتراكات المستحقة بوصفها صافي المخصصات المرتبطة بتخفيضات إيرادات الاشتراكات، والحسابات المشكوك فيها والاستهلاك (الخصم):
- ← تمثل مخصصات التخفيضات في إيرادات التبرعات وتخفيضات الاشتراكات المستحقة والإيرادات عندما يصبح التمويل غير ضروري من جانب المشروع الذي توجه إليه الاشتراكات أو غير متاح بخلاف ذلك؛
- ← تستند مخصصات الحسابات المشكوك فيها بشأن الاشتراكات المقررة إلى التجربة التاريخية والأحداث التي من شأنها أن توحى بأن الدولة الأعضاء غير قادرة على الوفاء بالتزامها؛

◀ تمثل الاشتراكات المستحقة طويلة الأجل المخصومة الرصيد المتبقي للاشتراكات المقررة التي أبرمت الدول بشأنها اتفاقات للتخلص من متأخراتها خلال فترة سنوات. ويسري الخصم أيضا على عدد من الاشتراكات المستحقة الأخرى طويلة الأجل مع مراعاة احتمال إبرام هذه الاتفاقات للتخلص من المتأخرات. وهذه المبالغ المستحقة مبيّنة بالتكلفة المستهلكة (المخصومة) باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية ولذلك فهي تُعرض صافية من الخصم المتراكم.

١٨- وترد الاشتراكات العينية بالقيمة العادلة. أما البضائع الممنوحة التي تدعم بشكل مباشر العمليات والأنشطة المعتمدة ويمكن قياسها بصورة موثوقة فتسجل في الحسابات. ولا تسجل الخدمات المقدمة بالمجان في الحسابات، غير أنها ترد في الملاحظات على البيانات المالية لغرض الإعلام. وتشمل هذه الاشتراكات استخدام المباني، والنقل والموظفين.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

١٩- تسجل الممتلكات والمنشآت والمعدات بالقيمة التاريخية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر بسبب الأعطاب. ويُحتسب الاستهلاك للممتلكات والمنشآت والمعدات على امتداد العمر المفيد التقديري باستخدام طريقة الخط المستقيم، باستثناء ما يتعلق بالأرض التي لا تخضع للاستهلاك. والعمر المفيد التقديري لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	المدة التقديرية للاستخدام (بالسنوات)
المباني	٥-٥٠
تكنولوجيات المعلومات والمعدات المكتبية	٣-١٠
الأثاث والتجهيزات والتركيبات المكتبية	٥-١٠
الماكينات	٣-١٠
المركبات الآلية	٥-١٥

٢٠- وتجري رسملة الممتلكات والمنشآت والمعدات إذا تساوت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره ٣ آلاف دولار كندي ومبلغ ٢٥ ألف دولار كندي في حالة تحسينات العقارات المستأجرة. ويجري دورياً استعراض مستوى الحد الأدنى. وتحدد قيمة تحسينات العقارات المستأجرة بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد العمر المفيد المتبقي للتحسينات أو امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

٢١- وتجري عمليات استعراض الأعطاب بالنسبة لجميع الممتلكات والمنشآت والمعدات مرة كل سنة على الأقل وتسجل أي خسائر بسبب الأعطاب في بيان الأداء المالي. وتشمل مؤشرات الأعطاب تقادم وتدهور الممتلكات والمنشآت والمعدات وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي لا يمكن فيها استرداد القيم الدفترية.

الأصول غير المادية

٢٢- تُسجل الأصول غير المادية بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناجمة عن أعطاب. ويتطلب تدوين الأصول غير المادية استيفاء المعايير الصارمة بحيث يمكن تحديدها، وخاضعة لمراقبة الإيكاو وباعتبارها تشكل منافع اقتصادية مساهمة في المستقبل أو إمكانات للخدمات يمكن قياسها بصورة موثوقة. ويمكن أيضا مراعاة العمر المفيد المتبقي. وأعدت أيضا معايير محددة لاستبعاد البنود المكتسبة بتكلفة تقل عن مبلغ ٥ آلاف دولار كندي، ومبلغ ٢٥ ألف دولار كندي للأصول الموضوعة داخليا بسبب الصعوبة في إجراء قياس محدد لتكاليف التشغيل والبحث الداخلية التي ينبغي تخصيصها والتكاليف التي ينبغي رسملتها. وحسبما هو مسموح به بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، جرى تطبيق هذه القاعدة لاحقا اعتبارا من تاريخ ٢٠١٠/١/١.

٢٣- ويقدم الاستهلاك خلال العمر المفيد التقديري باستخدام طريقة الخط المستقيم. وفيما يلي العمر المفيد التقديري للأصول غير المادية:

المدة التقديرية للاستخدام (بالسنوات)

الفئة	المدة التقديرية للاستخدام (بالسنوات)
البرمجيات المشتراة خارجياً	٦-٣
البرامج الموضوعة داخلياً	٦-٣
التراخيص والحقوق وغيرها	٦-٢
حقوق النشر	١٠-٣

٢٤- وتستهلك التراخيص والحقوق وحقوق النشر خلال فترات التراخيص والحقوق وحقوق النشر.

٢٥- وتشمل مؤشرات الأعطاب تقادم الأصول غير المادية وتدهورها وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي لا يمكن فيها استرداد القيم الدفترية.

المقبوضات المسبقة

٢٦- التبرعات التي يتم الحصول عليها قبل تنفيذ مشاريع التعاون الفني يتم تسجيلها كمقبوضات مسبقة. وتُدوّن الإيرادات عند الوفاء بشروط المتبرعين، وبصفة عامة عند قيام الإيكاو بتقديم خدمات أو عند تسليم السلع للمشروع وفقاً لشروط الاتفاق بين المتبرعين والمنظمة.

٢٧- تُدرج في المقبوضات المسبقة أرصدة التبرعات غير المستخدمة التي يتعين إعادتها إلى المتبرعين والأموال المستلمة قبل أن تقوم الإيكاو بتقديم خدمات أو بتسليم سلع إلى أطراف ثالثة.

٢٨- تُعرض ضمن المقبوضات المسبقة الاشتراكات المستلمة من الدول الأعضاء قبل السنة التي تتعلق بها.

استحقاقات الموظفين

٢٩- دخل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم ٣٩ إلى حيز النفاذ اعتباراً من ٢٠١٨/١/١، ليحل بذلك محل المعيار رقم ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار رقم ٣٩ لن يؤثر في الإيكاو تأثيراً ملموساً نظراً لأن الإيكاو تستخدم نهج الاحتياطات في إطار المعيار رقم ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ اعتمادها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فليس لدى الإيكاو أي أصول للخطئة، وبالتالي، فلا يوجد أي تأثير ناتج عن تطبيق نهج الفائدة الصافية المنصوص عليه في المعيار الجديد.

٣٠- تسجل الإيكاو فئات استحقاقات الموظفين التالية:

◀ استحقاقات الموظفين قصيرة الأجل المستحقة السداد خلال ١٢ شهراً بعد نهاية فترة المحاسبة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة؛

◀ الاستحقاقات بعد إنهاء الخدمة مثل فوائد التأمين الصحي بعد الخدمة؛

◀ استحقاقات الموظفين الأخرى طويلة الأجل؛

◀ استحقاقات إنهاء الخدمة.

- ٣١- وتشمل استحقاقات الموظفين قصيرة الأجل استحقاقات الموظفين التي تسدد لمرة واحدة (منح التعيين)، والأجور العادية، وتعويض الغياب (الإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وإجازة رعاية الطفل) وغيرها من الاستحقاقات قصيرة الأجل (منح الوفاة، ومنح تعليم الأبناء، وتسديد الضرائب، والسفر في عطلة لزيارة الوطن) المقدمة إلى الموظفين العاملين على أساس الخدمات المقدمة. وتُدوّن جميع هذه الاستحقاقات المستحقة ولكنها لم تسدد حتى تاريخ التقرير بوصفها خصوصاً متداولة في بيان الوضع المالي.
- ٣٢- تُحسب الاستحقاقات التالية بوصفها خطط استحقاقات محددة: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (مستحقات ما بعد إنهاء الخدمة) ، ومستحقات العودة إلى الوطن (الاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل) والإجازات السنوية المتراكمة التي تستبدل بنقدية عند ترك الخدمة بالمنظمة (مستحقات أخرى طويلة الأجل). ويُعرض الجزء القصير الأجل من هذه الاستحقاقات بوصفه خصوصاً متداولة في بيان الوضع المالي. أما خطط الاستحقاقات المحددة، فهي تلك التي تلتزم المنظمة بموجبها بتوفير مستحقات متفق عليها، وبالتالي فالمنظمة هي التي تتحمل المخاطر الأكتوارية. وتُدوّن الإيكاو المكاسب والخسائر الأكتوارية المتصلة باستحقاقات التأمين الصحي بعد الخدمة في حساب احتياطي تمثيلاً مع متطلبات المعيار المحاسبي ٣٩. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة مثل العطلة السنوية ومستحقات العودة إلى الوطن، تدوّن المكاسب والخسائر الأكتوارية بطريقة مباشرة وترد في بيان الأداء المالي.
- ٣٣- ولا تُدوّن استحقاقات إنهاء الخدمة كمصروفات إلا عندما تكون الإيكاو ملتزمة بصورة واضحة، لا مكان فيها للانسحاب واقعياً، بخطة رسمية مُفصّلة إما لإنهاء عمل الموظف قبل حلول تاريخ التقاعد العادي وإما لتقديم استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض مُقدّم تشجيعاً لتكراره طوعاً. وتُدوّن استحقاقات إنهاء الخدمة التي ستسوى في غضون ١٢ شهراً بالقيمة المتوقعة تسديدها. أما إذا كانت استحقاقات إنهاء الخدمة ستستحق بعد أكثر من ١٢ شهراً من تاريخ الإبلاغ، فلن يجري خصمها إلا إذا كان تأثير الخصم كبيراً.
- ٣٤- الإيكاو هي منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF) أو (الصندوق)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والإعاقة وما يتصل بذلك من استحقاقات إلى الموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة وممولة من أرباب عمل عديدين. وحسب ما هو محدد في المادة ٣(ب) من لائحة الصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام المشترك للرواتب والبدلات وغيرها من شروط الخدمة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- ٣٥- يعرض الصندوق المنظمات المشاركة للمخاطر الأكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، والنتيجة هي أنه لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات المنفردة المشاركة في الخطة. وليس الإيكاو والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، في وضع يسمح لهما بتحديد حصة الإيكاو التناسبية من الالتزام المحدد بالاستحقاقات وأصول الخطة والتكاليف المتصلة بالخطة بما يكفي من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم تناولت الإيكاو هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة للاشتراكات تمثيلاً مع متطلبات المعيار المحاسبي ٣٩. وتُدوّن مساهمات الإيكاو في الصندوق خلال الفترة المالية بوصفها نفقات في بيان الأداء المالي.

المخصصات والالتزامات الطارئة

- ٣٦- وُخصّصت اعتمادات للخصوم والرسوم المقبلة حيث لدى الإيكاو التزام قانوني أو بناءً حالي نتيجة الأحداث السابقة عندما يكون من المحتمل أن تضطر الإيكاو لتسوية هذا الالتزام وعندما يمكن تقدير المبلغ بصورة موثوقة.

٣٧- وترد الالتزامات الأخرى، التي لا تستوفي معايير التدوين فيما يخص الخصوم، في الملاحظات على البيانات المالية بوصفها خصوصاً طارئة عندما يجري تأكيد وجودها بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر من حدث مستقبلي غير مؤكد والتي لا تخضع بالكامل لمراقبة الإيكاو.

الإبلاغ عن القطاعات والمحاسبة الخاصة بالصناديق

٣٨- القطاع هو مجموعة متميزة من الأنشطة التي تبلغ عنها المعلومات المالية بشكل منفصل بغية تقييم الأداء الأخير للكيان في تحقيق أهدافه ولاتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل. وتصنف الإيكاو جميع المشاريع، والعمليات وأنشطة الصناديق إلى قطاعين: (١) الأنشطة العادية (٢) أنشطة مشاريع التعاون الفني. وتبلغ الإيكاو عن معاملات كل قطاع خلال الفترة المالية، والأرصدة الموجودة في نهاية الفترة. وتستند الرسوم فيما بين القطاعات إلى اتفاقات المشاريع.

٣٩- الصندوق كيان محاسبي ذاتي الموازنة يجري إنشاؤه لتغطية المعاملات لغرض معين أو غاية محددة. وتخصص الصناديق لغرض تنفيذ أنشطة معينة أو تحقيق أهداف محددة وفقاً للوائح أو قيود أو حدود خاصة. ويجري إعداد البيانات المالية على أساس محاسبة الصندوق، مع إبراز في نهاية الفترة الوضع الموحد لجميع صناديق الإيكاو. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والنفقات.

٤٠- قطاع الأنشطة العادية يشمل الصندوق العام وصندوق رأس المال العامل للبرنامج العادي، والحسابات والصناديق الخاصة التي تدار لأغراض سلامة الطيران وأمنه والبيئة وغيرها من الأنشطة المساندة للمنظمة. ويمكن تقديم الاعتمادات غير المستخدمة المعتمدة لميزانية البرنامج العادي للصندوق العام في السنة المالية التالية بموجب شروط معينة. وتنشئ الجمعية العمومية أو المجلس الصناديق المحددة والحسابات الخاصة بموجب المادة ٧-١ من النظام المالي لاسيما للاشتراكات الخاصة أو النقود المخصصة لأنشطة محددة، حيث يمكن تقديم أرصدها إلى الفترة المالية التالية. وتتشكل مصادر التمويل الرئيسية لهذا القطاع من الاشتراكات المقررة، وأنشطة تحقيق الإيرادات، وغيرها من التبرعات والرسوم الإدارية.

٤١- قطاع الأنشطة العادية يشمل الصناديق أو مجموعات الصناديق التالية:

- **صندوق الميزانية العادية** يشمل **الصندوق العام** الممول من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء وفقاً لجدول الاشتراكات التي تحددها الجمعية العمومية والإيرادات المتنوعة وفائض الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات، والسلف من **صندوق رأس المال العامل**، الذي أنشأته الجمعية العمومية لتقديم السلف (القابلة للسداد) عند الضرورة إلى الصندوق العام من أجل تمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات من الدول الأعضاء وإلى الصناديق الأخرى في حالات معينة. ويتم سداد السلف من صندوق رأس المال العامل بمجرد ما تُتاح الأموال في الصندوق العام وغيره من الصناديق.
- **صندوق رأس المال المنشأ** بغرض تسجيل مقتنيات وانخفاض قيمة واستهلاك الممتلكات، والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية للأنشطة العادية.
- **الصندوق الدائم المنشأ** بغرض تسجيل المعاملات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد إنهاء الخدمة بما في ذلك الخصوم غير الممولة وغيرها من الخصوم المحددة من أجل تقديم المعاملات بشكل منفصل داخل قطاع الأنشطة العادية.
- **الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات** المنشأ للاحتفاظ بالأنشطة المدرة للإيرادات واسترداد التكاليف في صندوق واحد. وتنشئ الأمانة العامة الحسابات والصناديق الخاصة ضمن الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات بموجب

المادة ٧-٢ من النظام المالي لتسجيل جميع الإيرادات والنفقات المتعلقة بأنشطة التمويل الذاتي. ويمكن تحويل أي فائض لا يتوقع الالتزام به أو إنفاقه إلى الصندوق العام ويمكن تقديم الأرصدة إلى الفترة المالية اللاحقة. وتتشكل مصادر التمويل الرئيسية لهذا القطاع من مبيعات المطبوعات والبيانات والخدمات.

- **صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية** المنشأ بموجب المادة ٩-٤ من النظام المالي ويشمل أيضا (أ) الصندوق الاحتياطي الخاص؛ و(ب) صندوق الكفاءة والفعالية التابع لإدارة التعاون الفني، ويرد وصفه أدناه. ويسترد هذا الصندوق تكاليف إدارة وتشغيل ودعم مشاريع التعاون الفني. وإذا ما شهد تشغيل هذا الصندوق في نهاية سنة معينة عجزا ماليا، فينبغي تغطية هذا العجز أولا من الفائض المتراكم لهذا الصندوق وكذلك، كما لاذ أخير، من ميزانية البرنامج العادي. ويمول صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في المقام الأول من الرسوم الإدارية العامة لمشاريع التعاون الفني بما في ذلك مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(أ) **الصندوق الاحتياطي الخاص** المنشأ طبقاً للمادة ٧-١ من النظام المالي لتوفير آلية للتعويض عن نقص محتمل بسبب انخفاض في دخل صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية في أي سنة معينة. وبموجب آلية أقرها المجلس، لتدخل حيز النفاذ بدءاً من عام ٢٠١٤، فإن التكلفة غير المباشرة التي يتعين استردادها من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية ستحسب أولاً وفقاً للمعادلة، على أن يوضع للمبالغ التي سُردت إلى الميزانية العادية حد أقصى قدره ٢٠٠ ألف دولار كندي في السنة. ويجب تمويل الصندوق الاحتياطي الخاص من المبلغ الزائد على التحويل السنوي المعتمد البالغ قدره ٢٠٠ ألف دولار كندي حتى المبلغ المحسوب وفقاً للمعادلة. وإذا وُجد، في أي سنة، نقص في المبلغ الذي يُرد إلى صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المحدد على أساس المعادلة المذكورة أعلاه، يُستخدم الصندوق الاحتياطي الخاص لاستكمال التحويل السنوي المعتمد من صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية البالغ قدره ٢٠٠ ألف دولار كندي إلى الميزانية العادية.

(ب) **صندوق كفاءة وفعالية إدارة التعاون الفني**: أنشئ من جانب المجلس بحيث يُجيز لمدير إدارة التعاون الفني، في أي سنة من السنوات، التصرف في نسبة أقصاها ٢٠ في المائة من الفائض السنوي في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية المحقق من السنة السابقة، لتنفيذ تدابير تحسين كفاءة وفعالية إدارة التعاون الفني لدى تلبية احتياجات الدول المتعاقدة.

- **الأنشطة الخاصة بأمن الطيران** وتشمل الأموال المرصودة وكذلك الحسابات/الصناديق الخاصة المنشأة لإبراز موافقة المجلس على خطة عمل أمن الطيران، وتشمل مشاريع ينبغي تمويلها من الصناديق داخل الصناديق الائتمانية لأمن الطيران. وتمول الأنشطة المتعلقة بمشاريع خطة عمل أمن الطيران من الاشتراكات العامة والمخصصة والخدمات العينية على النحو المبين في الملاحظة ٣-١.

• **الخطة التنفيذية الإقليمية الشاملة للسلامة الجوية في إفريقيا** المنشأة لتعزيز قيادة الإيكاو ومسؤوليتها عن تنسيق وإدارة البرامج في جميع أنحاء إقليم إفريقيا وضمان التنفيذ الفعال لمعالجة العيوب التي تشوب السلامة والهياكل الأساسية.

• **الصناديق البيئية** استحدثت هذه الصناديق استجابة للطلبات المتزايدة على أنشطة حماية البيئة، بما في ذلك الأنشطة غير المشمولة بالميزانية العادية، ولتنفيذ أنشطة مشاريع بيئية ذات صلة بالطيران. ويتم تلقي معظم هذه الأموال من خلال اتفاقات الهبات وتوجه لدعم مشاريع أو مبادرات محددة.

• **صناديق التمويل المشترك** تتكون من اتفاقي التمويل المشترك بين آيسلندا والدنمارك، وهي تبين معاملات الصناديق المنشأة للإبلاغ عن مراقبة الإيكاو لتشغيل خدمات الملاحة الجوية المقدمة من حكومة آيسلندا، وفي

غرينلاند من حكومة الدنمارك، حيث يقوم مقدمو الخدمات باسترداد تكاليفه بواسطة رسوم الاستخدام والاشتراكات المستحقة لحكومات الدول المتعاقدة. وتقوم المملكة المتحدة بتحصيلها وهي مستحقة لحكومتى آيسلندا والدنمارك وتحول مباشرة عليها. وتقوم الإيكاو بتحصيل الاشتراكات وتجميعها لتحويلها إلى الحكومات مقدمة الخدمات. وبناء عليه، ترد هذه المعاملات في الحسابات باعتبارها أصولاً وخصوصاً في بيان الوضع المالي. كما تتضمن صندوق نظام رصد العلو فوق شمال الأطلنطي لاحتساب المعاملات المالية التي تجري بموجب أحكام ترتيب التمويل المشترك لنظام رصد العلو فوق شمال الأطلنطي. ويسترد مقدمو الخدمات تكاليف التشغيل والصيانة بواسطة رسوم الاستخدام على الطائرات المدنية التي تعبر فوق شمال الأطلنطي. وتُدفع رسوم الاستخدام التي تحصلها الإيكاو بشكل مباشر إلى مقدمي الخدمات ومن ثم فإنها ترد بوصفها أصولاً وخصوصاً في الحسابات.

- **حساب الحوافر لسداد المتأخرات التي طال أمد استحقاقها** المحددة لتقديم في حساب منفصل جزء من سداد بعض الأنصبة المقررة المتأخر سدها من الدول المتعاقدة لتمويل الأنشطة المحددة للمنظمة.
- **صندوق حشد الموارد.** أنشأ المجلس هذا الصندوق لتقديم الدعم للدول، من خلال استخدام المساهمات الطوعية، بغية تعزيز نظمها للطيران المدني. ومن شأن المساهمات الطوعية تيسير بناء القدرات وتنفيذ ما يصدر عن الإيكاو من قواعد وتوصيات دولية وسياسات، واستكمال برامج عمل الإيكاو غير الممولة من ميزانية البرنامج العادي أو المنقوصة التمويل على أن تتماشى مع خطة أعمال المنظمة.
- **صندوق دليل المفاتيح العامة،** صندوق لاسترداد التكاليف أنشأه المجلس للإبلاغ عن أنشطة المشاريع من أجل دعم التشغيل البيئي لجوازات السفر المقروءة آلياً. وتمول هذه العمليات بواسطة التبرعات وكذلك، بموجب الاتفاق، ويسجل رصيد الصندوق على أنه مبلغ مستحق للدول المشاركة.
- **المكتب الإقليمي الفرعي (RSO)** بهدف تعزيز حضور الإيكاو في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، أنشئ مكتب إقليمي فرعي في إقليم آسيا والمحيط الهادئ الغرض منه تحسين تنظيم وإدارة المجال الجوي لبلوغ الحد الأقصى لأداء إدارة الحركة الجوية في جميع أنحاء الإقليم. وقد أنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا والمحيط الهادئ في بيجين، جمهورية الصين الشعبية. وبموجب اتفاق بين الإيكاو وهيئة الطيران المدني للصين فإن هيئة الطيران المدني للصين مسؤولة عن كل نفقات تشغيل المكتب الإقليمي الفرعي.
- **صندوق سلامة الطيران (SAFE)** أنشأه المجلس بغرض تحسين سلامة الطيران المدني عبر اعتماد نهج قائم على الأداء للحد من المصاريف الإدارية وعدم فرض أي مصاريف أخرى على البرنامج العادي للمنظمة، مع ضمان الوقت عينه استخدام التبرعات العائدة إلى الصندوق في الوقت المناسب وبطريقة مسؤولة ومفيدة.
- **صناديق أخرى تشمل الرسوم الإدارية للتمويل المشترك،** وصندوق البرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية، وصندوق السجل الدولي، وصندوق فرنسا للتعاون، وصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصندوق المؤقت لرواتب الموظفين، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وصندوق برنامج الإيكاو للمتطوعين في مجال الطيران (IPAV). وصناديق مختلفة لتمويل الخبراء والموظفين الفنيين المبتدئين.
- بموجب اتفاق مع اللجنة الأوروبية للطيران المدني، المكونة من عدد من الدول الأعضاء في الإيكاو، تقدم الإيكاو بعض خدمات السكرتارية. وتمول المدفوعات في البداية من إيرادات اللجنة الأوروبية للطيران المدني وعند الضرورة من الصندوق العام لصناديق البرنامج العادي، المسددة للإيكاو. ويرد صافي المبلغ مستحق القبض أو مستحق الدفع لجميع المعاملات التي تجري بالنيابة عن اللجنة الأوروبية للطيران المدني في الحساب المستحق من الهيئات الإقليمية أو المدفوع لها.

٤٢- قطاع أنشطة مشاريع التعاون الفني يتكون من صناديق مشاريع التعاون الفني التي أنشأتها الأمانة العامة بموجب المادة ٩-١ من النظام المالي لتسيير شؤون برامج التعاون الفني. ويتمثل أهم مصادر التمويل لهذا القطاع في التبرعات لاتفاقيات المشاريع.

٤٣- وتشمل مشاريع التعاون الفني ترتيبات ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تُدار في إطار اتفاقيات الصناديق الائتمانية واتفاقيات الخدمات الإدارية واتفاقيات خدمات مشتريات الطيران المدني. وتمثل المعاملات المالية المتعلقة بترتيبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعليمات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإيكاو. وتُصمم الصناديق الائتمانية واتفاقيات الخدمات الإدارية لتغطية نطاق واسع من خدمات التعاون الفني واتفاقيات خدمات مشتريات الطيران المدني لتقديم خدمات المشتريات. وقد أبرمت الإيكاو أيضاً اتفاقيات التعاون الفني المشار إليها بال عقود بالمبالغ الإجمالية مع الدول الأعضاء. وتختلف هذه العقود عن اتفاقيات الخدمات الإدارية واتفاقيات الصناديق الائتمانية بحيث أنها مخصصة لفترة زمنية قصيرة وبمبلغ محدد. ويُسجل التفریط أو الإفراط في استرداد النفقات الفعلية في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.

الملاحظة ٢: الأصول والخصوم

الملاحظة ٢-١: النقد والمعادلات النقدية

٤٤- تودع الأموال في البنوك على أساس الاستثمار الجماعي أما الأموال غير اللازمة للاحتياجات الفورية فتُستثمر في الودائع لأجل. وتتكون الأرصدة في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٥١ ٤٦٦	٥٢ ٦٧١	الأموال المودعة نقداً في المصارف
٣٨٥ ٠٢٤	٣٤٩ ٧٤٣	الودائع لأجل
٤٣٦ ٤٩٠	٤٠٢ ٤١٤	مجموع النقد والمعادلات النقدية

٤٥- وفي ٢٠١٨/١٢/٣١، بلغ متوسط معدل الفائدة للأموال المودعة نقداً في المصارف (١,٨٥٧٪ في ٢٠١٧/١٢/٣١)، بلغ متوسط معدل الفائدة للودائع لأجل نسبة ١,٩٩٧٪ (نسبة ١,١٤٥٪ في ٢٠١٧/١٢/٣١) ومتوسط أجل الاستحقاق مدة ١٥٥ يوماً (١٤٠ يوماً في عام ٢٠١٧). وبلغت الأرصدة النقدية ١٠٥ ملايين دولار أمريكي مودعة في حسابات توفير استثمارية (١١٦ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٧/١٢/٣١) بمتوسط معدل فائدة نسبيته ١,٩٩٢٪ (نسبة ١,٠٨٪ في ٢٠١٧/١٢/٣١). وبلغت الأرصدة النقدية في المصارف في نهاية السنة ٩ ٤٧٥ ألف دولار كندي مودعة بالنيابة عن اللجنة الأوروبية للطيران المدني.

الملاحظة ٢-٢: الاشتراكات المقررة والمستحقة على الدول الاعضاء

٤٦- ويتكون صافي أرصدة الاشتراكات المقررة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
١٣ ٢٧٣	٢ ٨٤٧	الجارية
٥ ١٩٣	٥ ٩٦٣	غير الجارية المخصصة
١٨ ٤٦٦	٨ ٨١٠	مجموع صافي الاشتراكات المستحقة

٤٧- الاشتراكات المستحقة الجارية هي الاشتراكات المستحقة خلال اثني عشر شهراً بينما الاشتراكات المستحقة غير الجارية هي تلك المستحقة أو المتوخى سدادها بعد مرور ١٢ شهراً اعتباراً من تاريخ البيانات المالية على النحو المبين في السياسات المحاسبية للمبالغ المستحقة والإيرادات. وفيما يلي إجمالي وصافي مبالغ الاشتراكات المستحقة:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٢٥ ٦٨٥	١٧ ٦٢٤	الاشتراكات المقررة - البرنامج العادي
(٦٤٤)	(٦٩٧)	ناقصاً:
(٦ ٥٧٥)	(٨ ١١٧)	مخصصات الحسابات المشكوك فيها
١٨ ٤٦٦	٨ ٨١٠	الخصم المتراكم على المستحقات طويلة الأجل
		مجموع صافي الاشتراكات المستحقة

٤٨- ويبين الجدول التالي تشكيلة أنصبة الاشتراكات المستحقة للبرنامج العادي.

٢٠١٧		٢٠١٨		سنة الاشتراك
%	بآلاف الدولارات الكندية	%	بآلاف الدولارات الكندية	
-	-	٢٣,٧	٤ ١٧٤	٢٠١٨
٥٥,٠	١٤ ١١٧	١٢,١	٢ ١٢٤	٢٠١٧
٧,٠	١ ٨٠٥	٩,٥	١ ٦٨٣	٢٠١٦
٥,٩	١ ٥١٢	٧,٩	١ ٣٩٥	٢٠١٥
٣٢,١	٨ ٢٥١	٤٦,٨	٨ ٢٤٨	٢٠١٤ وما قبل
١٠٠	٢٥ ٦٨٥	١٠٠	١٧ ٦٢٤	المجموع

٤٩- ولم تكن هناك أي إضافات إلى مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها بشأن الاشتراكات المقررة لعام ٢٠١٨.

٢٠١٧	الاستخدام	الزيادة/ (النقصان)	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية				
٦٤٤	-	٥٣	٦٩٧	مجموع مخصصات الحسابات المشكوك فيها

ويمثل مبلغ ٦٩٧ ألف دولار كندي المبلغ الأصلي وقدره ٥١١ ألف دولار أمريكي (أي ما يعادل ٥٠١ ألف دولار كندي المخصص في عام ٢٠١٠) المستحق للإيكوا لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، تمت تسويته نتيجة فرق في سعر الصرف بمبلغ ٥٣ ألف دولار كندي في عام ٢٠١٨، حيث لا تزال مسألة سداده قيد مناقشة حامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث من المتوقع أن تغطي الدول الخلف هذا الدين.

٥٠- ولم يكن هناك أي شطب للاشتراكات المستحقة القبض خلال سنة ٢٠١٨. وترد أي زيادة أو تراجع في البديل الخاص بالحسابات المشكوك فيها على أنها مصاريف بالنسبة لهذه الفترة ويبلغ عنها في بيان الأداء المالي.

٥١- ولم يُسجَل أي رصيد في مخصصات تخفيضات إيرادات الاشتراكات خلال سنة ٢٠١٨.

٥٢- وفيما يلي حركات الاشتراكات المستحقة طويلة الأجل المخصومة خلال سنة ٢٠١٨:

٢٠١٨	الزيادة/ (النقصان)	الاستخدام	٢٠١٧	
بآلاف الدولارات الكندية				
٥ ٩٦٣	(١ ٥٤١)	٢ ٣١١	٥ ١٩٣	الاشتراكات طويلة الأجل المخصومة

٥٣- وترتبط الاشتراكات المخصومة طويلة الأجل بالاشتراكات المستحقة من دول المجموعة ألف التي أبرمت اتفاقات مع المجلس لتصفية متأخراتها خلال فترة لا تتجاوز عشرين سنة، دون فائدة ودول المجموعة باء التي لم تبرم اتفاقات ولديها اشتراكات مستحقة السداد تتجاوز ثلاث سنوات. وعقب الجمعية العمومية للإيكوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أعيد تقدير القيمة السوقية العادلة لرصيد الاشتراكات المستحقة القبض. وتم تقدير أنه على الرغم من أن كل تلك المبالغ المستحقة القبض تظل صحيحة ومعترفاً بها على نحو سليم بصفتها هذه في الحسابات، فإن ثمة حاجة للمزيد من تخفيض القيمة السوقية العادلة للرصيد المستحق القبض لتلك الدول التي فقدت حقوقها في التصويت خلال دورتين متتاليتين للجمعية العمومية. وبالتالي، تم خصم تلك المبالغ المستحقة القبض بشكل كامل بمبلغ قدره ٦ ٦١٧ ألف دولار كندي في عام ٢٠١٨. ويشمل استخدام مبلغ ٢ ٣١١ ألف دولار كندي إعادة تصنيف المبالغ إلى متأخرات طويلة الأجل ناقصاً والمدفوعات المتلقاة خلال السنة. ويمثل الانخفاض البالغ ١ ٥٤١ ألف دولار كندي في خصم رصيد الحسابات مستحقة القبض طويلة الأجل ارتفاعاً في الخصم المتراكم يتأتى عنه عائد.

٥٤- ويمثل الخصم على الاشتراكات المستحقة طويلة الأجل المبلغ اللازم لتسوية الرصيد المستحق بالقيمة العادلة بعد التدوين الأولي. ومادامت النسب غير الجارية لا يتوقع تحصيلها في حدود سنة واحدة، فيجري خصمها بمعدل فائدة معين. ويسجل هذا المبلغ كخصم للرصيد مستحق في الأجل الطويل. ومن ثم يُدون هذا الفرق تدريجياً كإيرادات على مدى مدة المبالغ المستحقة. ويجري احتساب الخصم من خلال تطبيق معدل ٢,٢٥ إلى ٢,٤ في المائة على مدفوعات الأقساط المقررة في المستقبل.

الملاحظة ٢-٣: المبالغ المستحقة والسلف وغيرها من الأصول

٥٥- المبالغ المستحقة والسلف:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
١ ٣٥٠	١ ٤٠٣	السلف المقدمة إلى الموظفين
٣٥٧	٥٨٩	المستحقات من وكالات الأمم المتحدة
٢٧ ٩٢٥	١٥ ٤٧٤	الأخرى
٢٦ ٦٣٢	١٧ ٤٦٦	المجموع

٥٦- وتقدّم السلف إلى الموظفين لأغراض منح التعليم، وإعانات الإيجار، والأسفار وغيرها من استحقاقات الموظفين.

٥٧- وترتبط المبالغ المستحقة من وكالات الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى، لاسيما منظمات الأمم المتحدة.

- ٥٨- وتشمل المبالغ المستحقة الأخرى المدفوعة مسبقاً لمشاريع التعاون الفني والمبالغ المستحقة من أنشطة تحقيق الإيرادات مثل مبيعات المطبوعات وإيجار صالات المؤتمرات للوفود.
- ٥٩- وتتكون الأصول الحالية الأخرى مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٤١١	٦٣٩	ضريبة المبيعات القابلة للاسترداد على صعيد المقاطعات
٢٣٥	٣٦٧	ضريبة المبيعات القابلة للاسترداد على الصعيد الفيدرالي
٥٧٣	٩٣٥	النفقات المدفوعة مقدماً
٣٨٢	١١١	ضريبة الدخل في الولايات المتحدة القابلة للاسترداد
١٠٧	١٢٥	ضريبة المكاتب الإقليمية القابلة للاسترداد
١٧٠٨	٢١٧٧	المجموع

- ٦٠- وتتكون النسبة غير الجارية للمبالغ المستحقة من مبلغ مستحق القبض من اللجنة الأفريقية للطيران المدني، وهي هيئة إقليمية. ويأتي هذا المبلغ من المفاوضات والمناقشات بين الإيكاو وهذه اللجنة لسداد المبالغ المستحقة من اللجنة المذكورة للمنظمة. واعتباراً من ٢٠٠٧/١/١، اضطلعت اللجنة بالمسؤولية الكاملة عن المعاملات والعمليات المالية التي قامت بها الإيكاو سابقاً بالنيابة عنها. وتصل المبالغ المستحقة غير المخصومة إلى مبلغ ٤٣٩ ألف دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ (٤٦٣ ألف دولار كندي في ٢٠١٧/١٢/٣١). ويصل مجموع المبلغ المخصوم المستحق من اللجنة الأفريقية للطيران المدني إلى مبلغ ٣٧٣ ألف دولار كندي، الذي يمثل النسبة غير الجارية للمبالغ المستحقة (٣٨٥ ألف دولار كندي في ٢٠١٧/١٢/٣١).

الملاحظة ٢-٤: المخزونات

- ٦١- تشمل مخزونات الإيكاو مخزون الوثائق المنشورة المطبوعة داخلياً بغرض بيعها إلى أوساط الطيران المدني في جميع أنحاء العالم ومخزون البنود المعفاة من الرسوم الجمركية في متجر السوق الحرة لبيعها على أصحاب المراكز الدبلوماسية.
- ٦٢- ويبين الجدول أدناه مجموع قيمة المخزونات في ٣١ ديسمبر.

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٢١٦	٢٦٨	المطبوعات المتاحة - البضائع المكتملة
٨٠	١٠٤	المواد الخام والعمل الجاري
٢٩٦	٣٧٢	مجموع المطبوعات
٨٥	١٧٨	مجموع بنود متجر السوق الحرة
٣٨١	٥٥٠	مجموع المخزونات

- ٦٣- وفيما يلي مزيد من التفاصيل عن مطابقة مخزونات المطبوعات و متجر السوق الحرة لإبراز الرصيد الافتتاحي والإضافات خلال الفترة ناقصاً قيمة المخزونات الموجهة للبيع ومخصصات الأعطاب التي وقعت خلال السنة.

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		مطابقة المطبوعات:
٣٩٢	٢٩٦	الرصيد الافتتاحي
٣٣١	٣٦٨	المواد المباشرة
١١٠٠	١١٢٠	العمل المباشر
٣٤٤	٤٨٥	التكاليف غير المباشرة
٢١٦٧	٢٢٦٩	مجموع المخزونات المشتراة والمعدة
(١٨٣٢)	(١٨٥٩)	ناقص: تكلفة بيع المطبوعات
(٣٩)	(٣٨)	ناقص: الأعطاب
٢٩٦	٣٧٢	الرصيد الختامي
بآلاف الدولارات الكندية		مطابقة بنود متجر السوق الحرة:
١٢١	٨٥	الرصيد الافتتاحي
٣٨٥	٤٧٩	المخزونات المشتراة
٥٠٦	٥٦٤	مجموع المخزونات المشتراة
(٤٢١)	(٣٨٦)	ناقص: تكلفة بيع البنود
٨٥	١٧٨	الرصيد الختامي

٦٤- ويجري التأكد من المطبوعات وبنود متجر السوق الحرة والكميات المأخوذة من نظم الإيكاو لتعقب المخزونات وذلك بالحصص المادي للمخزونات.

٦٥- وتحدد قيمة المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع أي أعطاب محددة. وخلال عام ٢٠١٨، تم تحديد مخزونات المطبوعات التي تعرضت لأعطاب، بما في ذلك التخلص من المخزون الزائد من المطبوعات، بقيمة ٣٨ ألف دولار كندي وأزيلت من سجلات المخزونات. وبشكل الشطب نفقة للفترة ويُدرج في بند النفقات التشغيلية العامة " في بيان الأداء المالي.

الملاحظة ٢-٥: الممتلكات والمنشآت والمعدات

٦٦- تشمل تكلفة الممتلكات والمنشآت والمعدات البنود المحتفظ بها في المقر الرئيسي للإيكاو في مونتريال وكذلك تلك المحتفظ بها في المكاتب الإقليمية السبعة. وتحقق هذه البنود منافع أو تتطوي على إمكانيات للخدمات بالنسبة للمنظمة التي تمارس المراقبة الكاملة على اكتسابها وتحديد موقعها المادي واستخدامها وتصريفها.

٦٧- يقدّم الجدول التالي الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تمت رسملتها في الحسابات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الرصيد الختامي في ٢٠١٨/١٢/٣١	المقتنيات الإهلاك خلال السنة	المقتنيات خلال السنة	تكلفة الرصيد الافتتاحي في ٢٠١٨/١/١	
بآلاف الدولارات الكندية				
٤٠	١٦	٤	٥٢	الأثاث والتركيبات
٧٤٥	١٧١	٥٤٣	٣٧٣	معدات تكنولوجيا المعلومات
٢٥٠	١١٦	١٢١	٢٤٥	المعدات المكتبية
٢٠٤	٧٠	٣٥	٢٣٩	المركبات الآلية
١ ٦٧٠	١٢٢	٢١٩	١ ٥٧٣	تحسين العقارات المستأجرة
٤٤٨	٨٨	٢٤٢	٢٩٤	الآلات
١ ٠٣٤	-	١ ٠٣٤	-	تحسين العقارات المستأجرة (أعمال قيد الانجاز)
٤ ٣٩١	٥٨٣	٢ ١٩٨	٢ ٧٧٦	المجموع

٦٨- تشمل التحسينات الجارية في الأماكن المستأجرة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغاً قدره ٥٠١ ألف دولار كندي بشأن المشروع الرئيسي للطلاب الوافدي لمبنى للمقر، ومبلغ ٥٣٣ ألف دولار كندي بشأن مشاريع تحسين أخرى في أقسام مختلفة من مباني المقر.

٦٩- لم تشهد سنة ٢٠١٨ حدوث أي أعطاب في الممتلكات والمنشآت والمعدات.

٧٠- وترد في الملاحظة ٦ الالتزامات المتعلقة بعمليات الاستئجار.

٧١- وقد أنشئ مبنى المقر الرئيسي La maison de l'OACI في عام ١٩٩٥. واشترته الحكومة الكندية في عام ٢٠١٦. والعقار بأكمله مُقدّم للإيجار بدون إيجار لفترة مدتها ٢٠ سنة ابتداءً من ٢٠١٦/١٢/١ حتى ٢٠٣٦/١١/٣٠.

٧٢- وتمتلك الإيكاو أيضاً ٤٦٪ من عقار مكتب أوروبا وشمال الأطلسي الاقليمي في باريس بتكلفة أصلية قدرها ١ ١٤٥ ألف دولار كندي أما المبلغ المتبقي بنسبة ٥٤ في المائة من العقار فيخضع لعقد إيجار مالي إسمي، يمثل الاشتراكات المتعلقة بالخدمات العينية على النحو المبين في الملاحظة ٣-١. وتخضع المباني الأخرى التابعة للإيكاو لعقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار إسمية على النحو المبين أيضاً في الملاحظة ٣-١.

الملاحظة ٢-٦: الأصول غير المادية

٧٣- يُظهر الجدول التالي الأصول غير المادية المدونة في الحسابات منذ ٢٠١٠/١/١.

الرصيد الختامي في ٢٠١٨/١٢/٣١	الاستهلاك المتراكم	المقتنيات خلال السنة	الرصيد الافتتاحي في ٢٠١٨/١/١	
بآلاف الدولارات الكندية				
١٢	١٣	-	٢٥	البرمجيات المشتراة
٣٠٧	٨٧	٢٤٨	١٤٦	تراخيص وحقوق
٣٨١	٨٩	-	٤٧٠	البرامجيات المعدّة داخلياً
-	٢٣	-	٢٣	أصول غير مادية أخرى
٧٠٠	٢١٢	٢٤٨	٦٦٤	المجموع

٧٤- لم تتعرض أي أصول غير مادية لأي أعطاب خلال السنة.

الملاحظة ٢-٧: الأدوات المالية

١-٧-٢ الأصول والخصوم المالية

٧٥- ترد السياسات المحاسبية بشأن الأدوات المالية في الملاحظة ١. وتصنف الأصول المالية للإيكوا بوصفها قروضا ومستحقات (لا توجد أي استثمارات مشتقة أو أصول مالية قابلة للبيع) وتتكون الأرصدة في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
١٣ ٢٧٣	٢ ٨٤٧	الاشتراكات المقررة مستحقة القبض (الجارية)
٥ ١٩٣	٥ ٩٦٣	الاشتراكات المقررة مستحقة القبض (غير الجارية)
٢٩ ٤٦٥	١٧ ١٤٨	المستحقات والسلف (الجارية)
٣٨٥	٣٧٣	المستحقات والسلف (غير الجارية)
١ ١٣٥	١ ٢٤٢	الأصول الأخرى
٤٩ ٤٥١	٢٧ ٥٧٣	مجموع الأصول المالية

تتمثل جميع الخصوم المالية المادية في الأدوات المالية المحددة بالتكلفة المستهلكة.

٧٦- وتعرض الإيكوا لمخاطر مالية ترد بإيجاز في الفقرات التالية.

٢-٧-٢ المخاطر الائتمانية

٧٧- تتوزع المخاطر الائتمانية للإيكوا على نطاق واسع وتحدّد سياسات الإيكوا لإدارة المخاطر من مدى تعرض أي طرف مقابل للمخاطر الائتمانية وتتضمن مبادئ توجيهية للحد الأدنى من الجودة الائتمانية.

٧٨- ويجرى تخفيض مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة المتصلة بالنقد والمعادلات النقدية إلى الحد الأدنى من خلال التأكد من إيداع هذه الأصول المالية في صناديق استثمارية شديدة التنوع والسيولة لدى المؤسسات المالية الرئيسية التي تحظى بتصنيف استثماري عالٍ من قبل وكالات التقييم الائتماني و/أو لدى نظراء آخرين يتمتعون بالأهلية الائتمانية.

٧٩- وتشمل الاشتراكات المستحقة في المقام الأول الحسابات المستحقة من الدول ذات السيادة. وترد تفاصيل الاشتراكات المستحقة في الملاحظة ٢-٢. وكما جاء في الملاحظتين ١ و٢-٢، تُسجل الاشتراكات طويلة الأجل بالتكلفة المستهلكة (المخصومة) باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ومادامت هذه المبالغ المستحقة لا تحمل فائدة، فإن سعر الفائدة المستخدم لاحتساب التكلفة المخصومة هو السعر المعمول به في السندات الحكومية الكندية طويلة الأجل.

٣-٧-٢ مخاطر أسعار الفائدة

٨٠- الإيكوا معرضة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الودائع لأجل. وبالنسبة لعام ٢٠١٨، يرد متوسط أسعار الفائدة وأجل الاستحقاق في الملاحظة ٢-١. وسجلت أسعار الفائدة زيادة في عام ٢٠١٨.

٤-٧-٢ مخاطر العملات الأجنبية

٨١- في ٢٠١٨/١٢/٣١، تم تقييم الرصيد النقدي، والمعادلات النقدية والاستثمارات بالدولار الكندي (١٤٪) وبالدولار الأمريكي (٧٩٪) اللذين يشكلان عمليتي الأساس في المنظمة (عملتا الأساس بنسبة ٩٪ بالدولار الكندي ٨٥٪ بالدولار الأمريكي في ٢٠١٧/١٢/٣١). أما الموجودات بغير الدولار الكندي أو الأمريكي فهدفها الأول يتمثل في

دعم الأنشطة التشغيلية التي تنفذ بعملات غير الدولار الكندي. بالإضافة إلى ذلك، تُقيد نسبة ٤٣٪ من الاشتراكات المستحقة بالدولار الكندي و٥٧٪ بالدولار الأمريكي (٥٠٪ بالدولار الكندي و٥٠٪ بالدولار الأمريكي في ٢٠١٧/١٢/٣١).

٨٢- واعتباراً من عام ٢٠١٠، ولتقليل تعرض الدولار الأمريكي للتقلبات إلى الحد الأدنى، انتقلت المنظمة إلى تطبيق نظام العملتين حيث يُحدد جزء من أنصبة الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي والجزء الآخر بالدولار الكندي على أساس الاحتياجات المتوخاة من العملتين. ومع اعتماد نظام العملتين، تعتقد الإدارة أنه لا يوجد ما يدعو لإبرام عقود الصرف الآجلة لشراء الدولار الأمريكي.

٨٣- وفي أحيان كثيرة يجري تقويم أوامر الشراء المتعلقة بمشاريع التعاون الفئّي بعملات غير الدولار الأمريكي أو الدولار الكندي. وسعيًا إلى الحد من مخاطر تقلبات العملة، اعتمدت سياسات للتحوط، حيث تُشتري الأموال بالعملة التي التزم بها وقت إصدار أوامر الشراء، وذلك في الحالات التي يمكن أن تخلف فيها تقلبات العملة آثاراً مادية على الوضع المالي للمشروع. ويعتبر المكسب أو الخسارة في سعر الصرف معادلاً للفارق بين سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وسعر الصرف الفوري في تاريخ شراء تلك الأموال.

٥-٧-٢ مخاطر السيولة

٨٤- أنشأت الجمعية العمومية صندوق رأس المال العامل قد ارتفعت من مبلغ ٦ ملايين دولار كندي إلى مبلغ ٨,٠ ملايين دولار أمريكي خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العمومية بغرض تقديم السلف عند الضرورة إلى الصندوق العام لتمويل الاعتمادات المدرجة في الميزانية إلى حين تسلم الاشتراكات من الدول الأعضاء وغيرها من الصناديق في الحالات الخاصة. كما تودع الأموال في البنوك على أساس الاستثمار المشترك أما الأموال غير اللازمة لتلبية الاحتياجات الفورية فتُستثمر في الودائع لأجل.

الملاحظة ٢-٨: المقبوضات المسبقة

٨٥- تشمل المقبوضات المسبقة ما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٣٤٧ ١٥٦	٢٧٤ ٦٠٤	التبرعات المقدمة لمشاريع التعاون الفئّي
٤ ٧٢٤	٨ ٥٢٧	الاشتراكات المقررة المستلمة مقدماً
٢٠ ١٢٦	٢١ ٨١٣	السلف الأخرى
٣٧٢ ٠٠٦	٣٠٤ ٩٤٤	المجموع

٨٦- تمثل المقبوضات المسبقة المتعلقة بالتبرعات المقدمة لمشاريع التعاون الفئّي المساهمات المقدمة مخصوماً منها النفقات ذات الصلة في نهاية السنة (انظر الجدولين (دال) و(هـ)). وتشمل السلف الأخرى مدفوعات مسبقة بقيمة ١٧ ٧٦٨ ألف دولار كندي للتبرعات والهبات من الدول الأعضاء ومن الشركات الخاصة، ومبلغ ١ ٣٠٤ ألف دولار كندي من مبيعات النشر ومبلغ ٢ ٠١٦ ألف دولار كندي من الدول الأعضاء لنشاطات صندوق دليل المفاتيح العامة، والإيرادات المؤجلة وغيرها من السلف.

الملاحظة ٢-٩: الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المتراكمة

٨٧- تتكون الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المتراكمة مما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٨ ٢٢٢	٧ ١١٠	الخصوم المستحقة
٢ ٣٤٨	٢ ٦٠٨	مستحقات الدفع للموظفين
٨ ٢٢٨	١٠ ٠١٤	مستحقات الدفع التجارية
٨ ١٤٤	٩ ٤٧٥	اللجنة الأوروبية للطيران المدني
١ ٤٨٠	-	مستحقات أخرى
٢٨ ٤٢٢	٢٩ ٢٠٧	المجموع

٨٨- وترتبط الحسابات المستحقة الدفع إلى الموردين بالمبالغ المستحقة للبضائع والخدمات التي وردت بشأنها فواتير. أما المستحقات فهي خصوم عن البضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها للإيكواو خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير.

الملاحظة ٢-١٠: استحقاقات الموظفين

٨٩- تشمل التزامات استحقاقات الموظفين استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات نهاية الخدمة فيما يتعلق بالإجازة السنوية، والاستحقاقات المدفوعة المتعلقة بالعودة إلى الوطن وغيرها من الحسابات قصيرة الأجل.

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٧ ٦٤٢	٧ ٩٤٤	التشكيلة:
١٤٦ ٦٩٤	١٥١ ٠٠١	الجارية
١٥٤ ٣٣٦	١٥٨ ٩٤٥	غير الجارية
		المجموع

٢-١٠-١ إثبات صحة التزامات استحقاقات الموظفين

٩٠- يقوم بتحديد استحقاقات انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإجازة السنوية والعودة إلى الوطن، واستحقاقات التأمين الصحي ما بعد انتهاء الخدمة أكتوبريون استشاريون مستقلون. وتتخذ هذه الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين بالنسبة لموظفي المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية الذين يخضعون للنظام الإداري لموظفي الإيكواو.

٩١- وتحسب الإيكواو الاستحقاقات الأخرى للموظفين على أساس البيانات الشخصية والخبرة السابقة. وتشمل هذه الاستحقاقات التقديرية للعودة إلى الوطن والإجازة السنوية لموظفي مشاريع التعاون الفني فيما يتعلق بإنهاء الخدمة. وهذه الاستحقاقات المتعلقة بموظفي مشاريع التعاون الفني لا يعطيها النظام الأساسي والإداري للأمم المتحدة، بل الشروط المحددة في إطار مشاريع التعاون الفني.

٩٢- وفيما يلي حركة خصوم استحقاقات الموظفين خلال سنة ٢٠١٨:

الرصيد الافتتاحي في ٢٠١٨/١/١	الاستخدام	الزيادة/(النقصان)	الخسائر/(المكاسب) الأكتوارية	الرصيد النهائي في ٢٠١٨/١٢/٣١	
بآلاف الدولارات الكندية					
١٢٩ ٣٢٩	(٢ ١٣٥)	٨ ٨٠٧	(٢ ٤٣٣)	١٣٣ ٥٦٨	خطة ما بعد التقاعد (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)
٨ ٦٠٨	(٦٨٧)	٧٨٣	٢٨٦	٨ ٩٩٠	انتهاء الخدمة - الإجازة السنوية
١٤ ١٩٧	(١ ١٦٠)	١ ١٢٢	٦٤	١٤ ٢٢٣	استحقاقات انتهاء الخدمة - العودة إلى الوطن
٢ ٢٠٢	(٣٨٥)	٣٤٧	-	٢ ١٦٤	باقي استحقاقات الموظفين بالنسبة للخبراء الدوليين
١٥٤ ٣٣٦	(٤ ٣٦٧)	١١ ٠٥٩	(٢ ٠٨٣)	١٥٨ ٩٤٥	مجموع التزامات استحقاقات الموظفين

٩٣- ويمثل عمود الاستخدام المدفوعات التي أجريت خلال السنة. وتظهر الزيادة (النقصان) للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتلك المتعلقة بالإجازة السنوية واستحقاقات العودة إلى الوطن واستحقاقات الموظفين الأخرى التابعة للخبراء الدوليين كالتالي:

التكاليف الجارية للخدمات	تكاليف الفوائد	٢٠١٨	٢٠١٧	
بآلاف الدولارات الكندية				
٥ ٥٩٧	٣ ٢١٠	٨ ٨٠٧	٧ ٨٨٦	التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة
٥٧٦	٢٠٧	٧٨٣	٧٨٠	نهاية الخدمة - الإجازة السنوية
٧٨٧	٣٣٥	١ ١٢٢	١ ١٠٥	نهاية الخدمة - مستحقات العودة إلى الوطن
٣٤٧	-	٣٤٧	٢٦	استحقاقات الموظفين الأخرى
٧ ٣٠٧	٣ ٧٥٢	١١ ٠٥٩	٩ ٧٩٧	مجموع التزامات استحقاقات الموظفين

لأغراض المقارنة، كانت المكاسب (والخسائر) الأكتوارية كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٧	
بآلاف الدولارات الكندية		
(٢ ٤٣٣)	(٩١٦)	التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة
٢٨٦	(٢٩١)	نهاية الخدمة - الإجازة السنوية
٦٤	(٨٠٧)	نهاية الخدمة - مستحقات العودة إلى الوطن
(٢ ٠٨٣)	(٢ ٠١٤)	مجموع التزامات استحقاقات الموظفين

٩٤- تبلغ القيمة الإجمالية للمكاسب/الخسائر الأكتوارية الناتجة عن استحقاقات الإجازات السنوية والعودة إلى الوطن بالإضافة إلى تكاليف الخدمات الجارية وتكلفة الفائدة التي تشمل استحقاقات التأمين بعد انتهاء الخدمة بما مجموعه ١١ ٠٦٢ دولاراً كندياً في عام ٢٠١٨ (٨ ٦٧٣ دولاراً كندياً في عام ٢٠١٧) وتُدرج في بند الصندوق الدائم.

٢-١٠-٢ التزامات استحقاقات الموظفين - تحليل الحساسية

٩٥- يرد في الجدول التالي تحليل الحساسية لمعدل الخصم المتعلق بالتزامات استحقاقات الموظفين.

زيادة بنسبة ١٪ في معدل الخصم	تراجع بنسبة ١٪ في معدل الخصم
بآلاف الدولارات الكندية	
(٦٨١)	١ ٢٨٩
(٢٥ ٤٨٣)	٣٣ ٥٩٣

تكلفة الخدمات الجارية + تكلفة الفائدة
التزام الاستحقاقات المتجمعة

٩٦- يرد في الجدول التالي تحليل الحساسية لمعدلات الاتجاهات المتعلقة بالطب وطب الأسنان، وذلك على النحو المبين في الملاحظة ٢-١٠-٤، فيما يتعلق بخطة ما بعد التقاعد (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة).

زيادة بنسبة ١٪ في معدلات الاتجاه	تراجع بنسبة ١٪ في معدلات الاتجاه
بآلاف الدولارات الكندية	
٢ ٥٩٢	(١ ٩١٠)
٢٩ ٥٦١	(٢٢ ٩٠٢)

تكلفة الخدمات الجارية + تكلفة الفائدة
التزام الاستحقاقات المتجمعة

٩٧- يرد في الجدول التالي تحليل الحساسية المتعلقة بافتراضات جدول معدل الوفيات، وذلك على النحو المبين في الملاحظة ٢-١٠-٤، فيما يتعلق بخطة ما بعد التقاعد.

سنة أبعد في جدول معدل الوفيات	سنة أقرب في جدول معدل الوفيات
بآلاف الدولارات الكندية	
٤٢٤	(٤١٣)
٦ ٨٨٤	(٦ ٧٤٨)

تكلفة الخدمات الجارية + تكلفة الفائدة
التزام الاستحقاقات المتجمعة

٣-١٠-٢ التكلفة المتوقعة خلال عام ٢٠١٩

٩٨- يُتوقع أن تصل قيمة مساهمة الإيكاو في خطة الاستحقاقات المحددة لعام ٢٠١٩ إلى ٥ ٧٨٠. ٠٠٠ دولار كندي، وقد تحددت هذه القيمة استناداً إلى مدفوعات الاستحقاقات المتوقعة لعام ٢٠١٩.

خطة ما بعد التقاعد (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)	انتهاء الخدمة - الإجازات السنوية	مستحقات انتهاء الخدمة - العودة على الوطن	المجموع
بآلاف الدولارات الكندية			
٢ ٢٦٤	٨٢٦	٢ ٦٩٠	٥ ٧٨٠

المساهمات المتوقعة خلال عام ٢٠١٩

٤-١٠-٢ الافتراضات والأساليب الأكتوارية

٩٩- تقوم الإيكاو في كل سنة باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الخبراء الأكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد متطلبات النفقات والاشتراكات لخطط الإيكاو فيما يخص استحقاقات ما بعد الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة). والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة). ويجب الكشف عن الافتراضات الأكتوارية في البيانات المالية وفقاً للمعيار المحاسبي ٣٩. بالإضافة الى ذلك، يجب الكشف عن كل افتراض أكتواري بالقيمة المطلقة. وتم استخدام الافتراضات والاساليب الرئيسية لتحديد قيمة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والتزامات استحقاقات الموظفين المتعلقة بانتهاء الخدمة الخاصة بالإيكاو في ٢٠١٨/١٢/٣١.

الافتراضات المستخدمة في إطار خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

الطريقة الأكتوارية	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: طريقة التكلفة الائتمانية للوحدة المتوقعة موزعة بالتناسب على سنوات الخدمة، إلى السن الذي يكون فيه الموظف مؤهلاً تماماً للمستحقات التقاعدية.
سعر الخصم	٢,٢٥٪ من المحاسبة والتمويل (٢,٤٠٪ في التقييم الذي أُجري في ٢٠١٧/١٢/٣١).
معدلات اتجاهات التكاليف الطبية والمتعلقة بطب الأسنان	تراجع معدل الأدوية وغيرها من الرعاية الصحية من ٨٪ إلى ٤٪ خلال فترة ٢٠ سنة، وتراجع طب الأسنان ٤٪ خلال ٢٠ سنة.
العائدات المتوقعة من الأصول	لا تنطبق لأنه يجري تناول الخطط على أنها غير ممولة.
سعر الصرف المستخدم	١,٠٠ دولار أمريكي مقابل ١,٣٦٥ دولار كندي (١,٢٦ بالنسبة للتقييم السابق).
تكاليف المطالبات الطبية والمتعلقة بطب الأسنان	متوسط التكاليف السنوية للشخص الواحد في سن ٦٠ تبلغ ٢,٤ ألف دولار كندي بالنسبة لتكاليف الأدوية ومن ٠,٤ ألف دولار كندي إلى ١,٥ ألف دولار كندي لتكاليف طب الأسنان ومن ٠,٦ ألف دولار كندي إلى ٧,٩ آلاف دولار كندي للتكاليف الصحية الأخرى.
تغير التكاليف الطبية وتكاليف طب الأسنان حسب السن	بالنسبة للأدوية الموجودة في كندا، من ٥,٨٪ في سن ٤٠ إلى ٥٩ نزولاً حتى ٠٪ في سن ٨٥ وما فوق. بالنسبة للرعاية الصحية في كندا، من ٢,٠٪ حتى سن ٥٩ نزولاً حتى ٠,٧٥٪ في سن ٨٥ فما فوق. أما الرعاية الصحية خارج كندا فمن ٢,٧٪ في سن ٤٠ نزولاً حتى ٠٪ في سن ٩٠ فما فوق. وفيما يخص الرعاية الصحية للأسنان ناقص ٠,٥٪ في السنة. خفض تكاليف الأدوية في سن ٦٥ بالنسبة للأشخاص الذين تشملهم خطة عامة في كندا، ٦٥٪ (٦٥٪ في ٢٠١٧).
التكاليف الإدارية السنوية	٢٦,٤٠ دولاراً أمريكياً لكل شهادة شهرياً. ويبلغ معدل التضخم ٣,٢٥٪ في السنة، اعتباراً من عام ٢٠١٨.
جدول معدل الوفيات	معدل وفيات أصحاب المعاشات التقاعدية الكنديين لعام ٢٠١٤ مشفوعاً بجدول التوقعات - معدل وفيات أصحاب المعاشات التقاعدية الكنديين، ٢٠١٧ كسنة أساسية.
معدلات انتهاء الخدمة	من سن ٢٠ إلى سن ٥٥ فما فوق: ١٥٪ إلى ٠٪.
سن التقاعد	فيما يتعلق بالموظفين الذين عُيّنوا قبل ١/١/١٩٩٠ عند بلوغهم ٦٠ عاماً، والذين عُيّنوا في ذلك التاريخ أو بعده وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١، عند بلوغهم ٦٢ عاماً؛ أما الذين عُيّنوا في ٢٠١٤/١/١ أو بعده، فعند بلوغهم ٦٥ عاماً.
تغطية المعالين عند التقاعد	٦٠٪ (٦٠٪ في عام ٢٠١٧). يُفترض أن تكون الزوجات أصغر سناً من أزواجهن بخمس سنوات. دون الأطفال في الأسرة الواحدة في سن التقاعد.

الافتراضات المستخدمة في استحقاقات الإجازة السنوية والعودة إلى الوطن:

الطريقة الأكتوارية	الإجازة السنوية ومنحة العودة إلى الوطن: تمثل الطريقة الأكتوارية قيمة المستحقات المقبلة مع توقعات الرواتب.
معدل الخصم	٢,٢٥٪ في السنة (٢,٤٠٪ في التقييم السابق).
زيادة الرواتب	٢,٥٠٪ سنوياً.

صافي الاستحقاق في رصيد الإجازة السنوية	من ٨ أيام خلال السنة الأولى للسنوات البالغة ٣٥ سنة من الخدمة وأكثر، إلى ٦٠ يوم كحد أقصى.
نهاية الخدمة بسبب المغادرة الطوعية	١٠٪ (١٠٪ في عام ٢٠١٧).
نقل المتاع عند العودة إلى الوطن	زيادة سنوية ١٨ ألف دولار أمريكي لكل موظف مع أفراد الأسرة المستحقين، و ١٣ ألف دولار أمريكي لكل موظف ليس معه أفراد الأسرة المستحقين. مع زيادة سنوية بنسبة ٢,٥٪ لكل سنة تالية.
تكاليف السفر	٥,٧ آلاف دولار كندي للموظف مع زيادة سنوية بنسبة ٢,٥٪ للسنة.

١٠٠- وتستخدم الإيكاو معدل السندات الحكومية الكندية لخفض الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وفي بعض الولايات القضائية، لا يوجد سوق شديد النشاط بالنسبة للسندات الحكومية أو أن السندات الحكومية تشكل خطورة أكثر من سندات الشركات ذات الجودة العالية. وفي هذه الحالات، يكون استخدام معدل سندات الشركات أكثر ملاءمة، لأنه أقرب إلى المعدل الخالي من المخاطر. وقد نظر الخبراء الأكتواريون التابعون للإيكاو في هذه المسألة وتبين أنه في حالة الإيكاو يعتبر استخدام معدل السندات الحكومية أكثر ملاءمة مقارنة بمعدل سندات الشركات وذلك للأسباب الواردة في الفقرة ٨٨ من المعيار المحاسبي ٣٩ ونظراً لوجود سوق شديد النشاط فيما يخص السندات الحكومية في كندا. وبناء عليه، لم تتوقف الإيكاو عن استخدام معدل السندات الحكومية لخفض الخصوم.

١٠١- يجري اختيار الزيادات المفترضة في التكاليف الطبية (معدلات الاتجاهات) مع الإشارة إلى أحدث استقصاء لمعدلات الاتجاهات الطبية العالمية للخبراء الأكتواريين لدى الإيكاو، والافتراضات الاقتصادية لدى الأمم المتحدة المتعلقة بالخطط الطبية للمتقاعدين والزيادات التي يتوقع أن تدوم في الأجل الطويل. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فإن معدلات الاتجاه لم تتغير بشأن التقييم الذي أُجري في ٢٠١٨/١٢/٣١، باستثناء الفئتين ٤ و ٥ من الرعاية الصحية، حيث حُفّضت بداية معدل الاتجاه من ١٠,٠٪ إلى ٨,٠٪.

١٠٢- وتشكل التكاليف الطبية أحد الافتراضات الرئيسية لتقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتحدد هذه الافتراضات مع الإشارة إلى أحدث تجربة للإيكاو مع تعديلها وفقاً لمعدلات الاتجاهات الطبية التاريخية، والتعديلات المتوقعة في الاستقادة بسبب التقدم في العمر. وفيما يتعلق بتقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فقد تغيرت التكاليف الطبية، وفقاً للتفاصيل الواردة في جدول الافتراضات أعلاه. وتستند مطالبات الإيكاو المتوقعة بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى ما متوسطه ثلاث سنوات من المطالبات، مقومة إلى السنة التالية لتاريخ التقييم ومعدلة إلى سعر الصرف الفوري للدولار الأمريكي/الدولار الكندي في تاريخ التقييم.

١٠-٢-٥ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

١٠٣- تبين لوائح الصندوق أنه يجب أن يكون لمجلس المعاشات التقاعدية تقييم أكتواري يجريه للصندوق الخبير الاستشاري الأكتواري مرة على الأقل كل ثلاث سنوات. وظلت ممارسة مجلس المعاشات التقاعدية تتمثل في إجراء تقييم أكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والهدف الأساسي للتقييم الأكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات التقاعدية ستكفي للوفاء بالتزاماته.

١٠٤- ويتألف الالتزام المالي للإيكاو تجاه الصندوق من المساهمة المكلفة بها بمعدل تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة، (ويتمثل في الوقت الحالي في نسبة ٧,٩٪ للمشاركين و ١٥,٨٪ للمنظمات الأعضاء)، إلى جانب أي حصة من مدفوعات العجز الأكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق. وتسدّد مدفوعات العجز

الأكتواري هذه فقط في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة ٢٦، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الأكتواري استناداً إلى تقدير للكفاية الأكتوارية للصندوق بتاريخ التقييم. ويجب على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع اشتراكات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

١٠٥- كشف الصندوق خلال عام ٢٠١٧، عن وجود عيوب في البيانات الإحصائية المستخدمة في تقدير القيمة الأكتوارية الذي أجري في عام ٢٠١٥/١٢/٣١. وعليه، وعلى سبيل الاستثناء من الدورة العادية الثنائية قام الصندوق بتقديم بيانات المشاركين اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى ٢٠١٦/١٢/٣١ لإعداد بياناته المالية لعام ٢٠١٦.

١٠٦- أسفر التقدير الأكتواري اعتباراً من ٢٠١٧/٧/٣١. عن نسبة ممولة من الأصول الأكتوارية بالمقارنة مع الخصوم الأكتوارية، على افتراض عدم إجراء تسويات للمعاشات التقاعدية مستقبلاً، تبلغ ١٣٩,٢٪ (١,١٥٠٪) وفقاً للزيادة التي طرأت في عام ٢٠١٦). وكانت نسبة التمويل ١٠٢,٧٪ (١٠١,٤٪) وفقاً للزيادة التي طرأت في عام ٢٠١٦) عندما أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية بعين الاعتبار.

١٠٧- بعد تقييم الكفاية الأكتوارية للصندوق، استنتج الخبير الاستشاري الأكتواري أنه لا حاجة، اعتباراً من ٢٠١٧/١٢/٣١، لمدفوعات العجز الأكتواري بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق إذ أن القيمة الأكتوارية للأصول فاقت القيمة الأكتوارية لجميع الخصوم المستحقة بمقتضى الخطة. وعلاوة على ذلك، فقد فاقت القيمة السوقية للأصول أيضاً القيمة الأكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تستند الجمعية العمومية إلى أحكام المادة ٢٦.

١٠٨- في حال الاستناد إلى المادة ٢٦ بسبب عجز أكتواري، سواء أثناء التشغيل الجاري أو بسبب إنهاء خطة المعاشات التقاعدية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فإن مدفوعات العجز المطلوبة من كل منظمه عضو ستقوم على أساس نسبة مساهمة تلك المنظمة العضو في إجمالي المساهمات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث السابقة (٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧) ٩٣١,٣٩ مليون دولار أمريكي، أسهمت الإيكاو فيها بنسبة ٠,٧٨٪.

١٠٩- وخلال سنة ٢٠١٨، بلغت الاشتراكات التي دفعتها الإيكاو للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة مبلغ ١٩,٤ مليون دولار أمريكي، ما يعادل ٢٥,١ مليون دولار كندي (١٨,٥ مليون دولار أمريكي تعادل ٢٤,٣ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧). ومن المتوقع أن تكون الاشتراكات في عام ٢٠١٩ على المستوى ذاته.

١١٠- يجوز إنهاء عضوية الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية مؤكدة من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُسدّد إلى المنظمة المنتهية عضويتها في الصندوق حصة تناسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ إنهاء العضوية كمستحقات حصرية لموظفيها الذين كانوا مشاركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وذلك عملاً بترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المبلغ استناداً إلى تقييم أكتواري لأصول وخصوم الصندوق في تاريخ إنهاء عضوية المنظمة؛ ولا يُدرج في هذا المبلغ أي جزء من أصول الصندوق الزائدة عن التزاماته.

١١١- يجري مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات مراجعة سنوية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ويقدم تقرير المراجعة السنوي إلى مجلس الصندوق. وينشر الصندوق تقارير ربع سنوية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير بزيارة موقع الصندوق المشترك المذكور على الإنترنت

٢-١٠-٦ ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين بموجب عقود الخدمات

١١٢- يحقّ لموظفي الإيكاو الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية التمتع بالضمان الاجتماعي. غير أن الإيكاو لم تضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات التأمين الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو المخططات المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لمخطط يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطاً أساسياً من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي الإيكاو ولا يحق لهم التمتع بالاستحقاقات العادية للموظفين.

الملاحظة ٢-١١: مستحقات الحكومات المتعاقدة والحكومات مقدمة الخدمات

١١٣- تشمل المستحقات مبالغ مقررة من الحكومات المتعاقدة تقوم الإيكاو بتحصيلها بالنيابة عن الحكومات مقدمة الخدمات بموجب اتفاق التمويل المشترك بين الدنمارك وأيسلندا، وينبغي تحويلها إلى الحكومات المتعاقدة والحكومات مقدمة الخدمات. ويشمل الالتزام أيضاً رسوم الاستخدام التي تُحصلها الإيكاو بالنيابة عن الحكومات مقدمة الخدمات بموجب التمويل المشترك لنظام رصد العلو فوق شمال الأطلسي.

الملاحظة ٢-١٢: صافي الأصول (صافي العجز المتراكم)

١١٤- إن صافي الأصول يتضمن العجز المتراكم واحتياطات المنظمة في آخر السنة. الأرصدة الختامية هي الفائدة المتبقية في الأصول العائدة إلى الإيكاو بعد اقتطاع جميع خصومها. ومادامت الخصوم تتجاوز الأصول، فمن المتوقع أن يغطي التمويل العجز المتراكم في المستقبل. وتظهر التغييرات في العجز المتراكم والاحتياطات في البيان الثالث.

١١٥- تتألف الاحتياطات من:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بالآلاف الدولارات الكندية		
		النشاطات العادية
		الاعتمادات المرحلة (البيان الخامس)
٢٣ ٨٩٩	٢٤ ٨٧٢	عجز الاحتياطي من فارق سعر الصرف غير المحقق
(٥ ١٦١)	(٤ ١٨٨)	المكاسب/(الخسائر) الأكتوارية المتراكمة المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (الملاحظة ٢-١٠-٢)
(٣٣ ٥٦٨)	(٣١ ١٣٥)	الاحتياطي التشغيلي للصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات
-	٥ ٨٩٠	المبالغ المدخرة في صندوق الحوافز
٢٣٧	٥٧١	
(١٤ ٥٩٣)	(٣ ٩٩٠)	نشاطات مشاريع التعاون الفني
٨٣	١٢٤	المجموع
(١٤ ٥١٠)	(٣ ٨٦٦)	

١١٦- يمثل العجز الاحتياطي للفروق غير المحققة أرباح وخسائر غير محققة على الأصول وفروق في سعر الصرف مطروحة جانباً انتظاراً لتحقيق الأصول الموازية.

١١٧- أُدرج مبلغ ٥ ٨٩٠ ألف دولار كندي في الاحتياطي التشغيلي للصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات وفقاً للمادة ٧-٣ من النظام المالي وقرار المجلس C-DEC 190/5.

١١٨- بالإشارة إلى قرار الجمعية العمومية ٣٩-٣٧، فقد طُرِح جانباً مبلغاً إضافياً قدره ٣٣٤ ألف دولار كندي في صندوق الحوافز لتمويل نفقات البرنامج العادي لعام ٢٠١٩.

١١٩- وتتضمن احتياطات أنشطة مشاريع التعاون الفني تسوية الترجمة من الدولار الأمريكي إلى الدولار الكندي لإبراز أنشطة مشاريع التعاون الفني بعملة الإبلاغ (الدولار الكندي).

١٢٠- تتعلق عمليات إعادة التصنيف والتحويل الأخرى بالمساهمات الطوعية غير المستخدمة المحولة إلى مقبوضات مسبقة.

الملاحظة ٣: الإيرادات والنفقات

الملاحظة: ٣-١: التبرعات - الخدمات العينية

١٢١- وبموجب اتفاقات منفصلة بين حكومات كندا، ومصر، وفرنسا، وبيرو والسنغال، وتايلند والمكسيك وبين المنظمة، تتعهد هذه الحكومات بتحمل جميع أو جزء من تكاليف إيجار المباني الواقعة في بلدانها. ولا تسجل الاشتراكات العينية في الحسابات، غير أنها ترد لغرض الإعلام في الملاحظات أدناه.

١٢٢- وفيما يلي القيمة العادلة التقديرية للاشتراكات العينية المقدمة للأنشطة العادية على أساس عقود الإيجار أو حسب القيمة السوقية التقديرية عندما لا يكون هناك أي عقد للإيجار:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٢٣ ٤٣٣	٢٣ ٨٤٨	كندا
٩٧	٩٧	مصر
٧٥٤	٧٥١	فرنسا
٨١٨	٨١١	بيرو
٢١٢	٢٤٢	السنغال
١ ٨٤٧	٢ ٢٥٨	تايلند
٢٧ ١٦١	٢٨ ٠٠٧	المجموع

١٢٣- تقدم الحكومة الكندية المبني الخاص بالمقر إلى الإيكاو دون إيجار، وتتحمل ٨٠٪ من تكاليف التشغيل والصيانة فضلاً عن ١٠٠٪ من الضرائب العقارية. كما تتضمن المساهمة العينية المقدمة من كندا الواردة أعلاه مبلغاً يعادل ١ ٨٦١ ألف دولار كندي (١ ٨٧٤ ألف دولار كندي في عام ٢٠١٧) من حكومة كيبيك لتوفير المباني في مكتب بيل

برج (Bell Tower) في مونتريال والمقدم لإدارة التعاون الفني.

١٢٤- كما قدمت حكومة المكسيك مساهمة نقدية لإيجار المكتب الإقليمي في مدينة مكسيكو. وقدّرت المساهمة في عام ٢٠١٨ بمبلغ ٣٧٤ ألف دولار كندي (٢٨٦ ألف دولار كندي في عام ٢٠١٧) وأدرج هذا المبلغ في الإيرادات.

١٢٥- وتقدّم الدول أيضاً خدمات الموظفين والسفر مجاناً للأنشطة العادية. وتُحدّد قيمة هذه الاشتراكات على أساس التكاليف بالنسبة للدول المانحة لكل نشاط من الأنشطة التالية:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٢ ٧١٠	٢ ٥٥٨	أمن الطيران
٦ ٣٨٤	٥ ١٤٩	سلامة الطيران

الملاحظة ٣-٢: الإيرادات

١٢٦- يتضمن المصدر الرئيسي للإيرادات المدونة خلال السنة الاشتراكات لمشاريع التعاون الفني التي نفذت خلال السنة (انظر الملاحظة ٣-٥ والجدول (جيم)) والاشتراكات المقررة. ويتم تحصيل الاشتراكات المقررة جزئياً بالدولارات الكندية وبالدولارات الأمريكية لتمويل جزء كبير من الاعتمادات. وتضمنت الإيرادات المدونة خلال السنة ما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٨٩ ٣٤٤	٩١ ٥٤٠	اشتراكات الدول حسبما قررت الجمعية العمومية
-	٧١	اشتراك دولة جديدة
١١ ٣٨٦	٨ ٣٣٠	فروق أسعار الصرف *
٣٠١	(١ ٥٤١)	نقص (زيادة) الخصم المتراكم على المستحقات طويلة الأجل
١٠١ ٠٣١	٩٨ ٤٠٠	المجموع

* تمثل فروق أسعار الصرف فروقاً إيجابية (سلبية) محسوبة بين الاشتراكات المقررة المُدرجة في الميزانية بسعر الصرف المستخدم في الميزانية وسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند تحصيل الاشتراكات المقررة.

١٢٧- فيما يلي تفاصيل الأنشطة الأخرى لتحقيق الإيرادات:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٥ ٤٦٩	٥ ٧٧٩	مبيعات المطبوعات وخدمات الطباعة
٤ ٧٤٣	٥ ٥٤٦	التدريب/عمليات التقييم والدورات ورسوم العضوية
٢ ٣٩٧	٣ ٤٨٤	خدمات الوفود
٢ ٤٧٣	٢ ٦٤٢	الأحداث والمنتديات
٢ ٣٩٤	٢ ٤٦٨	رسوم تراخيص البضائع الخطرة
١ ٣٢١	١ ٤٣٣	إتاوات المطبوعات
٨٥٥	١ ١٠٤	رسم المستخدم/رسم الاشتراك
٦٠٨	٥٩٣	منح التراخيص
٥٢٧	٤٧٩	مبيعات السوق الحرة
٤٦٢	٤٦٣	المواقع الإلكترونية
٣٤٣	٢٥٦	الدوريات
٨٨٧	١ ٣٠٢	أنشطة أخرى
٢٢ ٤٧٩	٢٥ ٥٤٩	المجموع

١٢٨- وتشمل الإيرادات الأخرى ما يلي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٩٤٥	١ ٨٤٤	إيرادات الفوائد *
٦٧٦	٦ ١٦٠	الأرباح من أسعار الصرف **
٣٤٠	١٦١	رسوم تأمين المسؤولية المهنية
١٧٤	١٠٢	رسوم وكلاء السفر
١٥٠	٤٦١	رسوم الخدمات
٨٣٠	١ ١٢٤	إيرادات أخرى
٣ ١١٥	٩ ٨٥٢	المجموع

* لا تشمل إيرادات الفوائد مبلغ ٦ ١٥٨ ألف دولار كندي مرتبط بأموال غير مملوكة (مشاريع التعاون الفني بشكل أساسي) بما أنه مقدّم كمقبوضات مقدمة وإيرادات من الرسوم الإدارية العامة في صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.

** تتعلق الأرباح من أسعار الصرف أساساً بالاختلافات الإيجابية الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والخصوم بالدولار الكندي التي كانت مسجلة في الأصل بعملة أخرى.

الملاحظة ٣-٣ : النفقات

٣-٣-١: رواتب الموظفين واستحقاقات العاملين

١٢٩- تتضمن الرواتب الأجور التي حصل عليها العاملون بالمنظمة خلال السنة فضلاً عن الخبراء الميدانيين والخبراء العاملين في اطار اتفاقات المساعدة التشغيلية لتنفيذ مشاريع التعاون الفني كما تتضمن مستحقات الموظفين مثل التأمين الصحي والإجازة السنوية والعودة إلى الوطن والتعليم ومنح التكليف للقيام بمهام واستحقاقات نهاية الخدمة واشتركاكات الإيكاو في الصندوق المشترك للمعاشات التعاقدية.

٣-٣-٢: اللوازم والمواد الاستهلاكية وغيرها :

١٣٠- تتضمن هذه النفقات المشتريات والخدمات المتعلقة بالصناديق الائتمانية واتفاقات الخدمات الادارية وخدمات مشتريات الطيران المدني ومشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في اطار نشاطات مشاريع التعاون الفني.

٣-٣-٣: نفقات التشغيل العامة

١٣١- تتضمن نفقات التشغيل العامة بشكل رئيسي الايجار، وصيانة وتشغيل المباني، وتكنولوجيا المعلومات، ونفقات الطباعة. كما تتضمن استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمة ٥٨٣ ألف دولار كندي واستهلاك الأصول غير المادية بقيمة ٢١٢ ألف دولار كندي (٥٧٢ ألف دولار كندي و٢٦٣ ألف دولار كندي على التوالي في عام ٢٠١٧).

٣-٣-٤: السفر

١٣٢- نفقات السفر هي السفر لتأدية مهام وهي تتضمن أجرة الطيران ومخصصات بدل المعيشة اليومي وبدل المطار.

٣-٣-٥: نفقات أخرى

١٣٣- تشمل النفقات الأخرى رسوماً مصرفية بقيمة ٥٦٠ ألف دولار كندي (بما في ذلك رسوم خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك الرسوم المصرفية الناتجة عن حسابات السلف الخاصة بمشاريع التعاون الفني)، وخصائر ناجمة عن أسعار الصرف بقيمة ٥٤٨ ألف دولار كندي مردها أساساً إلى صناديق مشاريع التعاون الفني، ومبلغ ٤٢٠ ألف دولار كندي تتصل بخدمات تتعلق بالصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات من أجل مختلف المؤتمرات والحلقات التدريبية.

الملاحظة ٤: بيان المقارنة بين حسابات الميزانية والحسابات الفعلية

- ١٣٤- تأذن الجمعية العمومية، بشكل منفصل في كل سنة من فترة الثلاث سنوات، بوجود نفقات بالدولارات الكندية للبرنامج العادي وتوافق على مجموع تقديرات الميزانية الإرشادية لصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية فيما يتعلق ببرنامج التعاون الفني. وميزانيتنا هذين البرنامجين متاحان للعموم، ويجوز للمجلس أو لسلطة مفوضة تعديلهما في وقت لاحق.
- ١٣٥- يعرض البيان الخامس التباين بين الميزانيات المعتمدة الأصلية والنهائية، ومقارنة بين الميزانيات النهائية والنفقات على أساس ما أدرج في الميزانية، مصنفة حسب الأهداف الاستراتيجية واستراتيجية دعم التنفيذ للبرنامج العادي حسبما تقتضيه المادة ١٢-١ من النظام المالي. ويقدم البيان الخامس-ألف مقارنة بين الميزانيات المعتمدة المتاحة للعموم والمبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، ومطابقة الإيرادات والنفقات بالمبالغ الفعلية لجميع صناديق المنظمة الواردة في بيان الأداء المالي (البيان الثاني).
- ١٣٦- وفيما يتعلق بالبيان الخامس-ألف، يُعزى الفارق الرئيسي بين الإيرادات المدرجة في الميزانية والإيرادات الفعلية للبرنامج العادي (٨٤٠١ ألف دولار كندي) أساساً إلى اعتياد المنظمة تقييم المساهمات بالدولار الكندي وبالدولار الأمريكي. ويختلف سعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية عن سعر الصرف المستخدم لتسجيل الإيرادات عند تحصيل الاشتراكات المقررة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٨٣٣٠ ألف دولار كندي). وبالتالي، يُستبعد هذا الاختلاف في أسعار الصرف من المبالغ الفعلية لأغراض المقارنة. وثمة فارق آخر في الميزانية، وهو الاشتراكات المقررة على دولة عضو جديدة (٧١ ألف دولار كندي) نظراً لأن ذلك المبلغ لم يكن مدرجاً في الميزانية. والفروق الأخرى، لكي تكون الإيرادات الفعلية على أساس قابل للمقارنة، لم تُدرج أيضاً في الميزانية، وتتألف من مستحقات مدينة مخصومة (فارق سلبي بقيمة ١٥٤١ ألف دولار كندي) وإيرادات أخرى إضافية (٣٧٨٩ ألف دولار كندي) بما في أرباح من أسعار الصرف (٣١١٥ ألف دولار كندي).
- ١٣٧- يقارن البيان الخامس والخامس-ألف الاعتمادات الموافق عليها من أجل البرنامج العادي (١٢٣٧٦٧ ألف دولار كندي) بسعر الصرف المستخدم في الميزانية والنفقات المناظرة للصندوق العام للبرنامج العادي محسوبة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة (١٠٦٦٩٤ ألف دولار كندي). ومن أجل مقارنة ميزانية البرنامج العادي المعتمدة بالنفقات الفعلية، يؤخذ العاملان التاليان في الاعتبار: '١' الفارق في سعر الصرف (٧٧٩٨ ألف دولار كندي) الناتج عن استخدام سعر الصرف المستخدم في الميزانية ووسعر الصرف المطبق في الأمم المتحدة خلال السنة على النفقات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبذلك يَنْتُج المبلغ الفعلي للنفقات وفقاً لسعر الصرف المستخدم في الميزانية (٩٨٨٩٦ ألف دولار كندي)؛ '٢' الاعتراف بالالتزامات غير المسددة، لأغراض الميزانية، المتوقع تكبدها في السنة التالية فقط (١٨٧٤٧ ألف دولار كندي). ويؤثر هذان العاملان في النفقات فيجعلانها قابلة للمقارنة (١١٧٦٤٣ ألف دولار كندي) للبرنامج العادي. وأسفرت حصيلة هذا التأثير عن ترحيل الاعتمادات غير المستخدمة (٦١٢٥ ألف دولار كندي).
- ١٣٨- كما تُقارن تقديرات الميزانية (المنقحة النهائية) بالمبالغ الفعلية المُدرجة في البيان الخامس-ألف فيما يتعلق بصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية. ويقدم عرض الأمانة العامة للبيانات المالية الوارد في هذه الوثيقة مزيداً من الإيضاحات للاختلافات المادية بين ميزانيتي البرنامج العادي وميزانية صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية والمبالغ الفعلية.

١٣٩ - ترد أدناه مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في بيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان المالي الخامس-ألف) والمبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية (البيان المالي الرابع) للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	
بآلاف الدولارات الكندية				
				المبلغ الفعلي على أساس المقارنة (البيان الخامس-ألف، العمود (د)):
١٠٢ ١١٧			١٠٢ ١١٧	إيرادات البرنامج العادي
١٤ ٩٩٣			١٤ ٩٩٣	إيرادات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
(١١٧ ٦٤٢)			(١١٧ ٦٤٢)	نفقات البرنامج العادي
(١٠ ٤١٢)			(١٠ ٤١٢)	نفقات صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية
				فروق الميزانية (البيان الخامس-ألف، العمود (ج)):
				'١' صافي فروق أسعار الصرف بشأن الاشتراكات المقررة والنفقات المدرجة في الميزانية والاشتراك المقرر على الدولة العضو الجديدة (الفقرتان ١٣٦ و ١٣٧ أعلاه)
٦٠٣	-	-	٦٠٣	
				'٢' التزامات غير مسددة لا تتطلب إنفاق الأموال (الفقرة ١٣٧ أعلاه)
١٨ ٧٤٧	-	-	١٨ ٧٤٧	
				فروق الكيانات (الفقرة ١٤٠ أدناه)
(٨١٤)	-	-	(٨١٤)	
(٤١ ٦٦٨)	(٢ ١٩٢)	٥ ٥٥٦	(٤٥ ٠٣٢)	فروق العرض (١٤١ الفقرة أدناه)
(٣٤ ٠٧٦)	(٢ ١٩٢)	٥ ٥٥٦	(٣٧ ٤٤٠)	المبالغ الفعلية في بيان التدفق النقدي (البيان الرابع)

١٤٠ - تطرأ فروق الكيانات عندما تسقط عملية إعداد الميزانيات المعتمدة المتاحة للعموم برامج أو صناديق تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعدّ البيانات المالية عنه. وتمثل فروق الكيانات إيرادات (٩٨١ ١٩٥ ألف دولار كندي) مخصوماً منها نفقات (٧٩٥ ١٩٦ ألف دولار كندي) التي أُبلغ عنها في البيان الخامس-ألف ومُدْرَجَة في بيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وتتعلق بالأنشطة العادية الأخرى وأنشطة مشاريع التعاون الفتي. وتُمَوَّل هذه الأنشطة والمشاريع عموماً من موارد من خارج الميزانية وتُسْتَبْعَد من عملية إعداد ميزانيتي البرنامج العادي وصندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية.

١٤١ - وتعود فروق العرض للفروق في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس-ألف). وتُتَبَع في إعداد بيان التدفقات النقدية الطريقة غير المباشرة، ويعكس تأثير جميع المقبوضات والمدفوعات، وتمثل بيانات المقارنة بين الميزانيات والمبالغ الفعلية الإيرادات والنفقات التي تأذن الجمعية العمومية والمجلس بنفقات لها. ونظراً لأن هذه البيانات تعطي السنة المالية ذاتها، فلا توجد فروق في التوقيت.

الملاحظة ٥: الإبلاغ عن القطاعات

١-٥: بيان الوضع المالي والأداء المالي حسب القطاع

١٤٢- تنص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الإبلاغ عن القطاعات ويرد في الملاحظة ١. وتقدم الجداول التالية الوضع المالي حسب القطاع ثم بيان الأداء المالي حسب القطاع. وتؤدي بعض الأنشطة بين القطاعين إلى المعاملات المحاسبية التي تنشئ أرصدة الإيرادات والنفقات فيما بين القطاعات في البيانات المالية. وترد المعاملات فيما بين القطاعين في الجداول الواردة أعلاه لتقديم وصف دقيق عن هذه المعاملات المحاسبية ومن ثم حُذفت للمطابقة مع البيانين الماليين الأول والثاني.

١٤٣- ويشمل قطاع النشاطات العادية إيرادات الرسوم الإدارية التي تبلغ قيمتها ٩,٧ ملايين دولار كندي (١١,٢ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧) التي تقاضاها صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية من مشاريع التعاون الفني. كما تتضمن النفقات العامة الإدارية مبلغاً مماثلاً يندرج في قطاع مشاريع التعاون الفني ونفقات أخرى. وفي ٢٠١٨/١٢/٣١ بلغت قيمة المبلغ المستحق لمشاريع التعاون الفني من قبل قطاع الأنشطة العادية ١ ٧٥٣ ألف دولار كندي (١ ٠٨٧ ألف دولار كندي في ٢٠١٧/١٢/٣١). وحذفت هذه المبالغ تيسيراً للعرض.

المجموع		إلغاء		مشروع أنشطة التعاون الفني		الأنشطة العادية		Notes	
2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018		
الأصول									
الأصول الجارية									
436 490	402 414			332 172	275 058	104 318	127 356	2.1	النقد والمعادلات النقدية
13 273	2 847	(1 087)	(1 753)	1 087		13 273	2 847	2.2	الإشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
29 632	17 466			23 041	9 797	6 591	7 669	2.3	أرصدة بين القطاعات
381	550					381	550	2.4	المستحقات والسلف
1 708	2 177			360	394	1 348	1 783	2.3	المخزونات أخرى
481 484	425 454	(1 087)	(1 753)	356 660	285 249	125 911	141 958		
الأصول غير الجارية									
5 193	5 963					5 193	5 963	2.2	الإشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
385	373					385	373	2.3	المستحقات والسلف
2 776	4 391					2 776	4 391	2.5	الممتلكات والمنشآت والمعدات
664	700					664	700	2.6	الأصول غير المادية
9 018	11 427					9 018	11 427		
مجموع الأصول									
490 502	436 881	(1 087)	(1 753)	356 660	285 249	134 929	153 385		
الخصوم									
الخصوم الجارية									
372 006	304 944			347 156	274 604	24 850	30 340	2.8	المقبوضات المسبقة
28 422	29 207			7 229	6 615	21 193	22 592	2.9	الحسابات مستحقة الدفع والخصوم المستحقة
7 642	7 944	(1 087)	(1 753)	2 192	2 153	5 450	5 791	2.10	استحقاقات الموظفين
1 389	1 562				1 753	1 087	1 389	2.11	أرصدة بين القطاعات مستحقات الحكومات المتعاقدة والحكومات مقبضة الخدمات
409 459	343 657	(1 087)	(1 753)	356 577	285 125	53 969	60 285		
الخصوم غير الجارية									
146 694	151 001					146 694	151 001	2.10	استحقاقات الموظفين
146 694	151 001					146 694	151 001		
مجموع الخصوم									
556 153	494 658	(1 087)	(1 753)	356 577	285 125	200 663	211 286		
صافي الأصول									
(51 141)	(54 079)					(51 141)	(54 079)	2.12	العجز المتراكم
(14 510)	(3 698)			83	124	(14 593)	(3 822)	2.12	الاحتياطيات
(65 651)	(57 777)			83	124	(65 734)	(57 901)		صافي الأصول (العجز المتراكم الصافي)
490 502	436 881	(1 087)	(1 753)	356 660	285 249	134 929	153 385		مجموع الخصوم وصافي الأصول

تشكل الملاحظات المرافقة للبيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها.

منظمة الطيران المدني الدولي

الملاحظة 5.3

الأداء المالي حسب القطاع
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بالآلاف الدولارات الكندية)

المجموع		إلغاء		مشروع أنشطة التعاون الفني		الأنشطة العادية		ملاحظات	
2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018		
									الإيرادات
130 370	169 439	(276)	(830)	130 646	170 269			3.2	الإشتراكات في اتفاقات المشاريع
101 031	98 400					101 031	98 400	3.2	الإشتراكات المقررة
22 479	25 549					22 479	25 549	3.2	الأنشطة الأخرى المدرة للإيرادات
13 281	14 532					13 281	14 532		التبرعات الأخرى
2 160	3 721	(11 179)	(9 682)			13 339	13 403		إيرادات الرسوم الإدارية
3 115	9 852	(175)	(196)	790	288	2 500	9 760	3.2	الإيرادات الأخرى
272 436	321 493	(11 630)	(10 708)	131 436	170 557	152 630	161 644		مجموع الإيرادات
									النفقات
174 316	173 568		(111)	57 030	51 591	117 286	122 088	3.3	رواتب واستحقاقات الموظفين
53 308	101 368			52 669	99 991	639	1 377	3.3	الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها
17 911	17 876			2 620	2 022	15 291	15 854	3.3	نفقات التشغيل العامة
15 297	15 701		(196)	4 976	5 001	10 321	10 896	3.3	السفر
1 611	2 266					1 611	2 266		الاجتماعات
2 944	1 500			2 944	1 500				التدريب
		(11 197)	(9 647)	11 197	9 647				النفقات الإدارية العامة
5 798	1 622	(433)	(754)		805	6 231	1 571	3.3	نفقات أخرى
271 185	313 901	(11 630)	(10 708)	131 436	170 557	151 379	154 052		نفقات أخرى
1 251	7 592					1 251	7 592		فائض خلال السنة

تشكل الملاحظات المرافقة للبيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها.

الملاحظة ٦: الالتزامات والمبالغ الاحتياطية

الملاحظة ٦-١: الالتزامات

١٤٤- تتعلق التزامات الإيجار في المقام الأول بمباني المقر الرئيسي للإيكاو.

٢٠١٧	٢٠١٨	
بآلاف الدولارات الكندية		
٥٢٦	٥٠٢	الالتزامات الدنيا لعقود إيجار المقر الرئيسي
-	١٧	١-٥ سنوات
٥٢٦	٥١٩	بعد ٥ سنوات
		مجموع التزامات عقود إيجار الملكية

١٤٥- لا تشمل الالتزامات المرتبطة بالإيجار سوى نسبة ٣٠ في المائة من حصة الإيجار التي تسددها الإيكاو مقابل مكتب المكسيك. وكما هو مبين في الملاحظة ٣-١، فقد قدمت حكومة كندا المبنى للإيكاو بدون إيجار لفترة إضافية مدتها ٢٠ سنة ابتداءً من ديسمبر ٢٠١٦ حتى ٢٠٣٦/١١/٣٠. وبناءً عليه، وحتى تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، لا توجد أي التزامات على الإيكاو تتعلق بالإيجار مقابل مبنى المقر الرئيسي. ولا يوجد أي التزام مالي مدرج في الجدول أعلاه بالنسبة لمكتب باريس، نظراً لأن، كما هو مبين في الملاحظة ٢-٥، الإيكاو تمتلك جزءاً من مكتب باريس بينما تمتلك فرنسا الجزء المتبقي، وتؤجره للإيكاو بالقيمة الإسمية.

١٤٦- وتبلغ الإيرادات الدنيا المقبلة المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية التي لا يمكن فسخها ما مجموعه ٢,١ مليون دولار كندي لعام ٢٠١٩ (٢ مليون دولار كندي لعام ٢٠١٨). وتشمل إيرادات عقود الإيجار هذه تأجير المكاتب إلى الوفود.

الملاحظة ٦-٢: الالتزامات القانونية أو الطارئة

١٤٧- لا توجد أي خصوم طارئة تنشأ عن إجراءات أو شكاوى قانونية يمكن أن تؤدي إلى التزامات كبيرة تقع على عاتق الإيكاو.

١٤٨- رفع ضد المنظمة عدد من الإجراءات والشكاوى القانونية فيما يتعلق بمشاريع التعاون الفني في أمريكا الجنوبية. وهناك في الأساس شكاوى رفعها أشخاص يطالبون الحصول على مبالغ إضافية بموجب قوانين العمل المحلية فضلاً عن المبالغ المنصوص عليها في عقود العمل لديهم. ويبلغ مجموع مبالغ هذه الشكاوى ٣,٥ ملايين دولار أمريكي (مبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي في ٢٠١٧/١٢/٣١). ومن المقدّر أنه لا يرجح أن تتحمل الإيكاو التزامات مالية لأن الحكومات المعنية تعهدت في اتفاقات المشاريع الأساسية باستيعاب أي التزامات مالية قد تنشأ عن هذه المطالبات.

الملاحظة ٧: الإفصاح الخاص بالإدارة العليا والأطراف ذات الصلة

الملاحظة ٧-١ : موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات	خطا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بالآلاف الدولارات الكندية						
رئيس المجلس / موظفو الإدارة الرئيسيون	١٢	٢ ٣٨١	٥٢٣	٧٣٦	٣ ٦٤٠	٤٨
						-

١٤٩- يتألف موظفو الإدارة الرئيسيون (وفقاً للمعيار ٢٠ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام) من: (١) جهاز حكم المنظمة - المجلس متضمناً رئيس المجلس، (٢) أعضاء فريق كبار الإداريين للأمانة العامة. ويتألف المجلس من ٣٦ دولة عضواً دون دون تحديد أشخاص بعينهم، ويتألف فريق كبار الإداريين من مدير الأمانة العامة، وهي الأمانة العامة، والمديرين في المقر الرئيسي، وعدد من كبار المديرين الذين يتبعون الأمانة العامة بشكل مباشر ويرفعون إليها تقاريرهم. ويتمتع يتألف موظفو الإدارة الرئيسيون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة الإيكاو ويتحملون المسؤولية عن ذلك وعن وضع السياسات. ويسدد إجمالي الأجور المذكورة أعلاه إلى رئيس المجلس وأعضاء فريق كبار الإداريين.

١٥٠- ويشمل مجمل الأجور المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات، وتسوية مقر العمل، والبدلات مثل بدل التمثيل واستحقاقات العودة إلى الوطن ومنحة التعليم، واشتراكات أرباب العمل في المعاشات التقاعدية وفي التأمين الصحي الجاري. السلف غير المدفوعة مقابل الاستحقاقات تتكون من سلف منح التعليم.

١٥١- كما يحق لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (الملاحظة ٢-١٠) على نفس مستوى باقي الموظفين. وهي استحقاقات لا يمكن تحديدها كمياً بدقة على أساس فردي، وبالتالي فهي غير مدرجة في الجدول أعلاه.

١٥٢- ويشارك موظفو الإدارة الرئيسيون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة باستثناء عدد من الموظفين من ذوي الرتبة د-٢ وما فوقها الذين لا يشاركون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. أما المبالغ التي تدفعها الإيكاو عوضاً عن الاشتراكات المقدمة إلى الخطة، التي تمثل ١٥,٨ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، فتُدْرَج في الأجور الاجمالية.

١٥٣- تشمل الأجور الاجمالية أيضاً مبلغ ٢١ ألف دولار كندي تسدد خلال السنة إلى أحد أقارب أحد موظفي الإدارة الرئيسيين. ويعمل هذا القريب في إدارة أخرى ولا تربطه صلة تسلسل هرمي مباشرة بموظفي الإدارة الرئيسيين.

الملاحظة ٧-٢: معاملات الأطراف المترابطة

١٥٤- مالم تكن هناك إشارة إلى خلاف ذلك في هذه البيانات المالية الخاصة بالإيرادات من المعاملات غير التبادلية بما في ذلك الاشتراكات العينية، فإن جميع المعاملات التي تجري مع أطراف ثالثة، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة تتم بالقيمة العادلة ضمن علاقة عادية للمورد أو العميل بموجب شروط وأحكام تحقيق الاستقلالية المعقولة.

الملاحظة ٨: الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ

١٥٥- تاريخ الإبلاغ لدى الإيكاو هو ٢٠١٨/١٢/٣١. ولم تحدث يوم توقيع الأمانة العامة على هذه البيانات المالية أي وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية العامة وتاريخ الإذن بإصدار البيانات المالية بما يؤثر على هذه البيانات.

الجزء الرابع: الجداول
(لم تشملته المراجعة)

IV-1

(الجدول (الف))

منظمة الطيران المدني الدولي

صندوق الأنشطة العادية

الأصول، الخصوم، صافي الأصول في 31 ديسمبر 2018

الإيرادات، النفقات، الفائض/(العجز) لسنة 2018

(بالآلاف الدولارات الكندية)

صناديق المالية المشتركة	الصناديق البيئية	صندوق الخطة التنفيذية الإكليلية الشاملة للسلامة الجوية في أفريقيا	نشاطات AVSEC	إداري / الخدمات التنفيذية صندوق التكلفة	صندوق إداري الدخل التبعي	صندوق متجدد	صندوق رأس المال	الميزانية العادية
الأصول								
الأصول الجارية								
1 527	6 625	1 094	10 239	15 320	15 462	1 485		55 194
								2 847
					702			1 511
35			288	75	5 605			1 451
	17		27		550			1 625
					88			
<u>1 562</u>	<u>6 642</u>	<u>1 094</u>	<u>10 553</u>	<u>15 395</u>	<u>22 407</u>	<u>1 485</u>		<u>62 628</u>
الأصول غير الجارية								
								5 963
								373
							4 391	
							700	
								6 335
							5 091	
<u>1 562</u>	<u>6 642</u>	<u>1 094</u>	<u>10 553</u>	<u>15 395</u>	<u>22 407</u>	<u>1 485</u>	<u>5 091</u>	<u>68 964</u>
مجموع الأصول								
الخصوم								
الخصوم الجارية								
			11	61	2 150			8 527
	90	14	6	336	1 822			19 382
				11		5 780		
				459				
1 562								
<u>1 562</u>	<u>90</u>	<u>14</u>	<u>17</u>	<u>867</u>	<u>3 972</u>	<u>5 780</u>		<u>27 909</u>
						151 001		
						151 001		
<u>1 562</u>	<u>90</u>	<u>14</u>	<u>17</u>	<u>867</u>	<u>3 972</u>	<u>156 781</u>		<u>27 909</u>
مجموع الخصوم								
صافي الأصول								
	6 552	1 080	10 536	14 528	12 545	(124 161)	5 091	20 371
					5 890	(31 135)		20 684
0	6 552	1 080	10 536	14 528	18 435	(155 296)	5 091	41 055
<u>1 562</u>	<u>6 642</u>	<u>1 094</u>	<u>10 553</u>	<u>15 395</u>	<u>22 407</u>	<u>1 485</u>	<u>5 091</u>	<u>68 964</u>
مجموع الخصوم وصافي الأصول								
الإيرادات								
								98 400
27	668	65	2 195	13 490	26 107	13		
				1 504	566	4 008	2 446	12 965
21	480	125	692					
<u>48</u>	<u>1 148</u>	<u>189</u>	<u>2 887</u>	<u>14 993</u>	<u>26 687</u>	<u>4 008</u>	<u>2 446</u>	<u>111 364</u>
النفقات								
4	950	9	743	10 154	11 182	11 063		87 592
	1 586				541			678
	84	0	60	299	10 100		796	11 683
	228	368	863	252	2 110			5 231
	80	80	23		180			1 232
	225	5	100		39			
41		80	11	1	588			279
<u>44</u>	<u>3 154</u>	<u>543</u>	<u>1 800</u>	<u>10 706</u>	<u>24 739</u>	<u>11 063</u>	<u>796</u>	<u>106 694</u>
<u>3</u>	<u>(2 006)</u>	<u>(354)</u>	<u>1 087</u>	<u>4 288</u>	<u>1 947</u>	<u>(7 055)</u>	<u>1 651</u>	<u>4 670</u>
صافي الفائض/(العجز) للسنة								

التفاصيل قد لا تتماشى مع الأرقام الإجمالية بسبب تقريب الأعداد.

IV-2

الجدول (الف) - يتبع

منظمة الطيران المدني الدولي

صندوق الأنشطة العادية
الأصول، الخصوم، صافي الأصول في 31 ديسمبر 2018
الإيرادات، والتنفقات، الفاضل/(العجز) في 31 ديسمبر 2018
(بالآلاف الدولارات الكندية)

2017	2018	الإلغاء/التسوية	المجموع	الصناديق الأخرى	صناديق الأمن	المكتب الفرعي الاقليمي	ذئب المصنوع العامة	صناديق تعبئة الموارد	حواجز سداد حساب المتأخرات	
الأصول										
الأصول الجارية										
104 318	127 356		127 356	8 383	3 725	1 449	1 976	4 285	593	التعبئة والمعاملات النقدية
13 273	2 847		2 847							الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
6 591	1 753	(459)	2 212							الأرصدة المشتركة بين الصناديق
381	7 669		7 669	91		11	114			المستحقات والسلف
1 348	550		550							المخزون
	1 783		1 783	25						الأخرى
125 911	141 958	(459)	142 418	8 499	3 725	1 460	2 089	4 285	593	
الأصول غير الجارية										
5 193	5 963		5 963							الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
385	373		373							المستحقات والسلف
2 776	4 391		4 391							الممتلكات والألات والمعدات
664	700		700							الأصول غير العادية
9 018	11 426		11 426							
134 929	153 384	(459)	153 844	8 499	3 725	1 460	2 089	4 285	593	
مجموع الأصول										
الخصوم										
الخصوم الجارية										
24 850	30 340	16 961	13 379	614			2 016			المتحصلات المسبقة
21 193	22 592		22 592	33	3	303	73	531		الحصص مسجلة الدفع والخصوم المتراكمة
5 450	5 791		5 791							استحقاقات الموظفين
1 087		(459)	459							الأرصدة المشتركة بين الصناديق
1 389	1 562		1 562							مستحقات الحكومات المتعددة والحكومات مقدمة الخدمات
53 969	60 285	16 502	43 783	646	3	303	2 089	531		
146 694	151 001		151 001							
146 694	151 001		151 001							
200 663	211 286	16 502	194 784	646	3	303	2 089	531		
مجموع الخصوم										
صافي الأصول										
(51 141)	(54 080)	(16 961)	(37 118)	7 853	3 722	1 157		3 753	22	الفاضل (العجز) المتراكم
(14 593)	(3 822)		(3 822)						571	الاحتياطيات
(65 734)	(57 901)	(16 961)	(40 940)	7 853	3 722	1 157		3 753	593	
134 929	153 384	(459)	153 844	8 499	3 725	1 460	2 089	4 285	593	
مجموع الخصوم وصافي الأصول										
الإيرادات										
101 031	98 400		98 400							المساهمات في التعديلات المقروعة
22 479	25 549	(1 232)	26 781	647						الاشتراكات المقررة
13 281	14 532	839	13 693	3 061	1 923	1 122	2 069	2 578		أنشطة أخرى موزعة للدخل
13 339	13 403	(86)	13 490							مساهمات طرعية أخرى
2 500	9 760	(15 527)	25 287	1 635	333	4	188	243	78	إيرادات الرسوم الإدارية
										الإيرادات الأخرى
152 630	161 643	(16 007)	177 650	5 342	2 256	1 127	2 257	2 821	78	
مجموع الإيرادات										
التنفقات										
117 286	122 088	(5 379)	127 467	2 909	(7)	288	2 127	455		رواتب واستحقاقات الموظفين
639	1 377	(1 533)	2 911			30	76			الزاد والمواد الاستهلاكية وغيرها
15 291	15 854	(8 762)	24 616	485	157	570	29	19	333	نفقات التشغيل العامة
10 321	10 896		10 896	810	538	33	21	441		السفر
1 611	2 266		2 266	25	124	13		511		الاجتماعات
		(1 043)	1 043	120	133	3	79	340		التنفقات الإدارية العامة
6 231	1 571	(128)	1 698	54	433	9	1	203		نفقات أخرى
151 379	154 052	(16 845)	170 897	4 403	1 409	990	2 257	1 968	333	
مجموع التنفقات										
1 251	7 591	839	6 753	938	847	136		853	(255)	
صافي الفاضل (العجز) للسنة										

التفاصيل لا تصنف إلى المتابعين بسبب التقريب

IV-3

(الجدول (باء))

منظمة الطيران المدني الدولي

البرنامج العادي
الإشتراكات المحصلة من الدول الأعضاء
والمساهمات المحصلة مقدما
في 31 ديسمبر 2018

(بالآلاف الدولارات الكندية)

الأعضاء قرار الجمعية العمومية 39-37 وقرار الجمعية العمومية 39-32 وقرار الجمعية العمومية 39-33	الاصدق العام			رصيد الإشتراكات المستحقة للسنوات السابقة	رصيد الإشتراكات مستحقة الدفع لعام 2018	المساهمات المتقاة عام 2018	جداول الإشتراكات 2018	المجموع المعدل للأرصدة مستحقة المساهمات المتقاة مسبقا	سعر الصرف	مجموع الأرصدة مستحقة القبض
	2018	2018	2018							
أفغانستان						60	60	0.06		
ألبانيا						60	60	0.06		
الجزائر						130	130	0.13		
اندورا						60	60	0.06		
أنغولا (**)						90	90	0.09		272
أنتيغا وبربودا (**)						60	60	0.06		1 360
الأرجنتين						689	689	0.69		244
أرمينيا						60	60	0.06		23
أستراليا						2 057	2 057	2.06		689
النمسا						599	599	0.60		1 057
أذربيجان						60	60	0.06		
جزر البهاما						60	60	0.06		
البحرين						36	90	0.09		54
بنغلاديش						80	80	0.08		
بربادوس						60	60	0.06		
بيلاروس						60	60	0.06		
بلجيكا						759	759	0.76		
بليز						60	60	0.06		60
بنين						60	60	0.06		
بوتان						59	60	0.06		1
دولة بوليفيا (متعددة القوميات)						60	60	0.06		
البوسنة والهرسك						60	60	0.06		
بوتسوانا						60	60	0.06		
البرازيل						2 754	2 936	2.94		182
بروناي دار السلام						60	60	0.06		
بلغاريا						60	60	0.06		
بوركينافاسو						60	60	0.06		
بورتوريكو						60	60	0.06		238
الراس الأخضر						60	60	0.06		
كمبوديا						60	60	0.06		40
الكاميرون						60	60	0.06		
كندا						2 607	2 607	2.61		182
جمهورية أفريقيا الوسطى						60	60	0.06		
تشاد						60	60	0.06		
ثيبي						419	419	0.42		
الصين						7 940	7 940	7.95		269
كولومبيا						310	310	0.31		
جزر القمر						60	60	0.06		
الكونغو						60	60	0.06		
جزر كوك						60	60	0.06		5
كوستاريكا						60	60	0.06		
كوت ديفوار						60	60	0.06		
كرواتيا						70	70	0.07		
كوبا						60	60	0.06		
قبرص						60	60	0.06		
الجمهورية التشيكية						270	270	0.27		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية						60	60	0.06		
جمهورية الكونغو الديمقراطية						60	60	0.06		69
الدانمرك						449	449	0.45		9
جيبوتي (*)						60	60	0.06		961
الجمهورية الدومينيكية						60	60	0.06		
إكوادور (**)						69	70	0.07		1
مصر						220	220	0.22		
السلفادور						60	60	0.06		
غينيا الاستوائية						60	60	0.06		
أيرتريا						60	60	0.06		337
إستونيا						60	60	0.06		
إسواتيني						59	60	0.06		1
إثيوبيا (**)						160	160	0.16		325
فيجي						60	60	0.06		6
فنلندا						429	429	0.43		
فرنسا						4 125	4 125	4.13		
غانون						60	60	0.06		
غامبيا (**)						60	60	0.06		439
جورجيا (*)						60	60	0.06		163

(جدول بء)
(بئق)

منظمة الطيران المدني الدولي

البرنامج العادي
الإشتراكات المحصلة من الدول الأعضاء
والمساهمات المحصلة مقدما
في 31 ديسمبر 2018

(بآلاف الدولارات الكندية)

الأعضاء		الصفحة		رصيد الاشتراكات		المساهمات		جدول		الأعضاء		
قرار الجمعية العمومية 39-37	قرار الجمعية العمومية 39-32	قرار الجمعية العمومية 39-33	مجموع الأرصدة	رصيد الاشتراكات	رصيد الاشتراكات	المساهمات	الاشتراكات	الاشتراكات	قرار الجمعية العمومية			
2018	2018	2018	السابقة	لعم 2018	2018	2018	2018	2018	2018			
			123	2	120	60	60	60	0.06	بابوا غينيا الجديدة		
								60	0.06	باراغواي		
								160	0.16	بيرو		
								300	0.30	الفيبين		
								619	0.62	بولندا		
								409	0.41	البرتغال		
								829	0.83	قطر		
								2 177	2.18	جمهورية كوريا		
64								60	0.06	جمهورية مولدوفا		
								140	0.14	رومانيا		
			443	34	409	409	2 358	2 766	2.77	الاتحاد الروسي		
64								60	0.06	راوanda		
								60	0.06	سانت كيتس ونيفيس		
								60	0.06	سانت لوشيا		
			304	11	293	233	60	60	0.06	سانت فنسنت وجزر غرينادين		
								60	0.06	ساموا		
								60	0.06	سانت مارينو		
			1 095	169	926	866	60	60	0.06	ساو تومي وبرينسيبي (*)		
								1 119	1.12	السعودية		
								60	0.06	السنگال		
								60	0.06	صربيا		
			1		1	1	59	60	0.06	سنتيال		
			395	61	334	274	60	60	0.06	سيراليون (*)		
1 083								1 009	1.01	سنغافورة		
								110	0.11	سلوفاكيا		
								60	0.06	سلوفينيا		
			2		2	2	58	60	0.06	جزر سليمان		
								60	0.06	الصومال		
								389	0.39	جنوب أفريقيا		
			348	14	334	274	60	60	0.06	جنوب السودان (**)		
								2 027	2.03	اسبانيا		
								80	0.08	سري لانكا		
25								60	0.06	السودان		
			526	34	492	432	60	60	0.06	سورينام (***)		
								709	0.71	السويد		
								1 039	1.04	سويسرا		
			363	18	345	285	60	60	0.06	الجمهورية السورية العربية (**)		
								60	0.06	طاجيكستان		
632								589	0.59	تايلند		
								60	0.06	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		
			122	2	119	59	60	60	0.06	تيمور ليشتي		
								60	0.06	توغو		
			26	2	24		36	60	0.06	تونغا		
								60	0.06	ترينيداد وتوباغو		
			62	2	60		60	60	0.06	تونس		
								1 298	1.30	تركيا		
								60	0.06	تركمانستان		
			2		2	2	69	71	0.06	توفالو (***)		
								60	0.06	أرغندا		
								100	0.10	أوكرانيا		
								2 247	2.25	دولة الإمارات العربية		
								4 264	4.27	المملكة المتحدة		
								60	0.06	جمهورية تنزانيا المتحدة		
								20 214	20.24	الولايات المتحدة		
								60	0.06	أوروغواي		
3								60	0.06	أوزباكستان		
2								60	0.06	فانواتو		
			1		1	1	409	409	0.41	فنزويلا (جمهورية البوليفارية)		
								140	0.14	فييت نام		
			4		4	4	55	60	0.06	اليمن		
63								60	0.06	زامبيا		
			1		1	1	59	60	0.06	زيمبابوي		
			697	196	501	501						
			8 527	17 624	1 842	15 782	11 759	4 023	95 918	99 941	100.06	المجموع (****)

ملاحظة 1: التكد من تفويض المبلغ المستحق من قبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة
* الدول التي لم تف بالترامتها وفقا للشروط التي تنص عليها الاتفاقات كما في 31 ديسمبر 2017
** تشمل المبالغ المستحقة في صندوق رأس المال العامل
*** تشمل المبالغ المستحقة صندوق رأس المال العامل
**** مجموع التفاصيل قد لا يتساوى مع الإجماليات بسبب التقريب

IV-6

منظمة الطيران المدني الدولي

الجدول (جيم)

مجموعة صناديق مشروع أنشطة التعاون الفني
الأصول، والخصوم، وصافي الأصول في 31 ديسمبر 2018
الإيرادات والنفقات والفاصل (العجز) في 2018
(بالآلاف الدولارات الكندية)

2017	2018	الطيران المدني صناديق خدمات الشراء	اتفاقيات إدارة الخدمة	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	
الأصول					
الأصول الجارية					
332 172	275 058	7 347	266 447	1 264	النقدية والمعادلات النقدية
1 087					الأرصدة المشتركة بين الصناديق
23 041	9 797	432	8 446	918	المستحقات والسلف
360	394		387	7	أخرى
356 660	285 249	7 780	275 280	2 189	مجموع الأصول
الخصوم					
الخصوم الجارية					
347 156	274 604	7 764	266 840		إيصالات متقدمة
7 229	6 615	16	6 316	283	الحسابات مستحقة الدفع والخصوم المترجمة
2 192	2 153		2 124	29	استحقاقات الموظفين
	1 753			1 753	الأرصدة المشتركة بين الصناديق
356 577	285 125	7 780	275 280	2 065	مجموع الخصوم
صافي الأصول					
83	124			124	الاحتياطيات*
83	124			124	صافي الأصول (العجز المترجم)
356 660	285 249	7 780	275 280	2 189	مجموع الخصوم وصافي الأصول
الإيرادات					
130 646	170 269	2 895	167 373		المساهمات في اتفاقيات المشروع
790	288		288		إيرادات أخرى
131 436	170 557	2 895	167 662		مجموع الإيرادات
النفقات					
57 030	51 591	123	51 467		رواتب واستحقاقات الموظفين
52 669	99 991	2 660	97 331		اللوازم والمواد الاستهلاكية وغيرها
2 620	2 022		2 022		نفقات تشغيل عامة
4 976	5 001	34	4 967		السفر
2 944	1 500		1 500		التدريب
11 197	9 647	77	9 570		النفقات الإدارية العامة
	805	1	805		نفقات أخرى
131 436	170 557	2 895	167 662		مجموع النفقات
الفاصل (العجز) للسنة					

* تشمل المبلغ الاحتياطية الفروق في الترجمة
مجموع التفاصيل قد لا يتساوى مع الإجماليات بسبب التقريب

منظمة الطيران المدني الدولي

الجدول (دال)

أنشطة مشاريع التعاون الفني
الصناديق الاستثمارية واتفقات الخدمات الإدارية
المقبوضات والتفقات ورصيد المقبوضات المسبقة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

الرصيد في 31/12/2018	الأرباح أو الخسائر غير المحققة	رّد التبرعات	التحويل من الصناديق الأخرى وغيرها	التفقات		المقبوضات		التعديل	الرصيد في 01-01-18	نوع الصندوق	الصندوق
				الخدمات الإدارية العامة	تكاليف المشاريع	القاعدة					
						والإيرادات الأخرى ⁽¹⁾					
774		(12)	(8)		162	9	12		935	MSA	أفغانستان
			(63)				1		62	MSA	أنغولا
40 306	(762)		(41)	1 843	31 163	900	15 535	95	57 585	MSA	الأرجنتين
11									10	MSA	جزر البهاما
48			(390)				1		47	TF	بربادوس
			(37)	47	458			1 009	390	MSA	بلجيكا
718		(149)							399	MSA	بوليفيا
12									12	TF	بوليفيا
										TF	بوتسوانا
1 557	(9)	(80)		27	275		1 859		90	MSA	البرازيل
76				10	104				191	MSA	الرأس الأخضر
6									6	IPAV	كمبوديا
314			314							MSA	كمبوديا
			(14)			7			14	MSA	الكاميرون
11									19	MSA	كولومبيا
176						2			179	MSA	جزر القمر
4 198		(34 989)		1	815	184			39 819	MSA	كوستاريكا
431				2	17		450			MSA	قبرص
37									36	MSA	الجمهورية التشيكية
										MSA	جمهورية الكونغو الشعبية
										MSA	الدانمرك
247									244	MSA	جيبوتي
3									3	MSA	الجمهورية الدومينيكية
824			(1)	27	310	11			1 150	MSA	إكوادور
			(50)						50	MSA	مصر
			(1)						1	IPAV	الملفادور
		(188)			1	2			186	MSA	غينيا الاستوائية
7			(1)						1	MSA	إثيوبيا
									7	IPAV	فيجي
										MSA	غابون
										MSA	غانا
95	1		(1)	18	163	3	153		119	MSA	اليونان
									1	IPAV	غوatemala
305									302	MSA	غوatemala
1			(6)						7	TF	غيانا
38			61	2	22					MSA	هايتي
			(56)						56	TF	هايتي
8			(65)	1	5				78	TF	فيما بين الأقاليم
440		(500)	(718)					895	762	MSA	الهند
1 077	(1)			49	607	15	483		1 236	MSA	إندونيسيا
										MSA	جمهورية إيران الإسلامية
18									17	MSA	إيطاليا
2			14	1	11					IPAV	جامايكا
111			(75)	8	78				272	MSA	جامايكا
6									6	TF	جامايكا
		(22)							22	MSA	الأردن
										MSA	كازاخستان
1 857				69	694	(1)	1 130		1 492	MSA	الكويت
30			(1)	25	253				307	MSA	لبنان
			(131)						131	TF	ليسوتو
8									8	MSA	ليبيريا
										MSA	الجمهورية العربية الليبية
(148)			(6)	26	261				139	MSA	مالي
									6	MSA	موريشيوس
331				9	112	2	141		308	MSA	المكسيك
350				30	349	1	415		314	TF	المكسيك

الجدول (دال) يتبع

انتدبه مشاريع التعاون الفني
الصناديق الاستثمارية وخدمات الخدمات الإدارية
المقبوضات والتفقات ورصيد المقبوضات المسبقة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الرصيد في 31/12/2018	الأرباح أو الخسائر غير المحققة	رَد التبرعات	التحويل من الصناديق الأخرى وغيرها	التفقات		المقبوضات		التعديل	الرصيد في 01-01-18	نوع الصندوق	الصندوق
				الخدمات الإدارية العمامة	تكاليف المشاريع	القائدة والإيرادات الأخرى ⁽¹⁾					
			(67)						67	MSA	منغوليا
35			35							IPAV	موزمبيق
			(37)						37	MSA	موزمبيق
2 655	2			387	3 908	(27)	3 491		3 484	MSA	ناميبيا
			(83)						83	MSA	نيبال
										MSA	نيكاراغوا
15			14	3	25	1			28	MSA	نيجيريا
86			(305)						392	MSA	عمان
		(32)							32	MSA	باكستان
504			(14)	132	1 496	2	1 118		1 026	MSA	بنما
66 377				1 927	38 979	688	26 367		80 228	TF	بنما
1 269		(4)		52	519	5	1 327		512	MSA	بيراغواي
10 099	(48)		(2)	853	9 173	(82)	10 634		9 623	MSA	بيرو
71						2			71	MSA	الفلبين
									2	TF	الفلبين
6			(28)				6		28	MSA	قطر
6 223	(10)		13	87	2 805	69	1 075		7 968	MSA	الإقليمي لأفريقيا
452			(185)	8	72	4	201		512	MSA	الإقليمي لآسيا
4 804	(5)		203	185	1 602	50	2 013		4 330	TF	الإقليمي لآسيا
37						1			37	MSA	الإقليمي لأوروبا
63				7	60	1			129	TF	الإقليمي لأوروبا
416	(1)			40	399	5	170		682	MSA	الإقليمي لأوروبا والشرق الأوسط
387				1	7	4	7		384	TF	الإقليمي لأوروبا والشرق الأوسط
795			75	22	407	2	615		532	MSA	الإقليمي لأمريكا اللاتينية
4 501	(1)	(32)	137	217	3 169	56	2 546		5 181	TF	الإقليمي لأمريكا اللاتينية
			(39)				39			MSA	جمهورية كوريا
										MSA	جمهورية الكونغو
137				1	12				150	MSA	رواندا
6 806	(6)		1	281	3 410	311			10 191	MSA	المملكة السعودية
			(58)						57	MSA	سيشيل
247						1	247			MSA	سيراليون
	3	(54)	(121)	6	63	1	145		96	MSA	سنغافورة
103				5	92	1	72		126	TF	سنغافورة
3			17	1	13					IPAV	جزر سليمان
11 594	1		6 000	793	17 157				23 543	MSA	الصومال
16 532		(1 303)	(6 052)	8	623	119	17 609		6 790	TF	الصومال
			(208)						208	MSA	جنوب أفريقيا
(4)				2	40		19		19	MSA	إسبانيا
			(181)						181	MSA	سري لانكا
170						2			168	MSA	السودان
10	(2)			2	48		57		5	MSA	السويد
116			(11)	2	19		137		10	MSA	تاييلند
			(148)						148	TF	تاييلند
6									6	IPAV	تيمور - ليشتي
8									8	TF	ترينيداد وتوباغو
13									13	MSA	تركيا
10				5	53		125		10	MSA	إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام
131			(8)	15	153		763		73	MSA	أوغندا
595										MSA	تنزانيا
1 641	(1)		(95)	109	1 118	11	1 505		1 449	MSA	أوروغواي
122			(5)			3			119	MSA	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)
									5	MSA	اليمن
2 102			(161)	50	495	6	1 172		1 629	LS	مشاريع المبالغ الإجمالية
2 065								2 065			أموال المحتفظ بها بالنيابة عن أطراف ثالثة
195 487	(840)	(37 368)	(2 588)	7 396	121 784	2 376	93 539	2 160	267 388		المجموع
266 840	(1 087)	(51 007)	(3 532)	9 570	157 589	3 195	127 681	2 949	355 800		ما يعادله من الدولارات الكندية

على أساس نقدي: (1)

مجموع التفاصيل قد لا يتساوى مع الإجماليات بسبب التقريب

IV-9

منظمة الطيران المدني الدولي

الجدول (د)

مشاريع أنشطة التعاون الفني
صندوق خدمات مشتريات الطيران المدني
المقبوضات والنفقات ورصيد المقبوضات المسبقة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الرصيد في 31/12/2018	الأرباح أو الخسائر غير المحققة	رَد التبرعات	التحويل		النفقات		المقبوضات		الرصيد في 01-01-18	نوع الصندوق	Fund
			من الصناديق الأخرى وغيرها	الخدمات الإدارية العامة	تكاليف المشاريع	الفائدة والإيرادات الأخرى	التبرعات ⁽¹⁾				
170								2	168	CAPS	أفغانستان
3			(66)					1	68	CAPS	جزر البهاما
										CAPS	بنغلاديش
5									5	CAPS	بوليفيا
32								1	31	CAPS	الرأس الأخضر
39								1	39	CAPS	كندا
110								1	109	CAPS	كوستاريكا
17									17	CAPS	كوريا
1 137					6	1 010		15	2 137	CAPS	إثيوبيا
45								1	44	CAPS	غينيا
1 973					37	32		21	2 021	CAPS	لبنان
41								1	41	CAPS	ليسوتو
64								1	63	CAPS	الجمهورية العربية الليبية
583					2	1 122		11	1 696	CAPS	الصين، منطقة مكاو الإدارية الخاصة
4									4	CAPS	موزامبيق
			(368)						367	CAPS	ميتمار
286					13	4		3	300	CAPS	نيجيريا
16									16	CAPS	عمان
3									3	CAPS	الاتحاد الروسي
(69)									(69)	CAPS	ميشيل
101								1	100	CAPS	السودان
6									6	CAPS	سورينام
742								8	734	CAPS	الجمهورية العربية السورية
307					1	10		3	162	CAPS	ترينداد وتوباغو
12									12	CAPS	جمهورية تنزانيا المتحدة
44								1	43	CAPS	أوروغواي
18									17	CAPS	اليمن
5 688			(434)		60	2 178		73	8 134		المجموع
7 764			(592)		77	2 818		100	208		يما يعقله من الولايات الكندية

(1): على أساس نقدي
مجموع التفاصيل قد لا يتساوى مع الإجماليات بسبب التقريب

منظمة الطيران المدني الدولي

الجزء الخامس: تقرير مراجع الحسابات الخارجي المُقدّم إلى الجمعية العمومية بشأن مراجعة البيانات المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي للفترة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتعليقات الأمانة العامة رداً على تقرير مراجع الحسابات الخارجي.



ديوان المحاسبة

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

منظمة الطيران المدني الدولي

مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٨

٢٠١٩/٥/١٠

جدول المحتويات

٤	المقدمة
١٠	بنية البيانات المحاسبية
١٠	بيان المركز المالي في ٢٠١٨
١٠	الأصول
١٠	الأصول الجارية
١١	السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية
١٢	تحديث قوائم التوقعات المعتمدة لدى المصارف
١٣	السيولة النقدية المتاحة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية
١٣	زيادة مستوى الدقة في الإبلاغ عن السيولة النقدية المتاحة
١٣	الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء
١٤	المستحقات والسلف والأصول الجارية الأخرى
١٤	المخزونات
١٤	الأصول غير الجارية
١٥	الممتلكات والمنشآت والمعدات
١٥	الأصول غير المادية
١٥	الخصوم
١٥	الخصوم الجارية
١٦	الخصوم غير الجارية
١٦	استحقاقات الموظفين
١٦	الخصوم الناتجة عن الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والعطّل والمنح
١٧	القيمة السلبية لصافي أصول الإيكاو تتأثر تأثيراً بالغاً بالخصوم الأكتوارية. واستناداً إلى افتراضات الإيكاو، فإن قيمة الخصوم صحيحة جوهرياً.
٢٠	استناداً إلى افتراضات الإيكاو، فإن قيمة الخصوم صحيحة إلى حد كبير
٢١	صافي الأصول
٢١	بيان الأداء المالي في عام ٢٠١٨
٢١	الإيرادات
٢٢	النفقات

٢٢	عدم وجود الإرشادات الرئيسية في النظام المالي والقواعد المالية
٢٣	استخدام المصدر الوحيد في الإيكاو
٢٤	إجراءات المشتريات في الإيكاو
٢٤	شؤون الموظفين
٢٥	الإبلاغ القطاعي
٢٥	بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١
٢٥	بيان التدفقات النقدية
٢٦	بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية
٢٦	متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة
٢٧	الملحق ١ — متابعة لتوصياتنا الصادرة في تقاريرنا السابقة
٦٩	الملحق ٢ — متابعة لاقتراحاتنا الصادرة في تقاريرنا السابقة

المقدمة

يُرد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي في النظام المالي والقواعد المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي (الطبعة السادسة عشرة): المادة الثالثة عشرة والصلاحيات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية (الملحق (ب)).

ويُبلّغ هذا التقرير المجلس بنتائج عمليات المراجعة التي قمنا بها.

وتناولت عملية المراجعة هذه تقرير الإيكاو عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ ومدى اتساقه.

وتخضع الفترات المالية لنظام الإيكاو المالي الذي وافقت عليه الجمعية العمومية وللقواعد المالية التي وافق عليها الأمين العام وللمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (يشار إليها فيما يلي بالمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام).

وقد قمنا بمراجعة الحسابات للسنة المالية ٢٠١٨ على أساس معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتمشيا مع الاختصاصات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والقواعد المالية للإيكاو.

وخططنا لأنشطتنا وفقاً لاستراتيجية المراجعة المعمول بها لدينا للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.

كما أجرينا تقييماً للمبادئ المحاسبية والتقديرات التي وضعتها الإدارة وقمنا بتقدير مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال عملية المراجعة على أساس كافٍ لإبداء الرأي الذي أوردناه في شهادة المراجعة.

وقمنا باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة بها، على أساس العينة، وحصلنا على أدلة كافية وموثوق بها فيما يتعلق بالحسابات والإقرارات والإفصاحات الواردة في البيانات المالية.

وأثناء عملية المراجعة تم توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وكانت للفريق مناقشات منتظمة مع رئيسة فرع الشؤون المالية، وموظفي الشؤون المالية أو مع الإدارة وموظفين في الإدارات الأخرى، حسب الموضوع قيد النظر.

وقد انتهت عملية المراجعة الميدانية في ٢٠١٩/٤/٤، وتسلمنا البيانات المالية ممهورة بتوقيع الأمانة العامة في ٢٠١٩/٣/٢٩. وعملاً بالفقرة ٩ من الاختصاصات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية، فقد سعينا للحصول على تعليقات من الأمانة العامة، وتلقيناها في ٢٠١٩/٥/٨، حيث أُدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

وقمنا بمراجعة حسابات تقرير التشغيل المالي بشأن الحسابات التي خضعت للمراجعة وتحتفظ بها الإيكاو، المتعلقة بالنتائج المالية حتى ٢٠١٨/١٢/٣١، حيث قُدمت وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للإيكاو (الطبعة السادسة عشرة): المادة الثالثة عشرة.

وأدرج في البيانات المالية كتاب تمثيل يتعلق بحسابات السنة المالية للعام ٢٠١٨، وقّعته الأمانة العامة ورئيسة فرع الشؤون المالية، وهو جزء لا يتجزأ من وثائق المراجعة.

كما تلقينا في ٢٠١٩/٤/٤ بيان الرقابة الداخلية لعام ٢٠١٨ الذي وقّعه الأمانة العامة في ٢٠١٩/٣/٢٩.

ووضعنا نتائج مراجعتنا تحت مسمى "توصيات" و"اقتراحات". حيث تقع "التوصيات" في إطار عملية المتابعة التي تقوم بها اللجنة المالية، بينما يتولى مراجع الحسابات الخارجي وحده متابعة "الاقتراحات". على أنه يجوز لمجلس الإيكاو من حيث المبدأ، بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية للتقييم والمراجعة، أن يطلب من الأمانة العامة تنفيذ "اقتراح"، حيثما اقتضت الضرورة ذلك. وعندما لا تقع مسألة ما في إطار اختصاص الإدارة، فإننا نلفت انتباه المجلس إليها. وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للمجاملة التي أبدتها جميع مسؤولي الإيكاو الذين اقتضى الأمر أن نطلب منهم معلومات ووثائق.



ديوان المحاسبة

شهادة مراجع الحسابات الخارجي

الرأي

فُمنّا بمراجعة البيانات المالية لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، والتي تشمل بيان الوضع المالي إلى غاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول وبيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبلغ الفعلي للصندوق العام للبرنامج العادي للسنة المنتهية والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز السياسات المحاسبية الهامة وغير ذلك من المعلومات التوضيحية.

وحسب رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تُعرض بصورة نزيهة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) إلى غاية ٢٠١٨/١٢/٣١، وكذلك أداءها المالي والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية والمقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للصندوق العام للبرنامج العادي للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي والقواعد المالية للإيكاو.

الأساس الذي يستند إليه رأينا

فُمنّا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAIs) والنظام المالي والقواعد المالية للإيكاو. وفي مجال مراجعة البيانات المالية، تعكس معايير (ISSAIs) بشكل مباشر المعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ISAs). ويطبق ديوان الحسابات الإيطالي أحكام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في حدود اتساقها مع الطابع المحدد لعمليات المراجعة التي يقوم بها. وترد مسؤولياتنا في إطار هذه المعايير بمزيد من التفصيل في تقريرنا ضمن القسم الخاص بمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية. ونؤدي عملنا بشكل مستقل عن الإيكاو وفقاً للشروط الأخلاقية المتصلة بما نقوم به من مراجعة للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد اضطلعنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى المنوطة بنا وفقاً لهذه الشروط. ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها في إطار عملية المراجعة تشكل أساساً كافياً ومناسباً للرأي الذي توصلنا إليه في هذا الصدد.

المعلومات الأخرى

تتحمّل الأمانة العامة للإيكاو المسؤولية عن المعلومات الأخرى التي تشمل "الجزء الرابع - الجداول (لم تشملها المراجعة)"

كما أن رأينا عن البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى ولا يعبر هذا الرأي عن أي استنتاج يضمن صحتها.

وفيما يتصل بمراجعة البيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والنظر فيما إذا كانت لا تتسق جوهرياً مع البيانات المالية أو مع ما توصلنا إليه من علم في إطار المراجعة أو ما إذا كانت تتطوي على تحريفات جوهرية غير ذلك. وإذا خلصنا، بناءً على ما قُمنّا به من أعمال، إلى استنتاج يفيد بوجود تحريفات جوهرية في المعلومات الأخرى، فيتعين علينا أن نبليغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الأمانة العامة للإيكاو والجهات المكلفة بإدارة البيانات المالية

تتحمّل الأمانة العامة مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة نزيهة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وعن وضع الضوابط الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الخالية من أي تحريفات جوهرية سواءً كان مردّها إلى الغش أو الخطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، تتحمّل الأمانة العامة مسؤولية تقييم قدرة الإيكاو على الاستمرار كمؤسسة قائمة والكشف عما يلزم من مسائل ترتبط بهذه المؤسسة القائمة واستخدام الأساس المحاسبي لهذه المؤسسة ما لم تعتزم الأمانة العامة تصفية المنظمة أو وقف أنشطتها أو إذا لم يكن لديها أي خيار واقعي سوى ذلك.

أما الجهات المكلفة بالإدارة فهي مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للإيكاو.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على ضمانات معقولة بخصوص ما إذا كانت البيانات المالية ككلّ تخلو من أي تحريفات جوهرية سواءً كان مردّها إلى الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. وتمثل الضمانات المعقولة مستوى عالياً من الضمانات، وإن كانت لا تضمن أن المراجعة التي أجريت وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات تتيح دائماً الكشف عن أي تحريف جوهرية قد يوجد. وقد تكون التحريفات وليدة الغش أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من الممكن على نحو معقول توقع تأثيرها، منفردة أو مجتمعة، على ما يتخذه المستخدمون من قرارات اقتصادية بناءً على هذه البيانات المالية.

وفي إطار المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نحرص على ممارسة التقدير المهني ونُبقي على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم المخاطر الناجمة عن وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية، سواءً كان مردّ هذه التحريفات إلى الغش أو الخطأ، وتصميم واتخاذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على الأدلة الكافية والمناسبة للاستناد إليها في إبداء رأينا. ويعتبر حجم الخطر المتمثل في عدم الكشف عن تحريف جوهرية ناجم عن الغش أكبر منه عندما يكون التحريف ناجماً عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على حالات تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمّد أو مغالطات أو تجاوز للضوابط الداخلية؛

- استيعاب الضوابط الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لتصميم إجراءات مراجعة تلائم الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي بشأن فعالية الضوابط الداخلية للإيكاو.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات من الإدارة.
 - البتّ في مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمؤسسة القائمة وفيما إذا كان هناك، بناءً على أدلة المراجعة المحصل عليها، عدم يقين جوهري يرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة الإيكاو على الاستمرار كمؤسسة قائمة. وإذا استنتجنا وجود عدم يقين جوهري بالفعل، فإنه يتعين علينا أن نوجّه الانتباه في تقرير مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو إلى ما إذا كانت الإفصاحات المعنية غير كافية لتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة المحصل عليها حتى تاريخ تقرير مراجعة الحسابات. غير أن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تدفع الإيكاو إلى التوقف عن الاستمرار كمؤسسة قائمة.
 - تقييم عرض وهيكل ومضمون البيانات المالية عموماً، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث التي تستند إليها بصورة نزيهة.
- ونتواصل في إطار عملنا مع الجهات المكلفة بالجوانب الإدارية بخصوص عدة أمور من ضمنها النطاق والتوقيت المقررين للمراجعة وما يتصل بها من استنتاجات هامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في المراقبة الداخلية نقوم بتحديدتها خلال عملية المراجعة.

التقرير عن الشروط القانونية والتنظيمية الأخرى

- إضافة إلى ما تقدّم، فإننا نرى أن معاملات الإيكاو التي أحطنا بها علماً أو تلك التي اختبرناها في إطار عملية المراجعة قد أُجريت، في كل الجوانب الهامة، وفقاً للنظام المالي للإيكاو وسلطتها التشريعية.
- ووفقاً للنظام المالي للإيكاو (المادة الثالثة عشرة) والصلاحيات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات الخارجية (المرفق (ب) من النظام المالي)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً عن مراجعتنا للبيانات المالية للإيكاو لعام ٢٠١٨.

مسألة ينبغي التركيز عليها

نوجه الانتباه إلى أن بيان الوضع المالي يُظهر صافي أصول سلبياً (- ٥٧,٨ مليون دولار كندي) مردّه أساساً إلى تأثير الخصوم الأكتوارية الخاصة بامتيازات الموظفين الطويلة الأمد المسجلة في الوضع المالي بمبلغ ١٥١ مليون دولار كندي. وترد تفاصيل تحليلنا في التقرير. وهناك مجموعة من التدابير تعمل الإدارة على تطبيقها في هذا الصدد، مؤكّدة أنها ستقوم برصد مدى فعاليتها. ولم يتغير رأينا فيما يخص هذه المسألة.

روما

٢٠١٩/٥/١٠

أنجيلو بوسكيما
رئيس ديوان الحسابات



بنية البيانات المحاسبية

١- تضمنت البيانات المالية للإيكوا التي أُعدت وعُرضت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام العناصر التالية:

- بيان المركز المالي (البيان الأول) - الحساب الختامي في ٢٠١٨/١٢/٣١ بأرقام مقارنة مع بيانات ٢٠١٧/١٢/٣١ يُظهر الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وغير جارية) والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وغير جارية) وصافي الأصول؛
- بيان الأداء المالي (البيان الثاني) للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ بأرقام للمقارنة في ٢٠١٧/١٢/٣١ يظهر الفائض/العجز للسنة المالية؛
- بيان التغيرات في صافي الأصول للفترة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (البيان الثالث)، يُظهر قيمة الأصول الصافية بما في ذلك الفائض أو العجز في السنة المالية ومنها الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون أن تُقيد في بيان الأداء المالي؛
- التدفقات النقدية (البيان الرابع)؛ جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١، تظهر التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية ومعادلات السيولة النقدية، فيما يتعلق قصدا بالمعاملات التشغيلية والاستثمارات والتمويل ومجاميع الخزينة في نهاية السنة المالية؛
- مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) للفترة المالية ٢٠١٨، مقصورة على الصندوق العام للبرنامج العادي، والبيان (الخامس-ألف)، أي مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لجميع صناديق المنظمة للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١؛
- إيضاحات للبيانات المالية تُتيح معلومات عن السياسات المحاسبية والإبلاغ القطاعي ومعلومات إضافية ضرورية لتقديم عرض منصف (يشار إليها في هذا التقرير على أنها "إيضاح" أو "إيضاحات").

بيان المركز المالي في ٢٠١٨

الأصول

- ٢- في عام ٢٠١٨ بلغت الأصول ٤٣٦,٩ مليون دولار كندي بانخفاض مقداره ٥٣,٦ مليون دولار كندي (-١٠,٩%) بالمقارنة بالقيمة المسجلة في عام ٢٠١٧ (٤٩٠,٥ مليون دولار كندي).
- ٣- تألفت من أصول جارية بلغت ٤٢٥,٥ مليون دولار كندي، وهو ما يمثل ٩٧,٤% من إجمالي الأصول (في ٢٠١٧، كان الرقم ٤٨١,٥ مليون دولار كندي، ما مثل ٩٨,٢% من إجمالي الأصول)، وأصول غير جارية، تعادل ١١,٤ مليون دولار كندي، أي ٢,٦% من إجمالي الأصول (كانت ٩,٠ ملايين دولار كندي، أي ١,٨% من إجمالي الأصول في عام ٢٠١٧).

الأصول الجارية

- ٤- بلغ مجموع الأصول الجارية ٤٢٥,٥ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨ بانخفاض قدره ٥٦ مليون دولار كندي (-١١,٦%) بالمقارنة بعام ٢٠١٧. وقد تراجعت جميع البنود الفرعية الرئيسية للأصول الجارية على النحو التالي: "السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية" (-٣٤,١ مليون دولار كندي)، "الاشتراكات المقررة المستحقة على

الدول الأعضاء" (-١٠,٤ ملايين دولار كندي) و"المستحقات وألسلف" (-١٢,٢ مليون دولار كندي)، ومن الناحية الأخرى، فقد شهدت قيم "المخزونات" والقيم "الأخرى" زيادة طفيفة ولكن قيمتها الإجمالية لم تتجاوز ٢,٧ مليون دولار كندي. ويرد أساس تقييم الأصول الجارية في المبادئ المحاسبية (الإيضاح ١).

السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية

٥- على النحو السابق ذكره في الفقرة (٤)، فقد تراجع البند الفرعي "السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية"، إلى قيمة ٤٠٢,٥ مليون دولار كندي، بانخفاض قدره ٣٤,١ مليون دولار كندي (-٧,٨%) بالمقارنة بمبلغ ٤٣٦,٥ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧، وشمل ذلك السيولة المودعة في المصارف والودائع قصيرة الأجل في ٢٠١٨/١٢/٣١. وذلك على النحو الوارد في الإيضاح ٢-١، وفيما يلي بيان عناصر البند الفرعي:

الوصف	٢٠١٨	٢٠١٧	النسبة المئوية للفارق
السيولة النقدية المتاحة في المصارف	٥٢,٧	٥١,٥	٢,٣%
الودائع لأجل	٣٤٩,٧	٣٨٥,٠	-٩,٢%
إجمالي السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية	٤٠٢,٤	٤٣٦,٥	-٧,٨%

٦- لقد طلبنا من جميع المصارف والمؤسسات المالية التي ترتبط بعلاقات عمل مع الإيكاو تأكيد أرصدة الحسابات الجارية حتى ٢٠١٨/١٢/٣١.

٧- وكما في السنوات الماضية، لم نتلق تأكيدات مباشرة من جميع المصارف. وعموماً، ففي مراجعتنا للحسابات على مدى خمس سنوات، صادفنا عدة مصارف لم ترد أبداً على رسائلنا التي أرسلت عن طريق الإيكاو طلباً للتأكيد. وعلى الرغم من تقديرنا للجهود التي بذلتها الإدارة من أجل التماس الردود من جميع المصارف، فإن معدل الردود التي تحمل التأكيدات منخفض حقاً، مما يُحد من عملنا في هذا المجال.

٨- وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجال الذي تقل فيه إحصائياً الردود التي تلقيناها من أطراف أخرى على علاقة مالية بالإيكاو يتصل بالحسابات المصرفية التي فتحتها الإيكاو في الخارج من أجل أنشطة المكاتب الإقليمية وإدارة المشاريع، فإن ذلك يرفع من مستوى المخاطر في هذا المجال. وقد أفادنا فرع الشؤون المالية بأنه يقوم برصد الوضع مع اتخاذ خطوات لإغلاق العديد من هذه الحسابات في الخارج قدر المستطاع، مع ضمان الاستمرار في تسديد النفقات المحلية بطريقة تتسم بالكفاءة والأمان، أو زيادة مستوى الضوابط مع الإدارة المباشرة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وسوف نتابع مدى فعالية الإجراءات التي يتخذها فرع الشؤون المالية.

٩- وقد اتخذنا إجراءات بديلة بشأن نسخ البيانات المصرفية التي قَدِّمتها الإدارة، غير أنه من الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات البديلة، وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، توفر لمراجع الحسابات ضماناً لبيانات الأرصدة بدرجة تقل عن تلك البيانات التي ترد مباشرة من المصارف في رسائل التأكيد.

١٠- وعلاوة على ذلك، فإن رسائل التأكيد القياسية، كما نعهدنا، تقتضي أن تقدم الأطراف الأخرى عدة بيانات إلينا بشكل مباشر (على سبيل المثال، سلطة التوقيع، صناديق السلامة، الضمانات، الاستثمارات، وما إلى ذلك)، وهي بيانات قد لا تفصح عنها الإجراءات البديلة القياسية بشأن الحسابات المصرفية المذكورة أعلاه إذا لم نتلقها مباشرة من المصارف والمؤسسات المالية.

١١- في تقريرنا الخاص بالبيانات المالية لعام ٢٠١٦، أصدرنا توصية (رقم ٢٠١٦/١) بشأن الافتقار إلى تلقي تأكيدات من المصارف، ونظراً لما لهذه المسألة من أهمية فيما يتعلق بالحصول على ضمانات معقولة، فضلاً عن انخفاض معدل التأكيدات، فقد رأينا أن نجدد توصيتنا في هذا الشأن.

التوصية رقم ١

١٢- مع الأخذ في الاعتبار أن المبلغ المسجل في البيانات المالية تحت البند الفرعي "السيولة النقدية ومعادل السيولة النقدية"، البالغ مجموعه ٤٠٢,٤ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ بما يمثل أكثر من ٩٠% من "مجموع الأصول"، يتألف أساساً من رصيد الحسابات المصرفية، وأنها لم نتلق، في هذا العام أيضاً، عدداً كبيراً من التأكيدات من حسابات السلف الميدانية وبعض حسابات المكاتب الإقليمية. ونظراً لأهمية التأكيد المصرفي لضمان المراجع، فإننا نحدد توصيتنا رقم ٢٠١٦/١، ونوصي بالتالي أن تقوم الإدارة بما يلي على وجه الاستعجال: '١' ترشيد القائمة الحالية للحسابات المصرفية بالحد بشكل كبير من عددها، '٢' تحديد ما يلزم من خطوات لحث البنوك على إرسال رسائل تأكيد إلى مراجع الحسابات عند طلبه ذلك منها.

اقتراح الأمانة العامة وتعليقاتها

التوصية مقبولة.

ومن المقرر إغلاق خمسة حسابات مصرفية إضافية في عام ٢٠١٩. وسنواصل التحقيق في سبل إضفاء المركزية على بعض مدفوعات المكاتب الميدانية إلى المقر مما يحد من الحاجة إلى حسابات السلف هذه. وسنواصل بذل جهودنا لزيادة معدل الرد على رسائل التأكيد، وسننظر في أفضل ما لدى منظومة الأمم المتحدة من ممارسات ذات صلة.

تحديث قوائم التوقعات المعتمدة لدى المصارف

- ١٣- نتيجة لمراجعتنا للتأكيدات المقدمة من المصارف، وجدنا أيضاً، كما في السنوات الماضية، اختلافات بين قوائم التوقعات المعتمدة التي تحتفظ بها الإدارة في المقر والقوائم التي تلقيناها وفقاً لما صرحت به المصارف. وبما أنه لم ترد كل التأكيدات، فإننا لا نستطيع التوصل إلى استنتاج بشأن الموقعين.
- ١٤- إننا نقر بأن الإدارة كانت تتصرف على وجه السرعة عندما تدرك أن أحد المصارف قدم قائمة غير صالحة، وتتواصل مع المصرف من أجل حل هذه التناقضات.
- ١٥- نتيجة للأسباب المشار إليها أعلاه، فإنه لا يمكننا اعتبار توصية تقريرنا الخاص بالبيانات المالية لعام ٢٠١٥ المتعلق بالتوقعات "مغلقة"، وهي لا تزال قائمة (يرجى الرجوع إلى متابعة التوصية ٢٠١٥/١ الواردة في الملحق (١)).
- ١٦- وعلاوة على ذلك، فقد وجدنا ضمن مراجعتنا لتأكيدات المصارف هذا العام، وجود بعض أوجه قصور في رسالة تأكيد تلقيناها من مصرف به حساب جار للإيكاو خاص بإدارة عمليات في أحد المكاتب الإقليمية، ما قد يؤدي إلى مخاطر ينبغي معالجتها على وجه السرعة، وقد أكدت لنا الإدارة أنها ستعالج هذه المسألة على وجه الاستعجال.

التوصية رقم ٢

١٧- من أجل تعزيز مستوى الضوابط على الحسابات المُدارة في الخارج من قبل المكاتب الإقليمية ومديري المشاريع، فإننا نوصي بأن تتخذ الإدارة تدابير للرقابة المباشرة على هذه الحسابات الخارجية بحيث تخضع المعاملات التي تتخطى حد معين لإدارة المقر مباشرة.

اقتراح الأمانة العامة وتعليقاتها

التوصية مقبولة.

ونحن نعمل مع مكاتبنا الإقليمية على إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية التي ستسمح لمكتب الخزينة بالوصول إلى الحسابات المصرفية في الوقت الحقيقي. وسنواصل إضفاء الطابع المركزي على مدفوعات المكاتب الميدانية قدر المستطاع.

السيولة النقدية المتاحة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية

١٨- في ٢٠١٨/١٢/٣١، كانت السيولة النقدية المتاحة التي تحتفظ بها الإيكو معادلة في قيمتها لمبلغ ٢,٩٢٧,٢٨ دولار كندي تقريباً. وإجمالاً، فقد بلغت السيولة النقدية المتاحة في المكاتب الإقليمية ما يعادل ٤,٩٨٣,٠١ دولار كندي.

زيادة مستوى الدقة في الإبلاغ عن السيولة النقدية المتاحة

١٩- لقد كشف عملنا عن وجود بعض أوجه عدم الانضباط في التقرير الشهري المُقدّم إلى المقر من الأشخاص المسؤولين عن المصروفات وحسابات السلف، وتمثلت الأوجه، على سبيل المثال، في عدم وجود توقيعات أو عدم صحة رقم حساب أغريسو (نظام تخطيط موارد المؤسسات التابع لعالم الأعمال أغريسو) الوارد في التقرير. وقد بادرت الإدارة بشكل فوري إلى تصويب كل وجه من أوجه عدم الانضباط تم كشفه.

الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء

٢٠- تتكوّن الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء للميزانية العادية من:

أ) جارية، مستحقة خلال ١٢ شهراً (ما يقرب من ٢,٨ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، و ١٣,٣ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧، ما يمثل تراجعاً بنسبة ٧٨,٦٪)؛

ب) غير جارية، تُستحق بعد ١٢ شهراً من تاريخ البيانات المالية (ما يقرب من ٦,٠ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨، و ٥,٢ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٧، ما يمثل زيادةً بنسبة ١٥٪). ويشمل ذلك خصم الاشتراكات طويلة الأجل.

ويُعزى التراجع في المستحقات المدينة الجارية إلى وزن المستحقات المدينة لدى بعض كبار المساهمين المسجلة في نهاية عام ٢٠١٧، وسُدّت بالكامل في نهاية المطاف ولم يعد لها وجود في نهاية عام ٢٠١٨.

٢١- وقمنا بتحليل الإجراءات في عين المكان في الإيكو بالنسبة إلى خصم المستحقات المدينة، ولم تكشف مراجعتنا عن وجود أي مشكلات كبيرة. وبلغ مجموع الخصم التراكمي من المستحقات المدينة طويلة الأجل ٨,١ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يعكس ارتفاعاً بقيمة ١,٥ مليون دولار كندي بالمقارنة مع عام ٢٠١٧.

٢٢- أبرمت بعض الدول الأعضاء اتفاقات من أجل تصفية متأخراتها خلال ١٠ سنوات أو ١٥ سنة أو ٢٠ سنة. وبحلول نهاية العام، كان هناك ١٠ اتفاقات من هذا القبيل (مقابل ١٢ اتفاقاً بحلول نهاية عام ٢٠١٧) لم تف ٨ منها بالتسديد حسب الاتفاق. ومن المتوقع انتهاء اتفاقين في عام ٢٠١٩.

٢٣- وبلغ عدد البلدان التي تجاوزت متأخراتها ثلاث سنوات ولم تبرم اتفاقات ١٦ بلداً (مقابل ١٤ بلداً في عام ٢٠١٧).

٢٤- وتُبين حالة الاشتراكات المستحقة السداد حتى ٢٠١٨/١٢/٢١ (والتي تشمل عام ٢٠١٨) مبلغاً إجماليّاً قدره

١٧,٦ مليون دولار كندي (بما في ذلك ١,٨ مليون دولار كندي نتيجة لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدولار الكندي فيما يتعلق بعنصر التقييم بالدولار الأمريكي) بالنسبة إلى ٥٤ دولة من الدول الأعضاء وجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة. وكان المبلغ الإجمالي المستحق السداد حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ هو ٢٥,٧ مليون دولار كندي (مع ٠,٧ مليون دولار كندي نتيجة لسعر الصرف) من أجل ٥٦ دولة من الدول الأعضاء.

٢٥- طُبِّقَ على المستحقات المدينة المتعلقة بالاشتراكات طويلة الأجل (١٤,١ مليون دولار كندي كـمبلغ إجمالي في نهاية عام ٢٠١٨) عملية خصم (مثل سندات الحكومة الكندية طويلة الأجل ذات العائد ٢,٢٥%) من أجل ٨,١ ملايين دولار كندي. وكان المبلغ المخصص أعلى مما كان عليه في عام ٢٠١٧ بمقدار ١,٥ مليون دولار كندي. وبالتالي، فإن القيمة المسجلة في الحسابات بشأن هذه المستحقات طويلة الأجل هي ٦,٠ ملايين دولار كندي.

المستحقات والسلف والأصول الجارية الأخرى

٢٦- تتكوّن المستحقات والسلف من: أ) جارية (١٧,٥ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يعد تراجعاً بنسبة -٤١,١% عن عام ٢٠١٧)؛ ب) غير جارية (٠,٤ مليون في عام ٢٠١٨، ما يماثل تقريباً عام ٢٠١٧).

٢٧- وتمثل المستحقات والسلف الجارية نسبة ٤,٠% من إجمالي الأصول، بالمقارنة بنحو ٦,٠% في عام ٢٠١٧. وهي تمثل، على النحو الوارد في الإيضاح ٢-٣، سلف للموظفين ومستحقات صادرة عن وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المبالغ المستحقة السداد الصادرة عن أنشطة توليد الإيرادات، مثل مبيعات المنشورات، واستئجار قاعات المحاضرات، والحيز المتاح للوفود.

٢٨- ويرد مبلغ قدره ٢,٢ مليون دولار كندي في حساب الأصول والخصوم الختامي عام ٢٠١٨ تحت عنوان "أخرى"، بزيادة بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (١,٧ مليون دولار كندي بزيادة بنسبة +٢٧,٥%). وأوردت الإدارة بياناً مفصلاً بهذه القيم في الإيضاح ٢-٣.

المخزونات

٢٩- في نهاية عام ٢٠١٨، قُيِّدَت مواد وإمدادات متعلقة بالمطبوعات والهدايا التذكارية والمواد المعفاة من الرسوم الجمركية بقيمة صافية قدرها ٠,٥٥ مليون دولار كندي، وذلك بزيادة قدرها ٠,١٧ مليون دولار كندي (+٤٤,٢%)، بالمقارنة بصافي قيمة ٠,٣٨ مليون دولار كندي عام ٢٠١٧. وترد تفاصيل المخزونات في الإيضاح ٢-٤ والقيم المسجلة في البيانات المالية تتعلق بالمطبوعات (٠,٣٧ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨) ومتجر السوق الحرة (٠,١٨ مليون دولار كندي).

٣٠- حصلنا على قوائم بأصناف المخزونات. وقمنا بالفحص المادي للمخزون على عينة من الأصناف المسجلة في المخزونات.

٣١- ونحن إذ نثمن الجهود التي بذلتها الإدارة من أجل تسجيل المنتجات والتوفيق بين حركتها، فإننا في اختبار أجريناه أثناء مراجعتنا، لاحظنا، كما في العام الماضي، نقاط ضعف محدودة تتعلق بالافتقار إلى الدقة في تسجيل وتحديث كميات فعلية. بيد أنه لم تُكتشف أي مشاكل كبيرة من شأنها أن تكون ذات تأثير في الحسابات في تاريخ الإقفال (٢٠١٨/١٢/٣١).

الأصول غير الجارية

٣٢- بلغ إجمالي الأصول غير الجارية ١١,٤ ملايين دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١، بزيادة مقدارها ٢,٤ مليون دولار كندي عن عام ٢٠١٧. ويرد أساس تقييم الأصول غير الجارية في السياسات المحاسبية (الإيضاح ١).

٣٣- يتألف هذا العنوان من: أ) "الممتلكات والمنشآت والمعدات" التي تبلغ قيمتها ٤,٤ ملايين دولار كندي وتمثل ٣٨,٤% من إجمالي الأصول غير الجارية (بلغت قيمتها ٢,٨ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧ وكانت تمثل

٣٠,٨٪ من إجمالي الأصول غير الجارية)؛ ب) "الاشتراكات المقررة المستحقة السداد من الدول الأعضاء"، التي تبلغ ٦,٠ ملايين دولار كندي (حوالي ٥٢,٢٪ من الأصول غير الجارية)؛ ج) "المستحقات المدينة والسلف" بقيمة ٠,٤ مليون دولار كندي (انظر الفقرة ٢٦)؛ د) "الأصول غير المادية" التي تبلغ ٠,٧ مليون دولار كندي، أي حوالي ٦,١٪ من إجمالي الأصول غير الجارية. ويرد توضيح للعناوين المذكورة أعلاه في الإيضاحات ٢-٥ و ٢-٢ و ٣-٢ و ٦-٢ من التقرير، على التوالي.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

٣٤- أظهر العنوان "الممتلكات والمنشآت والمعدات"، على النحو المبين أعلاه، قيمة صافية مقدارها ٤,٤ ملايين دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١ (٢,٨ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧) من التكلفة المرسلة من "الأثاث والتجهيزات"، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وتجهيزات المكاتب، والمركبات الآلية، والتحسينات المزمع إدخالها على الممتلكات المستأجرة، والآليات. وبلغت عمليات الاقتناء خلال العام ٢,٢ مليون دولار كندي، وبلغت قيمة الإهلاكات ٠,٦ مليون دولار كندي، وقد جرى تتبع القيم المتعلقة بالإهلاك في بيان الأداء المالي. وأوردت الإدارة وصفاً وتفصيلاً كاملياً في الإيضاح ٢-٥.

الأصول غير المادية

٣٥- بلغت قيمة الأصول غير المادية، في عام ٢٠١٨، مبلغاً قدره ٠,٧ مليون دولار كندي، وذلك دون تغيير عن عام ٢٠١٧؛ وجرى تتبع القيم المرتبطة بالاستهلاك في بيان الأداء المالي. ويرد بيان التفاصيل في الإيضاح ٢-٦.

الخصوم

٣٦- بلغ مجموع الخصوم ٤٩٤,٧ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٦١,٥ مليون دولار كندي (-١١,١٪) بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام ٢٠١٧ (٥٥٦,٢ مليون دولار كندي). وتتكون الخصوم من:

أ) *الخصوم الجارية* التي تبلغ ٣٤٣,٧ ملايين دولار كندي، ما يمثل ٦٩,٥٪ من مجموع الخصوم (كانت تمثل في عام ٢٠١٧ نسبة ٧٣,٦٪ بمجموع بلغت قيمته ٤٠٩,٥ ملايين دولار كندي)؛

ب) *الخصوم غير الجارية*، التي يبلغ مجموعها ١٥١ مليون دولار كندي، وتتكون فقط من الخصوم الأكتوارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين، بما يمثل ٣٠,٥٪ من مجموع الخصوم (كانت الخصوم غير الجارية في عام ٢٠١٧ تمثل حوالي ٢٦,٤٪ بمجموع بلغت قيمته ١٤٦,٧ مليون دولار كندي).

الخصوم الجارية

٣٧- كما ورد أعلاه، فقد بلغ مجموع الخصوم الجارية ٣٤٣,٧ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٦٥,٨ مليون دولار كندي (-١٦,١٪) بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ (٤٠٩,٥ ملايين دولار كندي)، وتتكوّن مما يلي:

أ) "إيرادات مسبقة" يبلغ مجموعها ٣٠٤,٩ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨ (٣٧٢ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧، بانخفاض بنسبة ١٨٪). وهذه تمثل حوالي ٨٨,٧٪ من الخصوم الجارية ونسبة ٦١,٦٪ من مجموع الخصوم، التي تتكون أساساً من التبرعات لمشاريع التعاون الفني (٢٧٤,٦ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨). ويرد أساس تقييم الإيرادات المسبقة في السياسات المحاسبية الرئيسية (الإيضاح ١). وقدمت الإدارة تفصيلاً لمكونات هذه القيم في الإيضاح ٢-٨؛

ب) "الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة"، سُجّلت بمبلغ ٢٩,٢ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨ (٢٨,٤ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧، بزيادة نسبتها ٢,٨٪)، ما يمثل ٨,٥٪ من الخصوم الجارية. وتقدم الإدارة وصفاً في هذا الخصوص في الإيضاح ٢-٩؛

ج) "استحقاقات الموظفين"، سُجِّلت بمبلغ ٧,٩ ملايين دولار كندي بزيادة قدرها ٠,٣ مليون دولار كندي (+٤,٠%) بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ (٧,٦ ملايين دولار كندي). انظر الفقرة المحددة أدناه للاطلاع على مزيد من الاعتبارات؛

د) "أرصدة للحكومات المتعاقدة/موردة الخدمات" التي تبلغ ١,٦ مليون دولار كندي وتمثل ٠,٥% من مجموع الخصوم الجارية (٠,٣% في عام ٢٠١٧).

الخصوم غير الجارية

٣٨- يرتبط مجموع الخصوم غير الجارية "باستحقاقات الموظفين" فقط؛ وقد بلغت ١٥١ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٤,٣ ملايين دولار كندي (٢,٩%) بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ (١٤٦,٧ مليون دولار كندي). ويرد أساس تقييم الخصوم غير الجارية في الإيضاح ٢-١٠. وعلاوة على ذلك، فوفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، قَدِّمت الإدارة تحليلاً لحسابية افتراضات الاتجاهات الواردة في الإيضاح ٢-١٠.

استحقاقات الموظفين

٣٩- ترد استحقاقات الموظفين في البيانات المالية تحت بند "الخصوم الجارية" بمبلغ ٧,٩ ملايين دولار كندي وتحت "الخصوم غير الجارية"، بقيمة قدرها ١٥١ مليون دولار كندي، على النحو الموجز في الجدول أدناه. بزيادة في إجمالي الخصوم (الجارية وغير الجارية) قيمتها ٤,٦ ملايين دولار كندي.

التباين ٢٠١٧-٢٠١٨		السنة (بملايين الدولارات الكندية)		الخصوم
%	بملايين الدولارات الكندية	٢٠١٧	٢٠١٨	
٣,٩%	٠,٣٠	٧,٦٤	٧,٩٤	الجارية
٢,٩%	٤,٣١	١٤٦,٦٩	١٥١,٠٠	غير الجارية
٣,٠%	٤,٦١	١٥٤,٣٣	١٥٨,٩٤	المجموع
المكونات				
٣,٣%	٤,٢٤	١٢٩,٣٣	١٣٣,٥٧	خطة ما بعد التقاعد (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)
٤,٥%	٠,٣٩	٨,٦٠	٨,٩٩	انتهاء الخدمة - العطلة السنوية
٠,١%	٠,٠٢	١٤,٢٠	١٤,٢٢	انتهاء الخدمة - استحقاقات العودة إلى الوطن
١,٨%	٠,٠٤-	٢,٢٠	٢,١٦	استحقاقات أخرى للموظفين خاصة بالخبراء الدوليين
		١٥٤,٣٣	١٥٨,٩٤	المجموع

٤٠- تفسر الإدارة، في الإيضاح ٢-١٠، الزيادة في إجمالي قيمة هذه الالتزامات مقترنة بالإفصاح، ويرد أساس تقييم الخصوم غير الجارية في السياسات المحاسبية (الإيضاح ١، الفقرات ٢٩-٣٢).

الخصوم الناتجة عن الاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والعطل والمنح

٤١- كما ورد في الجدول أعلاه، فإن الزيادة في القيمة الإجمالية لهذه الخصوم ناتجة بالكامل تقريباً عن الزيادة في "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (٤,٢ ملايين دولار كندي)"، بينما تقدمت بنود فرعية أخرى مجرد تقدم طفيف في نهاية عام ٢٠١٨ بالمقارنة بعام ٢٠١٧. وتعزى هذه الخصوم إلى خسائر أو مكاسب أكتوارية، وقام بحسابها خبير أكتواري اختارته الإدارة "أورون هيويت"، وفقاً لافتراضات الأكتوارية التي أبلغت عنها الإدارة في الإيضاح

٤٢- تأخذ هذه الافتراضات بعين الاعتبار عناصر مثل معدل الخصم على سندات الحكومة الكندية طويلة الأجل، ذات العائد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، (٢,٢٥٪، وكان ٢,٤٠٪ في عام ٢٠١٧)، وسعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي (١,٠٠ : ١,٣٦٥ في عام ٢٠١٨، وكان ١,٠٠ : ١,٢٦ في ٢٠١٧). وامثالاً للمعيار ٣٩ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد أفصحت الإدارة في الفقرة ٩٥ من الإيضاح ٢-١٠-٢ عن تحليل للحساسية يتعلق بمعدل الخصم.

٤٣- يتعين الأخذ بالاعتبار أنه باستثناء رفع سن التقاعد من ٦٢ إلى ٦٥ سنة (اعتباراً من ٢٠١٩/١/١)، فلم تُعتمد أي تدابير هيكلية أخرى للحد من العجز التمويلي الناجم عن الخصوم الأكتوارية. وقد رُوعي هذا الأمر في تحليل المتابعة الذي أجريناه في الملحق ١ من هذا التقرير.

٤٤- يتعين ان نُشير أيضاً إلى تقرير مراجعة الأداء الذي قدمناه إلى المجلس في عام ٢٠١٦ بشأن فعالية التدابير التي اتخذتها إدارة الإيكاو لخفض الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. واستناداً إلى الدراسة التي أجراها الخبير الأكتواري الذي اختارته الإيكاو، وبدعم من التحليل الذي أجراه خبراءنا الأكتواريون، فقد عالجتنا بعض النقاط التي قد تُضعف، في الأجل الطويل، من فعالية التدابير المقترحة لخفض خصوم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأصدرنا ثلاث توصيات نعتبرها غير مؤثرة في الحقوق المكتسبة.

٤٥- تعلقت التوصية الأولى على وجه الخصوص بإمكان تسديد قسط يتناسب مع حجم الراتب أو معاش التقاعد، بدلاً من القسط المرتبط بالوظيفة (من الفئة الفنيين أو فئة الخدمات العامة). ورأت التوصية الثانية أن التغطية الصحية العالمية للمتقاعد (المحمّلة على ميزانية الإيكاو) كانت باهظة الكلفة ولا ترتبط باحتياجات الخدمة؛ لذلك، فقد كان من المنطقي أن تضمن الإيكاو تغطية بلد الإقامة فقط.

٤٦- تعتبر الإدارة أن هاتين التوصيتين مُغلقتان بدافع أن "كلا الخيارين قد قويا بمعارضة قوية من ممثلي رابطة موظفي الإيكاو والمتقاعدين (الرابطة الكندية للموظفين المدنيين الدوليين السابقين (CAFICS)، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين (FAFICS)) نظراً لما لهم من تأثير في تقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والمشاركين. ورأى ممثلو الموظفين والمتقاعدين ذلك من المزايا المرتبطة بعملهم في الإيكاو وأنهم يتوقعون بقاءه دون تغيير في المستقبل. وعُرض هذا الموقف على المجلس في دورته الثامنة بعد المائتين ولاحظه المجلس". بيد أننا نعتبر أن هاتين التوصيتين لا تزالان "قائمتين" (يرجى الاطلاع على الملحق ١)

٤٧- كانت التوصية الوحيدة التي قبلتها المنظمة هي تلك المتعلقة بما يسمى حافز "الانسحاب الاختياري". ولكن نظراً لضآلة تأثير هذا التدبير، فقد أوصينا (التوصية رقم ٢٠١٦/٧ في التقرير الخاص بالبيانات المالية لعام ٢٠١٦) بإجراء دراسة أكتوارية جديدة بمجرد اعتماد "التدابير الحالية التي تنتظر فيها الإيكاو"، وذلك من أجل تقييم مدى وتوقيت تأثير الخصوم الأكتوارية في قدرة الإيكاو على الاستمرار كمنشأة عاملة.

٤٨- قُبِلت التوصية، بيد أنه أثناء المتابعة لتنفيذ توصياتنا السابقة، أشارت الإدارة إلى أن حافز "الانسحاب الاختياري لم يحظ بقبول موظفي الإيكاو، العاملين والمتقاعدين"، وبالتالي فلن يجري تنفيذها.

القيمة السلبية لصافي أصول الإيكاو تتأثر تأثراً بالغاً بالخصوم الأكتوارية. واستناداً إلى افتراضات الإيكاو، فإن قيمة الخصوم صحيحة جوهرياً.

٤٩- ويبين الجدول التالي اتجاه الخصوم غير الجارية خلال فترة تكليفنا كمراجع الحسابات الخارجي لدى الإيكاو، أي البيانات المالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛ كما نظرنا في البيانات المالية لعام ٢٠١٣ كمرجع.

البيانات المالية (بملايين الدولارات الكندية)						العام
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٥١,٠	١٤٦,٧	١٤٢,٤	١٤٩,١	١٤٧,٥	١٠٣,٠	الخصوم غير الجارية
٥٧,٨-	٦٥,٧-	٦٧,٥-	٨٧,٣-	٩٢,٣-	٥٨,٧-	صافي الأصول

٥٠- أول ما يبيته هذا الجدول بشكل واضح أن رفع سن التقاعد، الذي أثر في الافتراضات الأكتوارية، لم يكن له سوى تأثير ضئيل وفي الأجل القصير فقط كما أبرز خبراءنا الأكتuariون في إعادة حساباتهم (انظر الفقرة ٦٤ من تقريرنا الخاص بالبيانات المالية لعام ٢٠١٦). ومن ناحية أخرى، يمكننا أن نرى أنه حتى مع تراجع القيمة السلبية لصافي الأصول، ارتفعت قيمة الخصوم غير الجارية.

٥١- بلغت قيمة الخصوم غير المتداولة ١٥١ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل ٣٠,٥% من إجمالي الخصوم (٤٩٤,٧ مليون دولار كندي)، ولذلك كان لها تأثير قوي في صافي أصول الإيكاو. وعلاوة على ذلك، ينبغي اعتبار أن مبالغ البيانات المالية للإيكاو تتأثر تأثيراً كبيراً بمعاملات إدارة التعاون الفني؛ ولذلك، فإذا نظرنا في الخصوم الأكتوارية في سياق البرنامج العادي فقط، فسيكون تأثيرها أكثر أهمية.

٥٢- من الناحية الواقعية، فبالنظر إلى النتائج المستمدة من الملاحظة ٥-٢ (الإبلاغ القطاعي)، يبلغ مجموع أصول الإيكاو ٤٣٦,٩ مليون دولار كندي، تتضمن ٢٨٥,٢ مليون دولار كندي أصولاً من أجل "أنشطة مشاريع التعاون الفني"، بينما يبلغ إجمالي أصول الأنشطة العادية ١٥٣,٤ مليون دولار كندي. ويبلغ مجموع الخصوم ٤٩٤,٧ مليون دولار كندي، تضمن ٢٨٥,١ مليون دولار كندي خصوصاً من أجل "أنشطة مشاريع التعاون الفني"، بينما بلغ إجمالي خصوم الأنشطة العادية ٢١١,٣ مليون دولار كندي. وهذا يعني من واقع البيانات المالية للإيكاو أن أنشطة إدارة التعاون الفني محايدة نوعاً ما، ويعني أيضاً أن القيمة السلبية للأصول الصافية للإيكاو تتألف بالكامل من البرنامج العادي.

٥٣- نحن على دراية بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/73/662، الذي يوصي باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) "الإبقاء على إجراءات الدفع أولاً بأول لتمويل التزام الأمم المتحدة المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة لمن يُعيّن من الموظفين قبل ٢٠٢٢/١/١؛

(ب) تمويل الالتزام المتعلق بمن يُعيّن من الموظفين اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ من خلال خصم من كشوف المرتبات في حدود ٥,٣٥% من كتلة المرتبات وإنشاء احتياطي مالي مخصص".

٥٤- من الجدير بالذكر، كما هو محدد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/73/662 ذاته (التوصيات المتعلقة بتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة فقط"، أن هذه الإجراءات تخص الأمانة العامة للأمم المتحدة فقط في الوقت الراهن.

٥٥- فإذا كان بوسعنا تصور وجود أحكام مماثلة للإيكاو، أو حتى اعتبار مثل هذه الأحكام كخطوة إيجابية، فيجب علينا أن ندرك حقيقة أنه، في سياق النمو الاسمي الصفري (كما في الإيكاو)، ينبغي تحليل تأثيرها المحتمل، لا سيما في الأجلين القصير والمتوسط، بالارتباط مع الإمكانية الفعلية للتعيينات الجديدة.

٥٦- يجب على المجلس والجمعية العمومية إيلاء اهتمام لهذا المنظور، قبل النظر في استراتيجية تمويلية للإيكاو على غرار تلك التي اعتمدها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي الواقع، فقد استندت الإجراءات التي أوصى بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى دراسة أكتوارية محددة أجريت من أجل هذا الغرض.

٥٧- بعد الدراسة الأكتوارية الكاملة التي أجريت تنفيذاً لتوصيتنا ٣/٢٠١٤، اعتمدت الإيكاو بعض التدابير، مثل رفع سن التقاعد وغير ذلك من التدابير الثانوية التي ليس لها سوى تأثير محدود في تمويل التزامات برنامج التأمين

الصحي بعد انتهاء الخدمة. ولم تُقبل أي تدابير أخرى للحد من نقص التمويل (انظر الفقرات ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ أعلاه). ولهذا السبب، فلدينا رأي مفاده أنه ينبغي تقييم أي تدبير ممكن آخر بواسطة دراسة أكتوارية أخرى من أجل تحليل التأثير الحقيقي في البيانات المالية للإيكواو في السيناريو القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل.

التوصية رقم ٣

٥٨- نوصي بأنه عند النظر في وضع استراتيجية تمويلية من أجل الخصوم الأكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ينبغي تقييم أي تدابير محتملة بدراسة أكتوارية جديدة من أجل تحليل مدى ملاءمتها لإحداث تأثير إيجابي في الميزانية العادية للإيكواو في السيناريو القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل.

اقتراح الأمانة العامة وتعليقاتها

التوصية مقبولة جزئياً. يخضع وضع استراتيجية تمويلية جديدة في المستقبل لإتاحة الأموال. ولا يمكن للإيكواو أن تُجري أي دراسة أكتوارية جديدة لتقييم أي تدابير محتملة ما لم يكن التمويل الكافي متاحاً.

٥٩- نذكر بأن الرسالة الموجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس فريق خبراء المراجعين الخارجيين لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد تضمنت موجزاً لما خلص إليه فريق الخبراء من استنتاج جاء نصه على النحو التالي: "لاحظ فريق الخبراء أن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين تؤثر تأثيراً كبيراً في القيمة الصافية والصحة المالية لهيئات الأمم المتحدة. ولا يزال من الضروري أن تُفصح البيانات المالية عن هذه الالتزامات بدقة وشفافية. فهذا يُمكن الأجهزة الإدارية من اتخاذ قرارات فعّالة تُمكنها من مواصلة استعراض مدى ملاءمة استراتيجياتها التمويلية طويلة الأجل التي تتباين من هيئة لأخرى. ومع التسليم بأهمية العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مناغمة الافتراضات الأكتوارية واستجابة المنظومة للمعايير المحاسبية المنقحة، فإن الفريق يوصي بأن يكون لهيئات الأمم المتحدة استراتيجية تمويلية طويلة الأجل من أجل هذه الالتزامات".

٦٠- وفيما يتعلق بهذا الجانب، نذكر أيضاً بما كتبناه في الفقرة ٥٣ (والجدول التالي) من تقريرنا الأول لمراجعة الحسابات في العام المالي ٢٠١٤، حيث نظرنا في خمسة عوامل محتملة من أجل الحد من النقص في التمويل. وترد أدناه هذه الفقرة والجدول:

٥٣- في رأينا، التدابير العلاجية ضرورية؛ نلاحظ أن هناك أساساً خمسة "عوامل" لتمويل الالتزامات، وبالتالي لتعويض الأصول الصافية السلبية.

جهة الاختصاص بالقرار	الجهة المبادرة	فئة العوامل عوامل تمويل الخصوم
المجلس		(١) زيادة مستوى اشتراكات الدول الأعضاء
المجلس	الإدارة	(٢) زيادة مستوى المدخرات الداخلية، من خلال تخفيض نفقات محددة تتصل بالموظفين والعمليات، وتحويلها إلى وسيلة تمويل؛
المجلس	الإدارة	(٣) زيادة مستوى الإيرادات الأخرى من الميزانية العادية
		تحتج المنظمة إلى موافقة المجلس على تحويل

العائدات الإضافية لتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.		
		عوامل إدارة الخصوم:
الأمين العام بناء على توصية لجنة التأمين على الصحة والحياة.	الإدارة	٤) زيادة اشتراكات الموظفين في نظام التأمين الصحي.
الأمين العام بناء على توصية لجنة التأمين على الصحة والحياة.	الإدارة	٥) خفض مستوى الفوائد التي يكفلها نظام التأمين الصحي الحالي.

٦١- وفيما يتعلق بهذا الجزء من تقريرنا السابق لمراجعة الحسابات في العام المالي ٢٠١٤، تجدر الإشارة إلى أننا أصدرنا أيضاً التوصية رقم ٢ والاقتراح رقم ٤، المقترحين أدناه:

٥٤- نظراً لأن هناك حاجة إلى تدابير علاجية، يمكن أن ينظر المجلس في هذه العوامل: وفي حين أن العامل الأول لا يدخل بالكامل في نطاق اختصاص الإدارة، فإننا نوصي الإدارة، كجزء من اختصاصها، بتناول العوامل الأخرى مع المجلس.

الاقتراح رقم ٤

٥٦- نقترح على الإدارة، بما أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير علاجية، أن تحدد بصورة شاملة مجموعة من العوامل والعوامل الفرعية مقدماً، من أجل تحديد الأكثر ملاءمة من بينها للحد من نقص التمويل على المدى الطويل.

٦٢- إننا نعتبر أن التوصية رقم ٢ لا تزال قائمة، وسندكرّ بها؛ وقد اعتبرنا، في العام الماضي، أن الاقتراح رقم ٤ "مُغلق"، وذلك بسبب إصدار التوصية المذكورة رقم ٢٠١٦/٧. ومن الناحية الواقعية، فحتى بالنظر إلى الوضع الراهن، فإن هذه التوصية تعتبر "مُعلقة" لأنها لن تُنفَّذ "كما هي" (يرجى الاطلاع على الفقرة ٤٨ أعلاه)، وقد أُدرج مضمونها في التوصية الجديدة رقم ٣.

٦٣- وبعد خمس سنوات، في ظل الوضع الراهن، فلا تزال ملاحظتنا صالحة، وكذلك الفقرة ٦٢ من تقريرنا الأول (مراجعة الحسابات في العام المالي ٢٠١٤)، وذلك على النحو التالي:

٦٢- **نستريعي انتباه المجلس** للنظر في العوامل الثلاثة الأولى المذكورة في الفقرة ٥٢ وكيفية تأثيرها على نتيجة "الدراسة الأكتوارية الكاملة"؛ وستتيح هذه الدراسة معلومات للمجلس بشأن السيناريو الأنسب لضمان السلامة المالية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وللحد إلى أقصى قدر ممكن من التأثير على النشاط الأساسي للمنظمة. (انظر أيضاً التوصية رقم ٢ في هذا الصدد).

استناداً إلى افتراضات الإيكابو، فإن قيمة الخصوم صحيحة إلى حد كبير

٦٤- يقع اختيار الافتراضات الأكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. وفيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية، فإن مراجع الحسابات الخارجي يتحقق من معقوليتها واتساقها مع المعيار ٣٩ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومع السنوات السابقة، ويصادق عليها.

٦٥- أجرى فريقنا الأكتواري استعراضاً للافتراضات الرئيسية المتعلقة بسنة ٢٠١٨، التي نُوقِشت مع الإدارة. ووجدنا أن هذه الافتراضات متماشية مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية ومتسقة أيضاً مع البيانات المتاحة لدى الإيكابو في وقت مراجعتنا للحسابات، وصادقنا عليها.

٦٦- للاضطلاع بعملهم، فقد قام خبراءونا الأكتواريون بإعادة حساب التقييمات التي أعدها الخبير "أوون هيويت" المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والعطلات السنوية ومنحة العودة إلى الوطن؛ كما أجرؤا تحليلاً متعمقاً لجميع التقييمات والافتراضات الأكتوارية من أجل استعراض معقوليتها والخوارزميات التي استخدمها

"أورن". ووفرت الإدارة وخبرائها التعاون والمساعدة الكاملين لخبرائنا الأكتواريين.
-٦٧ كشف عمل خبرائنا الأكتواريين أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير.

صافي الأصول

-٦٨ يضم صافي الأصول العجز والاحتياطيات المتراكمين لدى المنظمة في نهاية العام. ففي عام ٢٠١٨، أسفر صافي الأصول عن قيمة سالبة مقدارها -٥٧,٨ مليون دولار كندي، بتحسّن قدره ٧,٩ ملايين دولار كندي (١٢%) بالمقارنة بمبلغ -٦٥,٧ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٧. ويرجى الرجوع إلى الفقرة ٦٢- للاطلاع على التفسير.

-٦٩ يرد شرح لجميع حركات صافي الأصول في مختلف البيانات والإيضاحات الواردة في تقرير التشغيل المالي، لا سيما ما يلي:

- (أ) البيان الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين فائض الفترة (٧,٦ ملايين دولار كندي)؛
(ب) البيان الثالث "بيان التغيرات في صافي الأصول" الذي تظهر فيه الحركات كلا على حدة؛
(ج) الإيضاح ٢-١٢ الذي تكشف فيه الإدارة عن تفاصيل تكوين الاحتياطيات.

بيان الأداء المالي في عام ٢٠١٨

-٧٠ أظهر هذا البيان إيرادات ومصروفات المنظمة مصنّفة ومُفصّلًا عنها ومعرضة على أساس ثابت من أجل شرح صافي العجز أو الفائض للسنة. وأسفرت نتيجة الفترة عن فائض قدره ٧,٦ ملايين دولار كندي.

الإيرادات

-٧١ بلغ إجمالي الإيرادات ٣٢١,٥ مليون دولار كندي، ما يمثل زيادة بقيمة ٤٩,١ مليون دولار كندي (١٨%) بالمقارنة مع عام ٢٠١٧ (٢٧٢,٤ مليون دولار كندي)، وكانت روافد هذه الإيرادات كما يلي:

(أ) "مساهمات من أجل اتفاقات المشاريع" بقيمة ١٦٩,٤ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨ وتمثل ٥٢,٧% من إجمالي الإيرادات؛ وقد زادت هذه المساهمات بنسبة ٣٠% عن عام ٢٠١٧ (١٣٠,٤ مليون دولار كندي)؛

(ب) "الأنصبة المقررة"، التي تبلغ ٩٨,٤ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل نسبة ٣٠,٦% من إجمالي الإيرادات، أي بتراجع نسبته ٢,٦% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (١٠١ مليون دولار كندي)؛

(ج) "الأنشطة الأخرى المدرة للإيرادات"، التي بلغت ٢٥,٥ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، وتمثل ٧,٩% من إجمالي الإيرادات، أي بزيادة نسبتها ١٣,٧% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (٢٢,٥ مليون دولار كندي)؛

(د) "مساهمات طوعية أخرى" بمجموع ١٤,٥ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل نسبة ٤,٥% من إجمالي الإيرادات، أي بزيادة نسبتها ٩,٤% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (١٣,٣ مليون دولار كندي)؛

(هـ) "إيرادات الرسوم الإدارية" و"الإيرادات الأخرى" التي بلغت قيمتهما معاً ١٣,٦ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل نسبة ٤,٢% من إجمالي الإيرادات، أي بزيادة نسبتها ١٥٧,٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (٥,٢ ملايين دولار كندي).

-٧٢ لم تكشف مراجعتنا عن أي إشكالات رئيسية؛ وقد كشفت الإدارة عن بيان تفصيلي في الإيضاح ٣-٢.

النفقات

٧٣- بلغ إجمالي النفقات ٣١٣,٩ مليون دولار كندي، بزيادة قدرها ٤٢,٧ ملايين دولار كندي (١٥,٨%)، بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (٢٧١,٢ مليون دولار كندي). وكانت أوجه هذه النفقات كما يلي:

(أ) "رواتب الموظفين واستحقاقات العاملين"، التي بلغ مجموعها ١٧٣,٦ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل ٥٥,٣% من مجموع النفقات، أي بتراجع بلغت نسبته ٠,٤% عن عام ٢٠١٧ (١٧٤,٣ مليون دولار كندي)؛

(ب) "اللوازم والمواد الاستهلاكية وغيرها" التي بلغت ١٠١,٤ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨ وتمثل ٣٢,٣% من مجموع النفقات، أي بزيادة بلغت نسبتها ٩٠,٢% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (٥٣,٣ مليون دولار كندي)؛

(ج) "نفقات التشغيل العامة" بقيمة ١٧,٩ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، وتمثل ٥,٧% من مجموع النفقات، وهي مماثلة لنظيرتها في عام ٢٠١٧؛

(د) "السفر"، بمجموع ١٥,٧ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨، ويمثل ٥,٠% من مجموع النفقات، بزيادة نسبتها ٢,٦% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (١٥,٣ مليون دولار كندي)؛

(هـ) "الاجتماعات والتدريب والنفقات الأخرى"، بلغ مجموعها معاً ٥,٤ ملايين دولار كندي في عام ٢٠١٨، ما يمثل ١,٧% من مجموع النفقات، أي بتراجع نسبته ٤٨% بالمقارنة بعام ٢٠١٧ (١٠,٤ ملايين دولار كندي).

المشتريات

٧٤- تمثل مشتريات الإيكاو ومكاتبها الإقليمية جزءاً من النفقات مقابل الميزانية التي سبق تحليلها في الفقرة أعلاه، ووردت تحت بنود "اللوازم والمواد الاستهلاكية وغيرها"، و"نفقات التشغيل العامة"، و"الاجتماعات"، و"التدريب".

عدم وجود "إرشادات رئيسية" في النظام المالي والقواعد المالية

٧٥- أجرينا خلال شهري فبراير ومارس عام ٢٠١٩ عملية مراجعة أداء صدر بحقها تقرير خاص بشأن "كفاءة وفعالية قسم خدمات المشتريات في الإيكاو"، واعتمده ديواننا يوم ٢٨/٣/٢٠١٩.

٧٦- وقد أصدرنا في هذا التقرير ست توصيات وافقت عليها الأمانة العامة بدرجة كبيرة، وهي توصيات عالجت أيضاً بعض أوجه الضعف المتصلة بهيكل وظيفة المشتريات ذاتها.

٧٧- بالإضافة إلى التوصيات الصادرة في ذلك التقرير الخاص، فقد وجدنا، أثناء مراجعتنا للحسابات، أن النظام المالي للإيكاو لا يتضمن المبادئ العامة من أجل المشتريات.

٧٨- تخضع المشتريات في منظومة الأمم المتحدة بشكل عام للنظام المالي والقواعد المالية المحددة في كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة.

٧٩- ومن الممارسات العامة المتبعة داخل منظمات الأمم المتحدة أن تخضع فرادى أطر المشتريات لديها للأنظمة والقواعد المالية المحددة في كل منظمة، وهي قد تتباين فيما بينها في التفاصيل. وكثيراً ما تُترجم أيضاً الأنظمة والقواعد المختلفة إلى مجموعات مختلفة من سياسات وإجراءات وممارسات مشتريات تختص بكل منظمة وبولايتها.

٨٠- وتوفر الأنظمة المالية والقواعد المالية الإطار اللازم للسياق الإداري الذي تُجرى فيه عمليات الشراء. وعادة ما تحدد هذه الأنظمة والقواعد المالية إرشادات رئيسية من أجل المشتريات، وأنواع أدوات الشراء وتقييمات عمليات

الشراء، وأولوية المناقصة التنافسية مع الاعتراف بالحالات التي قد لا تتحقق فيها مصلحة المنظمة على أفضل نحو.

٨١- وعادة ما تنص الأنظمة المالية والقواعد المالية بشكل واضح على مبدأ الاختيار من خلال مناقصة تنافسية. كما تشير إلى الشروط التي قد تبرز التخلي عن عملية المناقصة التنافسية لصالح التعاقد المباشر، حيثما يعتبر ذلك في مصلحة المنظمة، شريطة أن يكون التبرير مدعوماً بأدلة واضحة على أن المناقصة لا توفر حلاً فعلياً.

التوصية رقم ٤

٨٢- لاحظنا، خلال مراجعتنا للحسابات، أن النظام المالي للإيكاو (الطبعة السادسة عشرة - ٢٠١٧) لا يشير إلى أي قواعد ومبادئ لعمليات الشراء، ولذلك فإننا نوصي بتعديله من أجل الامتثال لأفضل الممارسات المتبعة لدى الأمم المتحدة.

اقتراح الأمانة العامة وتعليقاتها

التوصية مقبولة جزئياً.

فمدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو المعمول بها حالياً توفر بالفعل تفاصيل بشأن المبادئ والإرشادات العامة للمشتريات التي يتعين اتباعها، وترى الأمانة العامة أن إدراج المعلومات ذاتها في النظام المالي للإيكاو سيشكل ازدواجاً. وتجدر الإشارة إلى أنه لدى مختلف وكالات الأمم المتحدة ممارسات مختلفة فيما يتعلق بإدراج المعلومات المتعلقة بالمشتريات في نظمها المالية وقواعدها المالية، ولا يوجد توافق في الآراء بشأن أيها الأفضل.

وقد خططت الأمانة العامة لإجراء استعراض شامل للنظام المالي في الثلاث سنوات القادمة. وستقوم في إطار هذا الاستعراض بتقييم الاحتياجات وأفضل السبل لإدراج الإشارات إلى المشتريات في نظامها المالي وقواعدها المالية، مع الأخذ في الاعتبار للممارسات المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة.

استخدام المصدر الوحيد في الإيكاو

٨٣- في الوقت الراهن، ووفقاً للمادة ١-٥ من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو، تُسند مهام المشتريات في الإيكاو إلى مدير إدارة التعاون الفني.

٨٤- ويتولى قسم المشتريات المسؤولية عن شراء المعدات والسلع والخدمات من أجل تلبية احتياجات مشاريع التعاون الفني وجميع مشتريات الإيكاو ومكاتبها الإقليمية.

٨٥- ومنذ عام ٢٠١٥، بلغت مشتريات إدارة التعاون الفني ٢٩٣,٦٧ مليون دولار أمريكي. كان نصيب عقود المصدر الوحيد منها ٨٢,٨٤ مليون دولار أمريكي، ما يمثل نسبة ٢٨٪ من إجمالي المشتريات، أبرمتها دول استناداً إلى الحاجة إلى التوحيد أو التوافق مع معدات أخرى وفقاً للمادة ٦-٦، النقطة (ج) من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المصدر الوحيد يسير في اتجاه تنازلي، فقد بلغت نسبته ١٢٪ في عام ٢٠١٨ من إجمالي جميع مشتريات إدارة التعاون الفني.

٨٦- وكما سبق أن أشار إليه تقرير المراجعة الداخلية لحسابات المشتريات لمشاريع التعاون الفني (IA/2018/3)، فإن الحاجة إلى التوحيد أو التوافق تمثل مبرراً مشروعاً للشراء على أساس المصدر الوحيد.

٨٧- ومع ذلك، فإذا كان العقد الممنوح وفقاً لإجراء تنافسي (أو على أساس المصدر الوحيد) متبوعاً بعقود متعددة ممنوحة على أساس المصدر الوحيد للمورد ذاته، دون أي حدود تتعلق بالمبلغ أو المدة، فثمة مخاطرة كبير من أن تكون المنافسة بين الموردين مقيدة. وتلك ممارسة يمكن أن تؤدي إلى إساءة استخدام العقود الممنوحة على

أساس المصدر الوحيد، ما يمكن أن يخلق حالة من الاحتكار، حتى في وجود المزيد من الموردين في السوق.

التوصية رقم ٥

٨٨- من أجل تفادي مخاطر وقوع حالات احتكار وتجاوز الإجراءات التنافسية، فإننا نوصي بالتحقق، عند التقدم بطلبات شراء من مصدر وحيد، من استناد الاستثناء إلى الحاجة إلى التوحيد أو التوافق، وذلك من أجل التأكد من أنه مبررٌ على النحو المناسب عند التذرع بالتوحيد للإشارة إلى أنه لا يمكن الحصول سوى على مورّد واحد فقط. وبمقتضى هذا الاستثناء للمورّد ذاته، ينبغي مراعاة العمر الاستهلاكي للمعدة في سياق عملية الشراء.

اقتراح الأمانة العامة وتعليقاتها

التوصية مقبولة.

إجراءات المشتريات في الإيكاو

٨٩- وفقاً للمادة ١-٣ من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو، يتعين استحداث إجراءات تفصيلية للمشتريات وإدراجها في دليل إجراءات المشتريات.

٩٠- وقد لاحظنا، أثناء مراجعتنا للحسابات، أن إجراءات المشتريات نافذة، غير أنها غير مُدرجة في دليل إجراءات المشتريات.

الاقتراح رقم ١

٩١- لذلك فإننا نقترح إدراج إجراءات المشتريات الحالية في دليل إجراءات المشتريات على النحو المتوخى في المادة ١-٣ من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو.

مقتضى ج ٤ الألية بوضع ل د هـ كة ٤٤

الاقتراح مقبول. وتحدد إجراءات الشراء المُفصّلة المطبقة بالفعل جميع المتطلبات الإجرائية التي تحددها مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو من أجل الاضطلاع بمهمة الشراء والامتثال. وهذه الإجراءات متوافقة مع معيار الجودة (الأيزو) (ISO 9001:2015)، وسيجري ربطها بالمدونة وتجميعها في شكل دليل.

شؤون الموظفين

٩٢- استعرضنا عينة من إيصالات صرف الرواتب تتعلق بمختلف فئات الموظفين (فئة الخدمات العامة وفئة الفنيين) من المقر والمكاتب الإقليمية والمواقع الميدانية. وقمنا بفحص مدى دقة المبالغ المُسجّلة في كشوف الرواتب مقابل حزمة المكافآت الحالية، وسعينا للحصول على أدلة في الملفات الشخصية بشأن أي بدلات ممنوحة، ولم يكشف فحصنا الموضوعي عن وجود أي خطأ أو قضايا رئيسية، وبالتالي فإننا نعتبر أننا حصلنا على تأكيد معقول بأن القيم المُسجّلة في الحسابات صحيحة.

٩٣- وفيما يتعلق بإيصالات صرف رواتب الفئات الفنية، فقد طُلب في العام الماضي تحديث تسجيل هيكل الرواتب الجديد للفئة (IP) ذي الثلاث عشرة درجة الذي اعتمد اعتباراً من ٢٠١٧/١/١. وقد تأكدنا من أنه قد أُدرج في النظام في عام ٢٠١٨ المستويان الجديدان (PP1 و PP2) للمستويات من P1 إلى P4 للموظفين الذين يتجاوزون الحد الأقصى للرواتب وفقاً لجدول الرواتب الموحد.

- ٩٤- ركز اهتمامنا في السنوات القليلة الماضية على ثلاث مسائل تتعلق بإدارة شؤون الموظفين، وهي تحديداً مركزية كشف الرواتب، وعملية موازنة القواعد المتعلقة بشؤون الموظفين، وتحويل سجلات الموظفين إلى سجلات رقمية. وفي شهر أغسطس ٢٠١٨، قدمت إدارة الشؤون الإدارية والخدمات (ADB) إلى الأمانة العامة تحليلاً لمناغمة قواعد النظام الإداري للموظفين، وذلك بمشورة من إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية (LEB).
- ٩٥- حصلنا على إصدار شهر نوفمبر ٢٠١٨ من الاقتراح المتعلق بالموازنة المذكورة، فضلاً عن ملف جداول الإكسل الذي يقارن بين مدونة قواعد الخدمة الخاصة بالإيكو والنظام الإداري لموظفي الإيكو والنظام الأساسي لموظفي الخدمات الميدانية والاختلافات المستمرة فيما بين هذه الأنظمة. وفي معظم الحالات، كانت هذه الاختلافات مبررة بشكل كامل نتيجة لاختلاف الأوضاع (مثل قصر فترة الاختبار، وعدم وجود تأمين صحي بعد انتهاء الخدمة، وما إلى ذلك).
- ٩٦- وفي شأن "حافز التوظيف"، فقد قمنا بمراجعة القواعد الجديدة للتأكد من امتثالها لجميع المبادئ وأفضل الممارسات ذات الصلة. ونقر بأن الاعتراف بسلطة الأمانة العامة منصوص عليه حالياً في القاعدة ٣-٩ وبأنها يلبي متطلباتنا.
- ٩٧- نحن نعتبر أن تعيين موظفي المشاريع الوطنية مجالاً يتعين إخضاعه للإشراف بأقصى قدر من الاهتمام نظراً لطبيعته المحفوفة بالمخاطر. ومع التسليم بالجهود المبذولة لتعزيز إشراف إدارة التعاون الفني على عملية توظيف الموظفين الوطنيين، فإننا ندعو إلى الحفاظ على الكفاءة البالغة لهذا الإشراف.
- ٩٨- وتجدر الإشارة إلى أن تنسيق إدارة الموظفين بين الموارد البشرية المركزية وإدارة التعاون الفني، وإن لم تكن يكتسي الصبغة الرسمية الكافية، فإنه نافذ حالياً ولا يمثل نقاط ضعف ذات صلة في الظروف العادية.

الإبلاغ القطاعي

- ٩٩- يرد الإبلاغ القطاعي في الإيضاح ٥ من البيانات المالية للعام ٢٠١٨. والهدف من هذه التجزئة حسب القطاع هو الكشف عن المركز المالي والأداء المالي وتخصيص نفقات مباشرة إلى القطاعات ذات الصلة. وتتضمن المنهجية أيضاً توزيعاً للمصروفات والإيرادات، يستند في المقام الأول إلى القطاعات المختلفة، التي يطلق عليها الأنشطة العادية ومشروع التعاون الفني.

بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

- ١٠٠- يوضح البيان الثالث "بيان التغيرات في صافي الأصول" الحركات التي جرت خلال العام، التي تنتهي برصيد سالب مقداره ٥٧,٨ مليون دولار كندي في ٢٠١٨/١٢/٣١. ويعزى التحسن في صافي الأصول السلبية إلى التغير في المكاسب الأكتوارية وإلى فائض السنة.
- ١٠١- وترد استنتاجات مراجعتنا المتعلقة بصافي الأصول السلبية في الفقرات ذات الصلة "باستحقاقات الموظفين".

بيان التدفقات النقدية

- ١٠٢- يحدد هذا البيان مصادر التدفقات النقدية، والبنود التي أنفقت عليها النقود خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والرصيد النقدي في تاريخ التقرير.
- ١٠٣- ففي عام ٢٠١٨ أبلغت الإيكو عن تدفق نقدي بمقدار -٣٧,٤ مليون دولار كندي من الأنشطة التشغيلية، وهي حصيلة سلبية، بينما كانت إيجابية في عام ٢٠١٧ (٤٠,٦ مليون دولار كندي). وترجع هذه القيمة أساساً إلى انخفاض الإيرادات المسبقة، ويبين التفصيل الوارد في الإيضاح ٢-٨ الانخفاض في "التبرعات لمشاريع التعاون الفني"، التي تمثل إيرادات تبرعات مخصوماً منها النفقات ذات الصلة في نهاية السنة. يرجى الرجوع أيضاً إلى الفقرة ٣٧ النقطة (أ) أعلاه.

١٠٤- أما صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (٥,٦ ملايين دولار كندي) فقد أظهر اختلافاً موجباً بالمقارنة بعام ٢٠١٧، وذلك بسبب ارتفاع كل من إيرادات الفوائد وانخفاض اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية.

١٠٥- وأظهرت النتيجة الصافية في السيولة النقدية ومعادلات السيولة النقدية تراجعاً قدره ٣٤,١ مليون دولار كندي في عام ٢٠١٨. وقمنا بفحص البنود المدخلة باختيار عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات المختارة مدعومة بشكل صحيح بالوثائق. وبالتالي فقد تم التحقق من بيان التدفقات النقدية وتأكيدده.

بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

١٠٦- تم تقديم البيان الخامس "مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١" وفقاً للمعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يتطلب إدراج هذه المقارنة، الناشئة عن تنفيذ الميزانية ذاتها، في البيانات المالية. كما يتوخى هذا المعيار الكشف عن أسباب الاختلافات الجوهرية بين الميزانية والمبالغ الفعلية. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن البيان الخامس في الإيضاح ٤.

١٠٧- وكما ذكر سلفاً (يرجى الاطلاع على النقطة قبل الأخيرة من قائمة التعداد النقطة الواردة في الفقرة ١ أعلاه)، فتتفيداً لتوصيتنا رقم ١٥ بشأن البيانات المالية لعام ٢٠١٦، أصبحت البيانات المالية مؤلفة من البيان الخامس- ألف، الذي يبين أيضاً الأموال المُبلغ عنها تحت بند "الأنشطة العادية والميزانيات المتاحة للجمهور" (صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية).

متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

١٠٨- وكالمعتاد، ينتهي تقريرنا المطول بجدولي المتابعة (الملحقين ١ و ٢) اللذين يوجزان الوضع الراهن لتنفيذ التوصيات والاقتراحات الصادرة في تقاريرنا السابقة، ليس فقط في التقارير المالية، وإنما في التقارير الخاصة أيضاً.

١٠٩- وعلى الرغم من تقديرنا لما أبدته الإدارة من تعاون، فإننا نذكّر بأنه لا يمكن تقييم حالة التنفيذ إلا من جانب المراجع الخارجي؛ وقد نوقشت هذه المسألة بطبيعة الحال وعُرضت بشفافية على الإدارة.

١١٠- لن يُعاد إدراج التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مُغلقة" هذه السنة في تقرير المراجعة للعام القادم، إلا إذا كانت في حاجة إلى متابعة سنوية.

الملحق ١ — متابعة لتوصياتنا الصادرة في تقاريرنا السابقة

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
مُغلقة	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: دخل التقرير الموحد الجديد حيز النفاذ اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٨. ويجري إرساله على أساس شهري إلى المقر مع قائمة مراجعة دفتر النقدية الجديدة التي تبيّن شرط التوقيع المزدوج. وقد نفّدت جميع مشاريع التعاون الفني هذا الشرط.	التوصية مقبولة. لدى الخزانة الآن قائمة مراجعة تُستخدم في كل مرة يجري فيها معالجة دفتر النقدية. وسنقوم بتحديث هذه القائمة لتعكس شرط الموافقة المزدوجة التوقيع. وبالإضافة إلى ذلك، سنضيف خانة إلى القائمة لبيان ما إذا كنا قد اتصلنا بإدارة التعاون الفني لتوضيح طبيعة بعض النفقات. ويجري في الوقت الحاضر إرسال رسائل بالبريد الإلكتروني إلى إدارة التعاون الفني كممارسة رسمية ولكن هذا الإجراء غير مدرج في القائمة المرجعية الحالية. ويجري حالياً تحديث هذه القائمة المرجعية، وسيوقع عليها الموظف المسؤول عن المصادقة لإرفاقها بالتسوية المصرفية الشهرية.	بغية تعزيز الضوابط على السيولة النقدية وتدعيماً للمساءلة، فإننا نوصي بأن تقدم الإدارة أدلة على وجود ضوابط، مدعومة بوثائق ذات صلة، على السيولة النقدية الموجودة لدى المكاتب الميدانية والإقليمية، وذلك عن طريق إجراء عملية تسوية شهرية، مع التأكيد أيضاً على أهمية التوقيع المزدوج من جانب الموظفين المسؤولين عن إعداد التقارير والمسؤولين.	٢٠١٧/١
مُغلقة	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: نظراً لتولّي قسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة تنفيذ جميع عمليات اقتناء المباني، بينما تتولّى وحدة الرقابة على الممتلكات المسؤولية عن شطب هذه الأصول، فمن المقترح إخراج وحدة الرقابة على الممتلكات من تبعيتها لقسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة. وبينما تتولّى إدارة الشؤون الإدارية والخدمات الإشراف الإداري على جميع أقسامها، فإنها لا تشارك في أي اقتناء مباشر للأصول. ونظراً لعدم وجود أي مكتب مناسب غير تابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات يمكنه	التوصية مقبولة. وسوف تسعى المنظمة إلى إيجاد حل مناسب من أجل الامتثال لمتطلبات الفصل بين الواجبات، حيث يظل اقتناء الأصول المرتبطة بالأصول الإدارية تحت سيطرة قسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات، بينما تُجرّد إدارة الشؤون الإدارية والخدمات من المسؤولية عن التصرف في الأصول وشطبها.	تفادياً لاحتمال تضارب المصالح، فإننا نوصي بالتالي بعدم جمع مدير إدارة الشؤون الإدارية والخدمات في الوقت ذاته بين المسؤولية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن اقتناء الأصول وعن التصرف فيها/ شطبها.	٢٠١٧/٢

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
			تولّي المسؤولية المعتادة عن ذلك بشكل صحيح، فإن إدارة الشؤون الإدارية والخدمات توصي بنقل وحدة الرقابة على الممتلكات خارج تبعية قسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة لتكون وحدة مستقلة لتنفيذاً لتوصية الفصل بين الواجبات فيما يتعلق بجميع عمليات الشطب.	
٢٠١٧/٣	من أجل تمثيل جميع النفقات المتعلقة بعملية حساب الالتزامات الأكتوارية بطريقة صحيحة وإتاحة فهم أفضل للرسوم المختلفة التي تنطوي عليها هذه العملية الحسابية، فإننا <u>نوصي</u> بأن تمثل الإدارة الرسوم الإدارية بمعزل عن التكاليف الأخرى، وذلك في التقارير الأكتوارية التي ستصدر في المستقبل في إطار المعيار المحاسبي الدولي الجديد ٣٩، وأن تبين بوضوح معدلات الزيادة المختلفة.	التوصية مقبولة. وسنطلب إلى الخبير الأكتواري لدينا، في خريف ٢٠١٨، أن يفصح في التقييم الأكتواري لعام ٢٠١٨، عن الرسوم الإدارية بصورة منفصلة عن التكاليف الطبية، مع الإشارة إلى معدلات الزيادة المختلفة.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: طلّب إلى الخبير الأكتواري "أوون هيوبت" أن يفصح عن الرسوم الإدارية بصورة منفصلة عن التكاليف الطبية، مع الإشارة إلى معدلات الزيادة المختلفة. وقد قبل الخبير الأكتواري طلبنا وأكد تطبيقه في التقييم الأكتواري لعام ٢٠١٨.	مُغلقة
٢٠١٧/٤	في حالات طلبات الشراء من مصدر وحيد، <u>نوصي</u> بأن يقوم إما قسم المشتريات وإما أي خبير متخصص مستقل آخر بالتحقق من المبررات المقدمة من أجل الحصول على اللوازم على أساس المصدر الوحيد بمقتضى المادة ٦-٦ من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو.	التوصية مقبولة. ويتعين على قسم المشتريات، في حالة المشتريات التي تتجاوز مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار، أن يتحقق من امتثال طلب الشراء من مصدر وحيد لأحكام المادة ٦-٦ من مدونة قواعد المشتريات الخاصة بالإيكاو. أما في حالة المشتريات التي لا تتجاوز مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار، يكون حائز المخصصات هو المسؤول عن الامتثال لأحكام هذه المدونة، وينبغي لقسم المشتريات أن يرفع إلى الأمانة العامة تقريراً سنوياً عن جميع المشتريات التي تنفَّذ عن طريق مصدر وحيد ونقل قيمتها عن مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: سُرفِع تقرير إلى الأمانة العامة على أساس سنوي.	مُغلقة
٢٠١٧/٥	بعد أن لاحظنا عدم التشاور بشكل منظم مع قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالة المشتريات	التوصية مقبولة. ويتعين على إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أن تُعد صياغة لإجراء تقترحه على مكتب	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: يقوم قسم المشتريات بتعيين خبير في تكنولوجيا المعلومات	قائمة

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
	المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا نوصي بأن تعتمد الإيكاو إجراءً يُتوخى به التشاور مع قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالة هذا النوع من المشتريات.	الأمانة العامة (OSG) ليطبقه حائزو المخصصات لدى الإيكاو بشأن التعاون مع قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الشروع في عملية شراء تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	للمساعدة من أجل المشتريات في تجهيز المواد ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	
٢٠١٧/٦	نوصي، كما فعل مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بالفعل في حالة أمر الشراء المباشر، أن يوقع الموردون إعلاناً بتقيدهم بالمبادئ التي أرسنها مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموردين لدى الأمم المتحدة.	التوصية مقبولة. وعلى قسم المشتريات أن يقوم بإعداد نموذج جديد يتضمن هذا الشرط لجميع أوامر الشراء المباشر.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أغلقت في سبتمبر ٢٠١٩. وجرى تنقيح نموذج أوامر الشراء المباشر ليشمل هذا الشرط.	مُغلقة
٢٠١٧/٧	على الرغم من أننا قد تحققنا من أن عدم التحديث للمستويات من P1 إلى P4 لا يؤثر في موثوقية الحسابات، إلا أننا نوصي بتصحيح إيصالات الرواتب التي لا تعكس في الوقت الراهن فئة ودرجة الموظف المعني.	التوصية مقبولة، وسوف تُتخذ الإجراءات التي تعكس خطوات التسديد وفقاً هيكل الرواتب الجديد لفئة (IP).	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: جرى تنقيح إيصالات الرواتب منذ شهر أبريل ٢٠١٨ لتعكس خطوات التسديد وفقاً هيكل الرواتب الجديد للفئة (IP).	مُغلقة
٢٠١٧/٨	في حال طلب أحد موظفي الأمانة العامة أن يسدد إليه مقابل العمل الإضافي، فمن أجل تفادي احتمال نشوب منازعة بسبب أن العمل الإضافي مأذون به ولكن مقابله غير مسدد بسبب الافتقار إلى الموارد المدرجة في الميزانية، فإننا نوصي بأن تنتظر الإدارة في أمر مراجعة القاعدة ٣-١٠٥ من النظام الإداري للموظفين مع الإشارة تحديداً إلى الحدود القصوى للعمل الإضافي، وإلى أن التعويض عن العمل الإضافي يكون إما في شكل مدفوعات وإما في شكل عطل تعويضية.	التوصية مقبولة. والإدارة ملتزمة باستعراض القاعدة ٣-١٠٥ من النظام الإداري للموظفين.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: يقوم قسم السياسات والتطوير التنظيمي وتنمية الموظفين التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات باستعراض الأنماط المتعلقة بالعمل الإضافي بغية اقتراح تنقيح للنظام الإداري الحالي للموظفين والإجراءات ذات الصلة. وبما أن ذلك سيستتبع إجراء دراسة متعمقة لتحديد الأنماط والحاجة إلى استحداث ترتيبات عمل جديدة مثل العمل بالمناوبة وليس مجرد إدخال تعديلات على الظروف الحالية للعمل الإضافي، فإن الأمر يستلزم طلب تمديد الموعد النهائي لهذا العمل من ٢٠١٩/٣/٣١ إلى ٢٠١٩/٦/٣٠.	قائمة
٢٠١٧/٩	الرواتب المُسَدَّدة عن طريق الحسابات الدائنة نوصي بأن تقدم الإدارة القانونية، بعد التشاور مع فرع	التوصية مقبولة، ووافقت الإدارة على الحصول على المشورة القانونية من الإدارة القانونية.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: قدّمت الإدارة القانونية يوم ٢٠١٨/٨/٢٩ مشورتها بشأن	مُغلقة

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	رواتب موظفي لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية. والإدارة القانونية لا ترى أي تهديد للأصول المالية للإيكاو بالنظر إلى النقاط التالية: (١) كانت المبالغ المُسدّدة إلى السيد أوسينا تُجرى بناءً على طلب خطي صريح من رئيس لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية، (٢) كانت الأموال مقدمة من لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية، (٣) ترتبط الإيكاو بترتيبات تعفيها من تحمل الخسارة مع لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية. فضلاً عن أن عدم وجود علاقة تعاقدية بين الفرد والإيكاو لا ينفي النقاط المذكورة أعلاه.		الشؤون المالية، النصح القانوني بشأن مدى استحسان الإجراء المعتمد وصحته.	
مُغلقة	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أدرج مكتب التقييم والمراجعة الداخلية مراجعة لإدارة المخاطر المرتبطة بأطراف أخرى في خطة عملنا المقترحة من أجل عام ٢٠٢٠. يرجى الاطلاع على ورقة عمل المجلس C-WP/14816.	التوصية مقبولة. مع التعليقات التالية. استند فريق المراجعة في تقييمه إلى الأسئلة التالية: هل هناك إجراءات فعّالة وكفاء لتنفيذ السياسة العامة بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية، وهل هذه الإجراءات فعّالة في التخفيف من المخاطر؟ وستكون أي محاولة لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه ناقصة ما لم يُجر استعراض متعمق للسياسة ذاتها، نظراً لأن هناك عدداً من الأحكام الهامة في السياسة العامة التي تشكل أيضاً "إجراءات"، وأن كلاً من السياسة والإجراءات، فضلاً عن العمل الذي تضطلع به لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية (CCEP)، يؤثران معاً في فعالية وكفاءة تنفيذ التفاعلات مع الأطراف الخارجية. ولذلك، فإن الأمانة العامة ترى أنه من المهم التأكيد على ما يلي:	أصدر مكتب التقييم والمراجعة الداخلية في ٢٠١٥/١٠/٦ تقرير التقييم EVA/2015/1 المعنون "تقرير تقييم وجهات نظر أصحاب المصلحة الخارجيين بشأن الإيكاو" قبل اعتماد المجلس في عام ٢٠١٧ للسياسة العامة المنقحة للإيكاو بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية (وثيقة المجلس C-DEC 210/10). ونظراً لأهمية القضايا التي تناولها التقرير بالتحليل، فإننا نوصي مكتب التقييم والمراجعة الداخلية بتقييم الحاجة إلى تضمين خطط عمله المستقبلية مراجعة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأطراف الخارجية، وذلك أيضاً في ضوء سياسة الإيكاو بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية (C-DEC 210/10).	التوصية رقم ١ تقرير المراجعة المتعلق بالاتفاقات مع الأطراف الخارجية

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>(أ) أن السياسة العامة بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية وطريقة عمل لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية تقعان في صميم تقييم المخاطر وإدارة المخاطر المتعلقة بتفاعل الإيكاو المقترح مع الأطراف الخارجية. وتحدد هذه السياسة معايير اختيار الشركاء المحتملين على أساس أنه ينبغي للشركات أن تمثل للمبادئ التوجيهية الواردة في السياسة، التي تشمل، ضمن جملة أمور أخرى، ضرورة اختيار الشركاء بشكل موضوعي؛ وضمان تكافؤ الفرص وسبل الوصول؛ وإجراء العناية الواجبة وتقييم المخاطر... الخ. وعلاوة على ذلك، تتضمن وثيقة السياسات إرشادات مفيدة بشأن تجهيز مشاريع الاتفاقات وتوجيهها إلى لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية، باستخدام آليات داخلية لضمان قيام الإدارات/المكاتب المعنية الأخرى باستعراض الأنداد المناسب لضمان مراعاة جميع المخاطر والتخفيف من حدتها؛</p> <p>(ب) وبالإضافة إلى بيانات السياسة العامة، تحدد وثيقة السياسات أيضاً إجراءات من قبيل التنسيق الداخلي للمقترحات قبل توجيهها إلى لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية (CCEP) لضمان الامتثال للقواعد واللوائح التنظيمية الداخلية. وتشمل هذه الإجراءات أيضاً الفحص الذي تقوم به إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية، التي لا تقدم المشورة القانونية</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>وفقاً لهذه السياسة فحسب، بل تقرر أيضاً الإعفاءات والاستثناءات. وبالمقابل، وتنظر لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية في التقارير النهائية على أساس السياسة العامة، وتقدم توصيات بشأن سلطة التوقيع المناسبة؛</p> <p>(ج) تشمل طريقة عمل لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية عقد اجتماعات مادية أسبوعية (أو حسب الاقتضاء)، وتلك ممارسة اعتادتها اللجنة منذ إنشائها. وتجري اللجنة استعراضاً لكل اقتراح وتنظر في أسسه الموضوعية بشكل شامل ومنعمق، مع التركيز على جملة أمور منها كيفية امتثال كل حالة للإرشادات والمعايير التي حددتها السياسة العامة. ويقدم كل اقتراح مسؤول الأمانة العامة الذي يمثل الإدارة المبادرة/المكتب المبادر، ويعقب ذلك جلسة أسئلة/أجوبة. وخلال هذه الفترة، يجري النظر في مسائل مثل معايير اختيار الشركاء وتضارب المصالح والمخاطر (المالية والتي تمس السمعة وما إلى ذلك)، والفوائد التي تعود على الإيكاو وما إلى ذلك بهدف أن تشعر اللجنة بالارتياح إزاء امتثال الشراكة المقترحة للسياسة العامة وبأن جميع المسائل قد عولجت على نحوٍ وافٍ. وبعد ذلك، تبت اللجنة في طبيعة الشراكة، أي "إدارية" أو "غير إدارية"، وتوصي بما إذا كان ينبغي التوقيع على اتفاق معين من جانب رئيس المجلس أو الأمانة العامة؛</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>(د) في ظل شروط معينة على النحو المنصوص عليه في السياسة العامة (الفقرة ٤-٢ والمرفق (أ))، ويمكن أيضاً الإغفاء من استعراض لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية مع مراعاة الحاجة إلى ضمان كفاءة العمليات والتركيز على الاتفاقات/الشراكات التي يُنظر إليها باعتبارها أعلى مخاطرة. وكان من المفهوم، على أساس المناقشات التي دارت خلال الدورة ٢١٠ للمجلس، أنه نظراً لاكتساب اللجنة مزيداً من التجربة وفي ضوء الدروس المُستخلصة، فإنه يمكن زيادة الفئات التي يمكن إعفاء اتفاقياتها من عملية استعراض اللجنة. ويمكن أن يشمل ذلك الاتفاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك مع منظمات حكومية دولية أخرى، الأمر الذي ينطوي على مخاطر أقل من تلك التي تنطوي عليها الشراكات مع قطاع الصناعة. ومع ذلك، فلا يبدو ان هذا هو الحال اليوم. فعلى سبيل المثال، في أوائل عام ٢٠١٨، خضعت "رسالة إعراب عن اهتمام" بين الإيكاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستئجار حيز مكثبي للمكتب الإقليمي للإيكاو في داكار لاستعراض كامل من قبل اللجنة نظراً لأن السياسة العامة لا تعتبر أن الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة (ما لم تكن تتعلق بإعارات موظفين) "أقل" مخاطرة، وإعفاؤها بالتالي من استعراض اللجنة الإضافي بموجب</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>المرفق (أ).</p> <p>ولدى الأمانة العامة فهم بأن المبادئ والإجراءات الواردة في السياسة العامة على النحو المبين أعلاه لا تدخل في نطاق المراجعة وأن تجاهل هذه العناصر قد يقلل من المراعاة الكلية لكفاءة وفعالية إطار الإيكاو بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية، وتلك مسائل حرجية ينبغي، في رأينا، أن تؤخذ في الاعتبار. وهذا هو أيضاً السبب في عدم القبول، أو في القبول الجزئي، لعدد من التوصيات الأخرى الواردة أدناه، لأننا نعتبر أن تقييم الإيكاو لإدارة المخاطر المرتبطة بأطراف أخرى ينبغي أن يتضمن استعراضاً متعمقاً لفعالية السياسة ذاتها، وكذلك لطريقة عمل لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية، مع مراعاة أفضل الممارسات المتبعة في منظمة الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، يتواصل العمل في المنظمة على وضع إطار توجيهي شامل للشراكات يتماشى مع سياسة الإيكاو العامة بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية. ويشمل ذلك قاعدة بيانات على نطاق المنظمة، والتعليمات المحدثة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن "مقترحات من أجل الترتيبات التعاونية مع كيانات أخرى"، وإرشادات محددة بشأن طرائق التفاعل مع الشركاء، والإبلاغ عن النتائج والحصائل، والاستفادة من الدروس المستخلصة. وسوف تساعد هذه المبادرات على تعزيز وحشد شراكات استراتيجية تدعم خطة أعمال الإيكاو وأهدافها الاستراتيجية. ومع تقدم هذا العمل</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		واكتماله، مع مراعاة التعليقات الواردة أعلاه، ستتظر الأمانة العامة أيضاً ضمن خطط عملها المقبلة في سبل إدراج تقييم إدارة المخاطر المرتبطة بأطراف أخرى في سياق إطار الشراكة.		
قائمة	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>جرى إعداد مشروع إطار الشراكة بهدف ضمان اتباع نهج شمولي إزاء التفاعل مع الأطراف الخارجية بطريقه تعزز الشفافية ومساءلة الإدارة، وتوضيح الضوابط القائمة لتقييم مدى ملاءمة الاتفاقات عند تجهيزها للموافقة عليها. ويجري تنسيق مشروع إطار الشراكة مع الإدارات/المكاتب المعنية.</p>	<p>التوصية مقبولة جزئياً. مع التعليقات التالية:</p> <p>بالإضافة إلى التعليقات الواردة في إطار التوصية رقم ١، نرى أن التنسيق الذي يُجرى بين الإدارات والمكاتب قبل تقديم الطلب النهائي إلى لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية (CCEP) (الإجراء المنشأ بموجب الفقرة ٤-٢ من السياسة) يوفر الضمانات اللازمة لتنسيق جميع المقترحات على النحو الواجب مع الإدارات/المكاتب الأخرى المعنية. وينطوي العديد من الاتفاقات/الشراكات على أهداف استراتيجية متعددة، ويكفل التنسيق الأثري داخل الأمانة العامة إتاحة الفرصة للإدارات/المكاتب غير المبادرة من أجل التعليق على مدى ملاءمة المقترحات.</p> <p>ويشير كبر عدد الاتفاقات التي أقرتها اللجنة حتى الآن (أكثر من ٢٠٠ اتفاق لم يُرفض أي منها) إلى أن إجراء الاستعراض المشترك بين الإدارات/المكاتب المشار إليه أعلاه كان فعالاً وناجحاً ووفر مستوى كافياً من الضمانات للجنة عندما تستعرض المقترحات.</p> <p>وفي حين أننا نتفق من حيث المبدأ بشأن فوائد الإشراف المستقل على مدى ملاءمة الاتفاق عند تجهيزه للموافقة عليه، فإننا نعتقد أيضاً أنه لا ينبغي القيام بذلك على</p>	<p>عند النظر في التوصية رقم ٥ من تقرير التقييم EVA/2015/1 الصادر عن مكتب التقييم والمراجعة الداخلية، فإننا نعترف ونرحب بمبادرة والتزام مكتب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشراكات (SPCP) بإعداد إطار شراكة خلال الأشهر المقبلة للإجراءات التي من شأنها أن تتجاوز شراكات مع كيانات الأمم المتحدة. ونوصي بأن تكفل الإدارة اتباع نهج شمولي في صياغة إجراء مجدٍ للنظر في التفاعل مع الأطراف الخارجية، وأن تدعم أيضاً الهدف المتمثل في المشاركة المجدية مع أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة على أساس إطار يتفادى تضارب المصالح المحتمل ويعزز الشفافية والمساءلة الإدارية، ويحدد، على سبيل المثال، من يوسع أن يرصد ويقيم مدى ملاءمة الاتفاق ذاته بمعزل عن الإدارة/المكتب الذي يطلب اتفاقاً (المبادر).</p>	<p>التوصية رقم ٢ تقرير المراجعة المتعلق بالاتفاقات مع الأطراف الخارجية</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>مستويات متعددة وبالتالي خلق أوجه قصور في العمليات والإجراءات. وإذا كانت التوصية تتعلق بوظيفة الرصد هذه على مستوى الأمانة العامة، فينبغي أن تكون هناك أيضاً توصيات بشأن كيفية تجنب ازدواج الجهود عند اضطلاع اللجنة بعملية مماثلة.</p> <p>وفيما يتعلق بإطار الشراكات مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، فإننا نود أيضاً أن نسلط الضوء على مبادرات أخرى مشار إليها أدناه.</p> <p>وإقراراً بضرورة ضمان المشاركة المجدية مع أصحاب المصلحة في قطاع الصناعة، فقد أنشأ الأمين العام في عام ٢٠١٣ الفريق الرفيع المستوى لقطاع صناعة الطيران (IHLG)، الذي جمع رؤساء أربع منظمات صناعية: المجلس الدولي للمطارات (ACI)، ومنظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية (CANSO)، واتحاد النقل الجوي الدولي (IATA)، والمجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء (ICCAIA)، وهو فريق غير رسمي يتولى النظر في المسائل المتعلقة بالطيران المدني الدولي التي يمكن معالجتها على نحو أفضل في ترتيب تعاوني بين الدول وقطاع الصناعة. كما أن الأمانة العامة تشجع وتسهّل مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع صناعة الطيران في العديد من المبادرات والمنتديات واللقاءات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الأمانة العامة تقر بأنه ينبغي وضع إجراءات مجدية لدعم هدف المشاركة المجدية مع أصحاب المصلحة في</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		قطاع الصناعة بطريقة تتفادى أي تضارب محتمل في المصالح وتعزز الشفافية ومساءلة الإدارة.		
قائمة	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>جرى إعداد مشروع إطار للشراكة يتناول جميع التوصيات، بالاقتران مع التعليمات المحدثة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم والترتيبات المماثلة التي أعدتها إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. ويجري تنسيق مشروع إطار الشراكة مع الإدارات/المكاتب المعنية.</p> <p>ولا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر نظراً لأن هذا الأمر لا يزال جارياً. وتواصل إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية استعراض المقترحات المعروضة على اللجنة مع دعم اللجنة بتقديم المشورة القانونية.</p>	<p>التوصية مقبولة جزئياً. مع التعليقات التالية:</p> <p>ترى الأمانة العامة أن الغالبية العظمى من هذه التوصيات قد عولجت بالفعل، إما في فقرات محددة من السياسة العامة بشأن التفاعل مع الأطراف الخارجية، وإما من خلال تعليمات عامة موجّهة إلى جميع الإدارات/المكاتب. ويشمل ذلك ما يلي:</p> <p>(أ) الفقرة ٤-٢ (د) والمرفق (أ) من السياسة، اللذان يعالجان على نحوٍ وافٍ مسألة تجديد/تعديل الاتفاقات القائمة التي لا يمكن إلغاؤها من الاستعراض الإضافي الذي تجريه لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية إلا في ظروف معينة، على النحو الذي يجري التحقق منه بصورة مستقلة بمعرفة إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية (LEB)؛</p> <p>(ب) التعليمات المُرسلة إلى جميع الإدارات والمكاتب بشأن أهمية ضمان استلام اللجنة لجميع المقترحات المُقدّمة قبل التوقيع على الاتفاق بعشرة أيام؛</p> <p>(ج) تُعتبر الفقرة ٤-٢ (أ) التي تتطلب تنسيقاً بين الإدارات آلية داخلية يمكن أن توفر ضمانات إضافية بأن المشاورات اللازمة قد جرت لمعالجة مختلف المخاطر (المتعلقة بالنواحي الفنية والمالية والقانونية والمتعلقة بالسمعة وما إلى ذلك)؛</p> <p>(د) تشير الدروس المُستخلصة والتجربة المكتسبة من</p>	<p>ينبغي أن يُراعى بشكل وافٍ في إطار الشراكة المزمع وضعه مسأله "تجديد/تمديد الاتفاقات المنتهية" وتعديل الاتفاقات القائمة"، لا سيما في الحالة التي يكون فيها الاتفاق الأصلي في شكل مذكرات تفاهم (أو ما يماثلها) لم يسبق للأمانة العامة أن قامت برصدها بصورة فعّالة.</p> <p>ونحن نوصي الإدارة بأن تنتظر، عند وضع إطار الشراكة الخاص بها، في إدراج إجراءات كافية لمعالجة ما يلي:</p> <p>(أ) ضرورة قيام لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية (CCEP) باستعراض الاتفاقات والموافقة عليها؛</p> <p>(ب) آلية يمكن أن تشمل عمليات وإجراءات موثّقة، تتضمن كلاً من المقر، والمكاتب الإقليمية حسب الاقتضاء، لتقديم ضمانات معقولة بأن المخاطر (المتعلقة بالنواحي الفنية والمالية والقانونية والمتعلقة بالسمعة وما إلى ذلك) المرتبطة بالتفاعل مع أطراف خارجية قد جرى تقييمها داخلياً ورصدها بشكل مستقل؛</p> <p>(ج) إجراءات مُفصّلة مُطبّقة توفر الوضوح الكافي بشأن من، وكيف، ينبغي له، رصد وتقييم الاتفاق بصورة مستقلة قبل مصادقة الأمين العام أو رئيس المجلس عليه؛</p> <p>(د) إمكان وصول جميع أعضاء المجلس إلى قاعدة بيانات الاتفاقات والاطلاع عليها، بما في ذلك</p>	<p>التوصية رقم ٣ تقرير المراجعة المتعلق بالاتفاقات مع الأطراف الخارجية</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
		<p>تنفيذ هذه السياسة العامة، منذ أوائل عام ٢٠١٥، بشكل واضح إلى أن الأغلبية الساحقة من الاتفاقات ذات طابع إداري، حيث لم يُرفض أي اتفاق و/أو لم يُعتبر غير مناسب قبل تنفيذه. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة العامة كانت واضحة بشأن أنواع الشراكات المعفاة من استعراض اللجنة لها؛</p> <p>(هـ) قاعدة بيانات عبر الإنترنت تعرض حالة الاتفاقات المتاحة بالفعل على شبكة العمل الداخلية للإيكاو على أن تتولى إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية صيانتها وتحديثها؛</p> <p>(و) إن الحكم الرشيد والتقيّد بمبادئ الأخلاق ومدونة قواعد الخدمات الخاصة بالإيكاو مبدأً مكرّساً في السياسة العامة (الفقرة ٤-١ ج)). غير أنه من المتفق عليه أنه يمكن وضع قوائم تحقق مرجعية لتقديم ضمانات إضافية بعدم وجود تضارب في المصالح.</p> <p>وفي ضوء ما تقدّم، فإن الأمانة العامة توافق على أنه ينبغي أن يُراعى في إطار الشراكة الشامل مسألة تجديد الاتفاقات القائمة وتعديلها. وينبغي أن تتماشى الإجراءات أيضاً مع أفضل الممارسات المتبعة لدى الأمم المتحدة. كما تدعم الأمانة العامة استحداث عمليات وإجراءات من شأنها أن توفر ضمانات معقولة بإجراء تقييم داخلي للمخاطر المرتبطة بالتفاعل مع الأطراف الخارجية. وينبغي أيضاً أن يكون الأمر واضحاً بشأن الاتفاقات</p>	<p>الوثائق الداعمة؛</p> <p>(هـ) إجراءات تعزيز الشفافية ومساءلة الموظفين والحكم الرشيد من خلال النص على آلية معززة للإعلانات/الشهادات فيما يتعلق بعدم وجود تضارب في المصالح؛</p> <p>(و) أي معلومات بشأن ما يلي:</p> <p>١) إذا كانت الإيكاو قد تلقت بشفافية مزايا مادية أو غير مادية من الاتفاق ذاته. وذلك أيضاً من أجل فهم ما إذا كانت هناك أي مخاطر أو التزامات مالية خاصة بالإيكاو، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير في البيانات المالية؛</p> <p>٢) إذا كان قد جرى تخصيص أي عملية شراء أو أمر شراء مباشر لأحد النظراء؛</p> <p>٣) إذا كان النظرير قد راعى دور الإيكاو واختصاصاتها دون تداخل مع مبادراتها... الخ. وهذا من أجل فهم ما إذا كانت هناك أي مخاطر تتعلق بالسمعة وما إذا كان تضارب المصالح المحتمل قد أخذ في الاعتبار على النحو الواجب.</p>	

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
		التي يجب تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها. كما تقر الأمانة العامة بأنه من العناصر الأساسية للحكم الرشيد ضمان خضوع الموظفين للمساءلة ووجود آلية لضمان عدم وجود تضارب في المصالح، وبأنها ستعالج هذه الشواغل في إطار الشراكة الذي تعكف على تطويره.		
التوصية رقم ٤ تقرير المراجعة المتعلق بالاتفاقات مع الأطراف الخارجية	من أجل زيادة الفعالية، وتمشياً أيضاً مع اعتبارات مكتب التقييم والمراجعة الداخلية (EAO) الذي ذكر في تقرير التقييم الذي أعده أنه "ينبغي" أن تستند اتفاقات الشراكة إلى معايير محددة تحديداً جيداً و"ينبغي" اتخاذ تدابير لربط جميع اتفاقات الشراكة بخطة أعمال الإيكاو وأهدافها الاستراتيجية من أجل جني الفوائد المتوقعة" وأن "عدم تحقق النتائج المتوقعة في العديد من الاتفاقات التعاونية، على سبيل المثال، جعل من الصعب تقييم فعالية الشراكات وتحديد قيمتها المضافة"، ونحن نوصي الإدارة بالنظر، عند قيامها بوضع وتنفيذ إطار الشراكة الخاص بها، في ضرورة أن تقدم جميع المقترحات المتعلقة بالتفاعلات، التي تطرحها الإدارة/المكتب المبادر، أهدافاً ومؤشرات واضحة بالفعل، تتيح للإدارات/المكاتب المختلفة وكذلك المكاتب الإقليمية، حسب الاقتضاء، إمكان تقييم ضرورة المشاركة ورصد فعالية الاتفاقات وفوائدها ومخاطرها المحتملة (على النحو المحدد في الفقرة (٦١)).	التوصية مقبولة. مع التعليقات التالية. يُذكر أنه بالنظر إلى ورقة عمل المجلس C-WP/14707، فقد قرر المجلس بالفعل (C-DEC-213/3) أنه ينبغي أن يكون كل اقتراح، بشأن ترتيبات جديدة و/أو مُعدلة، مقدم إلى لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية لاستعراضه مشفوعاً بتقييم يصف ما يلي: طبيعة الاتفاق، ومستوى ومدى التعاون الحالي (إن وجد) مع الطرف الآخر؛ الآراء القانونية بشأن فوائد الترتيب المقترح واستخدامه؛ والتكلفة التي تتكبدها الإيكاو أو التأثير الذي يقع عليها في حالة عدم إبرام هذا الاتفاق. وهذا العمل جارٍ حالياً. وتقر الأمانة العامة بأنه ينبغي أن تكون لاتفاقات الشراكة أهداف واضحة تسمح برصد فعالية التعاون. وعند تحديد مستوى "النتائج المتوقعة" وتفاصيلها، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المجموعة الواسعة جداً من الاتفاقات التي تبرمها المنظمة وأن تسمح بقدر من المرونة.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: قائمة	جاءت إعداد مشروع إطار للشراكة يتناول جميع التوصيات، بالاقتران مع التعليمات المحدثة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن الاتفاقات ومنكرات التفاهم والترتيبات المماثلة التي أعدتها إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. ويجري تنسيق مشروع إطار الشراكة مع الإدارات/المكاتب المعنية.
التوصية رقم ١	فيما يتعلق بالتوصية رقم ٣ الصادرة عن مكتب التقييم	التوصية مقبولة.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: قائمة.	قائمة.

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>لقد تأخر تنفيذ هذه التوصية لأن قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات (ETS) يتطلع إلى الاستفادة من تنفيذ بنية أساسية جديدة لجدار الحماية بإشراك خبراء خارجيين في تصميم البنية الجديدة مع تنفيذ جدار الحماية (firewall) الجديد. وقد استغرق شراء جدران الحماية الجديدة وقتاً أطول مما كان مخططاً له في البداية. وانتظر قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات حتى تكتمل عملية شراء جدران الحماية لضمان عدم تداخل مهمة بنية الشبكة مع عدم تحيز عملية الشراء. وتجدر الإشارة إلى أن قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات على اتصال بشريك خبير لتطوير بنية الشبكة الجديدة بالتعاون مع فريق أمن المعلومات، ومن المتوقع اكتمال المهمة في الربع الأول من العام.</p>	<p>هناك بالفعل مجموعة من المشاريع ضمن خطة عمل الأمن الإلكتروني تعالج مسألة توزيع الشبكة. وقد تلقت الإيكاو من أحد الأطراف الخارجية حسني السمعة من مقدمي خدمات أمن المعلومات تقريراً أولياً يشكل أساساً لإعادة تصميم الشبكة، ومن المقرر تنفيذ المشاريع لعام ٢٠١٨. وسوف يسترشد التصميم الجديد بخرائط خدمات الأعمال ذات الصلة مقابل المكونات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الموصى به. وقد أنشئ أيضاً برنامجاً شاملاً للهيكل المؤسسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة في قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات. وسوف تشرف هذه الوحدة على وضع هذه الخرائط وصيانتها.</p>	<p>والمراجعة الداخلية ("توزيع الشبكة")، التي تنص على أنه "ينبغي إعادة تصميم توزيع شبكة الاتصال المحلية القائمة من أجل استيعاب احتياجات الأعمال والأمن الخاصة بالإيكاو بشكل أفضل"، فإننا نشاطر مكتب التقييم والمراجعة الداخلية وجهة النظر، ونوصي كذلك بأن تبدأ الإيكاو بإعداد مجموعة من خرائط خدمات الأعمال التي تظهر العلاقات بين كل خدمة أعمال ومكوناتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وبهذه الطريقة، ينبغي أن يكون من الممكن الفصل "رأسياً" (الواجهة الأمامية، الجزء الأوسط، الجهة الخلفية... الخ) وكذلك الفصل أفقياً أيضاً، وذلك اعتماداً على مستوى الأهمية المختلف لكل خدمة.</p>	التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني
قائمة	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: التعليمات الفنية المتعلقة بالوصول عن بُعد إلى خدمات تكنولوجيا الاتصالات متاحة بالفعل. وهناك إجراء مُطبق بالفعل لطلب الوصول عن بُعد إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات لدى الإيكاو عبر الحواسيب المكتبية المتصلة عن بُعد أو التطبيقات الحاسوبية التي تعمل عن بُعد. ويجري تطبيق معايير للحد من الوصول على أساس ما هو مطلوب فقط. ويُمنح الإذن بالوصول لمدة أقصاها ٦ أشهر يلزم تجديدها لاستمرار صلاحية الإذن. ويتولى قسم الموارد البشرية المسؤولية عن إعداد التعليمات الإدارية اللازمة للاستخدام عن بُعد.</p>	<p>التوصية مقبولة جزئياً. وتجدر الإشارة إلى أن الاستخدام عن بُعد يقع خارج نطاق هذه المراجعة. وسوف يقوم قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات (ADB/ETS) بوضع تعليمات فنية بشأن الوصول عن بُعد إلى الموارد الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات لدى الإيكاو. وسوف تتضمن هذه التعليمات توثيقاً كاملاً للخدمات القائمة حالياً، بما في ذلك المعايير الأمنية الواجب تطبيقها والتزامات المستخدمين عند استخدام هذه الخدمات.</p>	<p>فيما يتعلق بالتوصية رقم ٧ الصادرة عن مكتب التقييم والمراجعة الداخلية ("الاستخدام عن بُعد والوصول عن بُعد والأجهزة المحمولة")، التي تنص على أنه "ينبغي وضع تعليمات جديدة تراعي الضوابط الواردة في وثيقة الاستخدام المقبول لدى الإيكاو بحيث تُقترن بضوابط الاستخدام عن بُعد والوصول عن بُعد"، ونحن نشاطر مكتب التقييم والمراجعة الداخلية وجهة النظر، ونوصي كذلك بأن تقوم الإيكاو، إلى جانب وضع تعليمات فنية بشأن الاستخدام عن بُعد والوصول عن بُعد، بوضع سياسة صارمة لتنظيم هذه الأنشطة، على سبيل المثال، ما هي الخدمات المتاحة للمستخدمين عن بُعد،</p>	التوصية رقم ٢ التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
	والمعلومات التي يمكن الوصول إليها من خلال الاستخدام عن بُعد... الخ.			
التوصية رقم ٣ التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني	فيما يتعلق بالتوصية رقم ١٣ الصادرة عن مكتب التقييم والمراجعة الداخلية (توسيع إدارة سجل الدخول)، التي تنص على أنه "ينبغي تنفيذ نظام كامل لإدارة سجل الدخول ضمن إدارة سجلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحت إشراف موظف مكرس، مع تنقيح شروط مدخلات إدارة أحداث المعلومات الأمنية (SEIM) لمراعاة تسجيل القيود في سجل الدخول بالكامل والمدخلات الفنية الإضافية المتوقعة"، ونحن نشاطر مكتب التقييم والمراجعة الداخلية وجهة النظر، ونوصي أيضاً بما يلي: '١' جمع سجلات الدخول تفادياً لإنكار الدخول، كأن يجري إرسالها وقت حدوثها إلى قاعدة بيانات مركزية لتوقيعها رقمياً، '٢' مزامنة النظام بأكمله مع توقيت الخادم الشبكي، '٣' أن يكون الموظف المكلف إدارياً بإدارة سجل الدخول مكرساً لرصد الأمن، دون تكلفة بأي مهام إدارية أخرى (حتى في المجالات الأمنية الأخرى، مثل إدارة جدار الحماية)، '٤' وضع سياسة لحفظ سجلات الدخول، تحدد مدة الاحتفاظ بالبيانات، '٥' الربط بين الأحداث واكتشاف حالات الانحراف عن نمط السلوك العادي أو أنماط السلوك التي قد تشير إلى حدوث إخلال بالأمن استناداً أيضاً إلى الحوادث الأمنية الماضية.	التوصية مقبولة من حيث المبدأ ورهنأ بتوفير التمويل اللازم في الميزانية العادية لتنفيذ التوصية. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري تنفيذ سياسة مراجعة لإدارة سجلات الدخول والمعاملات ذات الصلة. كما يجري تنفيذ ورصد خريطة طريق لمركز عمليات أمن المعلومات إلى جانب تنفيذ خطة إدارة أحداث المعلومات الأمنية (SEIM)، وذلك باستخدام مؤشرات أهداف رئيسية (KGIs). وسوف يجري تطبيق نظام سجلات دخول من أجل منظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأكملها من أجل زيادة تعزيز قدرات أمن المعلومات لدى الإيكاو. وقد استعانت الإيكاو ببعض المصادر الخارجية من أجل تنفيذ بعض المهام المتعلقة بعمليات أمن المعلومات، وسوف تتحين فرصاً أخرى للاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام أمنية تتطلب درجة عالية من الخبرة وعبء العمل المكثف.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: القائمة الربع الثالث من عام ٢٠١٩ (منظومة InfoSec (SPLUNK سيجري تنقيح خريطة طريق تطبيق InfoSec التي تعكس تنفيذ نظام إدارة سجل الدخول بالكامل. والغرض من النشاط الأساسي رقم ٣: INFOSEC 1-1-3 في ملف الإكسل "2019 InfoSec operational plan.xls" هو تحسين درجة نضج SPLUNK كنظام بيئي ضمن إدارة أحداث المعلومات الأمنية - إعادة تصميم بنية نظام SPLUNK لتحسين وتعزيز القدرات المتعلقة بالعمل كنظام لإدارة أحداث المعلومات الأمنية. وستكفل منظومة InfoSec SPLUNK أيضاً إعداد البنود '١' و'٢' و'٣' و'٤' و'٥' كتعليمات فنية في إطار نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) (يرجى الاطلاع على العرض التقديمي عام ٢٠١٩ أمام مجموعة الإدارة العليا الكاملة (FSMG) الخاص باستراتيجية الإيكاو المتعلقة بنظام (InfoSec)	قائمة
التوصية رقم ٤ التقرير الخاص	بالنظر إلى أن النطاق الحالي لنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) بصيغته المصممة قد لا يصف بدقة حدود	التوصية مقبولة. وقد استحدثت الإيكاو مؤخراً منصب مسؤول أمن المعلومات عبر الإنترنت (CISO)، وهي	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: القائمة الربع الرابع/٢٠٢٠ (المرحلة الأولى من نظام إدارة أمن	قائمة

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو (المعلومات)	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>نظام إدارة أمن المعلومات هو العنصر الرئيسي في استراتيجية نظام InfoSec / الأمن التنظيمي. ويجري حالياً تجديد نظام إدارة أمن المعلومات بدءاً من النطاق حتى تحديد المخاطر التي تتعرض لها الضوابط، وذلك وفقاً لخريطة الطريق المقترحة (يرجى الاطلاع على العرض التقديمي عام ٢٠١٩ أمام مجموعة الإدارة العليا الكاملة (FSMG) الخاص باستراتيجية الإيكاو المتعلقة بنظام (InfoSec).</p> <p>وستكون الضوابط المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية وبأطراف خارجية جزءاً من إطار وبرنامج إدارة المخاطر (تقييم امتثال الأطراف الخارجية والمخاطر المرتبطة بها (3PCRM)).</p>	<p>بصدد اتخاذ ما يلزم نحو شغل هذا المنصب. وبمجرد تعيين مسؤول أمن المعلومات عبر الإنترنت، سيجري استعراض وضع نظام إدارة أمن المعلومات ومعايير الرقابة المناسبة على سبيل الأولوية.</p>	<p>وانطبق نظام إدارة أمن المعلومات ذاته، وذلك نظراً لتجاوز بعض الضوابط اللازمة لتحديد المخاطر (انظر الفقرة ٣٠)، فإننا نوصي بأن تجري الإيكاو مراجعة لتضمين الضوابط وفقاً لمعيار الأيزو ISO 27001:2013، المهمة حالياً، مثل A.14.2.7، والتطوير بالاستعانة بمصادر خارجية، والأهداف الرقابية A.15.1 و A.15.2، المتعلقة بالأطراف الخارجية.</p>	<p>عن الأمن الإلكتروني</p>
قائمة	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>الربع الرابع/٢٠٢٠ (المرحلة الأولى من نظام إدارة أمن المعلومات، الأمن التنظيمي والأمن التشغيلي)</p> <p>في حين أن نظام إدارة أمن المعلومات (استناداً إلى معيار الأيزو ISO 27001:2013) يشكل جزءاً من الأمن التنظيمي، فإننا نستخدم إطار الأمن الإلكتروني (أمن الإنترنت) الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST CSF) كمعيار للأمن التشغيلي.</p>	<p>التوصية مقبولة. وقد استحدثت الإيكاو مؤخرًا منصب مسؤول أمن المعلومات عبر الإنترنت (CISO)، وهي بصدد اتخاذ ما يلزم نحو شغل هذا المنصب. وبمجرد تعيين مسؤول أمن المعلومات عبر الإنترنت، سيجري على سبيل الأولوية، استعراض وضع نظام إدارة أمن المعلومات، واختيار أفضل إطار لأمن المعلومات. وكانت الإيكاو قد أجرت في عام ٢٠١٧ تقييماً شاملاً للوضع الأمني مستخدمة معيار الأيزو ISO27001 وإطار الأمن الإلكتروني الصادر عن المعهد الوطني</p>	<p>توخياً للحصول على تحليل أكثر تركيزاً على جوانب الأمن الإلكتروني، نوصي بأن تعتمد الإدارة إطاراً محدداً، مثل إطار الأمن الإلكتروني (أمن الإنترنت) الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST)، ربما باستخدام نهج متكامل مع إطار قوي لإدارة تكنولوجيا المعلومات. وينبغي أولاً، وعلى وجه الخصوص، تنفيذ "وظائف الكشف والاستجابة"، للسماح للإيكاو بالتصدي للهجمات المتطورة، مثل البرامج الضارة متعددة المراحل والتهديدات المستمرة المتقدمة، التي لا يمكنها الإضرار</p>	<p>التوصية رقم ٥ التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني</p>

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
	بالبينات فحسب، بل أيضاً بالخدمات الحيوية أو البنية الأساسية.	للمعايير والتكنولوجيا (NIST). واستناداً إلى هذه المعلومات، صاغت وحدة أمن المعلومات لدى الإيكاو خطتها الاستراتيجية ووضعت خريطة طريق لتحقيق مستوى النضج المطلوب للقدرات الأمنية.	ويستخدم الأمن التنظيمي والتشغيلي مجتمعان نموذجاً لمستوى نضج القدرات والتقييمات المتكررة لاكتساب النضج (يرجى الاطلاع على العرض التقديمي عام ٢٠١٩ أمام مجموعة الإدارة العليا الكاملة (FSMG) الخاص باستراتيجية الإيكاو المتعلقة بنظام InfoSec والمعالم الرئيسية ذات الصلة).	
التوصية رقم ٦ التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني	نوصي بأن تنفذ الإدارة استراتيجية أمن إلكتروني ناجحة من أجل تحديد شبكة لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات الإلكترونية، التي يمكن أن تزيد من كفاءة وفعالية قدرات المنظمة في مجال الأمن الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المنشور الخاص 800-150 الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) كإرشادات لمساعدة المنظمة على تحديد أهداف تبادل المعلومات، وتحديد مصادر المعلومات المتعلقة بالتهديدات الإلكترونية، والانخراط مع المجتمعات المشاركة الموجودة، وما إلى ذلك.	التوصية مقبولة. فالإيكاو تشارك بالفعل في شبكة الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات الإلكترونية، فضلاً عن الاستخبارات المتعلقة بالتهديدات التي تواجه الطيران المدني.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: قائمة الربع الثالث/٢٠١٩ (إدارة المخاطر) فيما يتعلق بإطار وبرنامج إدارة مواطن الضعف، في الجزء المتعلق بالأمن التشغيلي من استراتيجية نظام InfoSec، فإن الاستخبارات المتعلقة بالتهديدات غير مفعلة (يرجى الاطلاع على العرض التقديمي عام ٢٠١٩ أمام مجموعة الإدارة العليا الكاملة (FSMG) الخاص باستراتيجية الإيكاو المتعلقة بنظام InfoSec والمعالم الرئيسية ذات الصلة). كما أن الإيكاو عضو في مركز تبادل المعلومات وتحليلها فيما يتعلق بمجال الطيران (A-ISAC). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المركز يسمح بتبادل المعلومات وجمع الطلبات ومعالجة طلبات المساعدة. وتلتزم الإيكاو بالمشاركة في الاجتماعات التي يعقدها هذا المركز.	قائمة
٢٠١٦/١	نظراً إلى أن رصيد "إجمالي الأصول" يتألف أساساً من رصيد الحسابات المصرفية، وأن هناك عدداً كبيراً من	نحن نعكف مع إدارة التعاون الفني على الحد من عدد حسابات السلف الجديدة التي سيجري فتحها. بحيث تُغلق	في عام ٢٠١٧، تعمل الخزانة بشكل جدي كما ينبغي من أجل خفض عدد حسابات السلف. وأغلقت سبعة حسابات	مُغلقة. جُددت بالتوصية

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
٢٠١٨/١.	<p>مصرفية وهناك المزيد قيد الإغلاق. وعلاوة على ذلك، فقد نفذنا مشروعاً تجريبياً مع موظفينا في ناميبيا يجري بمقتضاه تسديد رواتبهم من مونتريال مباشرة، متجنبين بذلك استخدام حساب السلف و/أو خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما نعمل أيضاً مع شركائنا المصرفيين على تجريب تسديد الرواتب المتعلقة بمشاريعنا في الأرجنتين. وإذا ما كُئِل ذلك بالنجاح، فسوف يتطلب الأمر موارد إضافية من أجل وحدتي الرواتب والخزائنة، الأمر الذي سبق أن أشار إليه مراجعو الحسابات.</p> <p>وقد أرسلت رسائل التأكيد المصرفية هذا العام بلغات مختلفة، وفيما يتعلق بحسابات السلف الخاصة بإدارة التعاون الفني، فقد أعد المقر الرسائل ثم تولى موظفو سجل الصندوق (دفتر النقدية) متابعة الأمر. وسوف تستمر العملية الجارية لإغلاق حسابات السلف في عام ٢٠١٨. وسوف تُعجّل الموارد الإضافية بهذه العملية نظراً لأن المسؤولية عن تسديد الرواتب (والمدفوعات الأخرى) ستقع على عاتق موظفي المقر، غير أن عائد المخاطر سيكون جديراً بتوفير الموارد اللازمة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: نحن نداول على إرسال طلبات المراجع للتأكدات المصرفية إلى جميع الشركاء المصرفيين ونشدد على ضرورة استكمال المصارف لنموذج الاستمارة وإرسالها</p>	<p>حسابات السلف القائمة أيضاً بإغلاق المشاريع، وسنحاول استخدام خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقدر ما هو ممكن من الناحية العملية مع أخذ المواقع والتكاليف في الاعتبار. وعلى النحو الذي اتفقنا في اجتماعنا، فسوف نعمل بشكل وثيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين وننسق قوائم التوقيعات التي يتلقونها مباشرة من شركائنا المصرفيين. كما سنتصل بالمصارف التي نتعامل معها ونذكرهم بتوخي أقصى قدر من اليقظة عند تقديم هذه المعلومات بشأن رسائل التأكيد.</p>	<p>التأكدات التي لم نلقها في هذه السنة أيضاً، فإننا نوصي بشدة بأن تقوم الإدارة بما يلي: (١) ترشيح القائمة الحالية للحسابات المصرفية من أجل الحد بشكل كبير من عددها؛ (٢) إيجاد عملية تتمثل في حث المصارف على إرسال رسائل تأكيد إلى المراجع المالي عندما يطلب منها ذلك.</p>	

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	مباشرة إلى مراجعي الحسابات. ولكن للأسف ليس لدينا السيطرة على السياسات الداخلية للمصارف ومعدلات استجابتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نواصل العمل على إقفال حسابات السلف. وفي عام ٢٠١٨، أغلقنا خمسة حسابات سلف/ مصروفات النثرية ولم يجر فتح حسابات مصرفية جديدة.			
مُغلقة.	صحيفة نقل الأصول أو تغيير موضعها مُنفذة في مقر الإيكاو منذ أبريل ٢٠١٧ لجميع الأصول غير المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، ويجري توسيع نطاقها الآن لتشمل جميع الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات أيضاً. وقد أرسلت استمارة نقل الأصول أو تغيير موضعها إلى جميع المكاتب الإقليمية لاستخدامها اعتباراً من ٢٠١٨/٣/٦. وتعتبر إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أن هذه التوصية مُغلقة.	التوصية مقبولة نظراً إلى حاجة المنظمة إلى تعزيز تتبع الأصول التي يجري نقلها. وقسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات بصدد تطبيق استمارة نقل الأصول أو تغيير موضعها من أجل التمكن من تتبع حركة جميع الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات أو غير المرتبطة بها وذلك لتستخدمها جميع إدارات الإيكاو ومكاتبها.	نوصي في هذا الشأن بأن ترقى الإدارة بجهودها المبذولة للاعتراف بالأصول الثابتة الموجودة في الإيكاو وتصنيفها ورسمتها، من أجل أن تحصل على سجل أدق لنقل الأصول، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة وتنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة.	٢٠١٦/٣
قائمة.	كما ذكر أعلاه، فإنه بتنفيذ صحيفة نقل الأصول أو تغيير موضعها، سيكون لدينا الآن بصورة يومية تقييم وسجل	سنبذل جهود متواصلة للارتقاء بدقة سجل الأصول في حين أن إجراء الجرد والتقييم الشامل للمخزون يؤدي على	نرى أنه يتعين الارتقاء أكثر بإطار إدارة الأصول، ولذا نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي: (١) النظر في جدوى	٢٠١٦/٤

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
نحن نعترف بالجهود التي تبذلها الإدارة في هذه الصدد، غير أننا وجدنا خلال مراجعتنا أن نقاط الضعف لا تزال قائمة؛ ولذلك، فإننا نوصي بتحسين رصد إدارة الأصول.	لجميع حركات وتخصيصات الأصول. ويجري تنفيذ استمارة نقل الأصول أو تغيير موضعها منذ أبريل ٢٠١٧. وتستخدم الإدارات والمكاتب هذا النموذج، وتقدمه إلى وحدة التخطيط والتنسيق (PCU) التابعة لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات وفقاً لذلك. وتعتبر إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أن هذه التوصية مُعلقة.	أساس منظم، وليس لدى المنظمة ما يكفي من المصادر لإجراء رصد مركزي ومستمر لحالة جميع الأصول ومستوى استخدامها. وبالإضافة إلى إجراء الجرد الدوري للمخزون، فإن قسم خدمات المؤتمرات والأمن والخدمات العامة التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات بصدد تطبيق استمارة نقل الأصول أو تغيير موضعها من أجل التمكن من تتبع حركة جميع الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات أو غير المرتبطة بها وذلك لتستخدمها جميع إدارات الإيكاو ومكاتبها.	تقييم حالة الأصول ومستوى استخدامها؛ (٢) الرصد الدوري لتقادم الأصناف، وكذلك بهدف تقييم دقة سجل الأصول؛ (٣) التوسع في تطبيق هذه العمليات والإجراءات لكي تشمل جميع إدارات الإيكاو ومكاتبها الإقليمية.	

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
<p>نحن نعترف بالجهود التي تبذلها الإدارة في هذه الصدد، غير أننا وجدنا خلال مراجعتنا أن نقاط الضعف لا تزال قائمة؛ ولذلك، فإننا نوصي بتحسين رصد إدارة الأصول.</p>	<p>تنفذ وحدة التخطيط والتنسيق (PCU) منذ ٢٠١٥ نموذج بيانات يستخدم تطبيق إكسل ليستعمله المقر والمكاتب الإقليمية. وقد تأكد أن وحدة التخطيط والتنسيق (PCU) وقسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات (ETS) قد نفذوا هذه التوصية بالفعل في المقر وفي المكاتب الإقليمية من أجل الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والأصول غير المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.</p> <p>وتعتبر إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أن هذه التوصية مُعلقة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>تعتبر إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أن هذه التوصية مُعلقة.</p>	<p>التوصية مقبولة. وقد نفذ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفعل نظاماً لإدارة الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في إطار نشر النظام القياسي لإدارة مكتبة البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. ويحتفظ قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر بسجل لجميع الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المُتحصّل عليها منذ عام ٢٠١٤. وسيجري التوسع في تطبيق هذا النظام ليشمل تسجيل الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المُتحصّل عليها قبل عام ٢٠١٤، وسيُوزَع أيضاً على المكاتب الإقليمية. وسيطلب من المستخدمين تقديم استمارة لدعم حياة الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات التي ستضاف إلى قاعدة بيانات الأصول المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.</p>	<p>نوصي بمواصلة تنفيذ إدارة الأصول المرتبطة بأدوات تكنولوجيا المعلومات في أقرب وقت ممكن عملاً بالتوصية رقم ٤، لا سيما فيما يتعلق بتلك الأجهزة المحمولة حيث: (١) يجري رصدها بعناية طيلة عمرها الاستهلاكي؛ (٢) لا يجري تخصيصها إلا بعد "الإقرار بالحاجة إليها" (الذي يعد وفقاً لإجراء محدد). وذلك بغية تفادي شطب هذه الأجهزة بينما لا تزال صالحة للاستخدام، أو تقادي تركها دون استخدام، على الرغم من الاستمرار في شراء أجهزة مشابهة لها.</p>	٢٠١٦/٥
<p>مُعلقة. وقد أصدرنا توصية جديدة في هذا الشأن.</p>	<p>يُجرى الآن تحليل خيار الانسحاب الاختياري. وبمجرد الانتهاء من التحليل، ستجري دراسة أكتوارية جديدة لتقييم أثر هذا الخيار في خفض التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومدفوعات الاستحقاقات.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>بما أن نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بخيار الانسحاب الاختياري من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة برهنت على عدم قبول معظم موظفي الإيكاو له،</p>	<p>التوصية مقبولة. فبمجرد الانتهاء من تنفيذ عرض خيار "الانسحاب الاختياري" ومعرفة معدل قبوله، ستُجرى دراسة أكتوارية جديدة لتقييم الأثر الحقيقي لهذا الخيار في خفض التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ومدفوعات الاستحقاقات. وفيما يتعلق بقضية الاستمرار كمنشأة عاملة، فإن الاعتقاد بأن الإيكاو سوف تتوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة يعني ضمناً أن الدول الأعضاء سترفض الوفاء بالتزاماتها في المستقبل، وهذا الافتراض لا يدعمه المجلس.</p>	<p>نوصي بإجراء دراسة أكتوارية جديدة لتقييم مدى وتوقيت تأثير الخصوم الأكتوارية المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في قدرة الإيكاو على مواصلة نشاطها الأساسي كمنشأة عاملة، وذلك بعد تنفيذ التدابير الحالية التي نظرت فيها الإيكاو.</p>	٢٠١٦/٧

رقم التوصية	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
			سواء العاملون أو المتقاعدون، فلن يجري تنفيذ خيار الانسحاب الاختياري. وبالتالي، لم يعد من الضروري إجراء دراسة أكثرية جديدة لتقييم تأثير هذا الخيار.	
٢٠١٦/١٠	من أجل زيادة الشفافية في استخدام الأموال، لا سيما لعمليات الشراء المتعلقة بالبرنامج العادي، نوصي، فيما يتعلق بالمصدر الوحيد، بأنه ينبغي نشر إشعار ترسيمة العقد على لوحة نشر العطاءات لدى الإيكاو (أو السوق العالمية للأمم المتحدة العالمية).	توافق جزئياً. فبالنظر إلى محدودية نظام ألبتو (من حيث تصميمه)، فلا يمكننا نشر المصدر الوحيد لأنه، نظراً لطبيعته، لم يُقدّم منذ البداية على أساس تنافسي. ومع ذلك، فسندقم تقريراً عن جميع المشتريات التي تمت عن طريق مصدر وحيد إلى رئيس مجلس العقود.	يعمل قسم المشتريات في الوقت الراهن مع قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات على تطوير أداة إحصائية يمكننا أيضاً من مراجعة المشتريات التي تُنفذ عن طريق مصدر وحيد وإعداد تقرير عنها فور حدوثها، ما يسمح بالتالي من التدخل مبكراً. ونتوقع أن يكتمل تطوير هذه الأداة بحلول شهر ديسمبر ٢٠١٨.	مُغلقة.
			المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أُغلقت في شهر نوفمبر ٢٠١٨ لانتهاء العمل على تطوير الأداة.	
٢٠١٦/١٢	يُلاحظ أن توصية مكتب التقييم والمراجعة الداخلية تُعتبر "منفذة". كما يُلاحظ أن قسم المشتريات قد أضاف طريقة لتتبع لتحديد متى يتكرر إصدار حائزي المخصصات لأوامر شراء مباشرة إلى المورد ذاته. بيد أنه في أفضل الحالات، لا يمكن لقسم المشتريات، عند عرضه للإحصاءات السنوية المُقدّمة إلى الأمانة العامة، أن يسلط الضوء سوى على إساءة الاستعمال المحتملة بعد وقوع الحدث. وفي غضون ذلك، وجدنا حالة (انظر الفقرة ٩٧) حيث تم الحصول على مصدر وحيد دون التقيد بمدونة قواعد المشتريات لدى الإيكاو. ولذلك، فإننا نوصي بأنه	توافق على التحذير من أن المسؤولية تقع على عاتق حائزي المخصصات لدى الإيكاو.	أصدرت الأمانة العامة في شهر فبراير ٢٠١٦ إرشادات تتضمن توجيهاً بشأن مستوى السلطة المناسب للإذن بإصدار أوامر الشراء المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل قسم المشتريات في الوقت الراهن مع قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات على تطوير أداة إحصائية يمكننا أيضاً من مراجعة المشتريات التي تُنفذ عن طريق مصدر وحيد وإعداد تقرير عنها فور حدوثها، ما يسمح بالتالي من التدخل مبكراً. ونتوقع أن يكتمل تطوير هذه الأداة بحلول شهر ديسمبر ٢٠١٨.	مُغلقة.

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أُغلقت في شهر نوفمبر ٢٠١٨ لانتهاء العمل على تطوير الأداة.		يجب على حائزي المخصصات لدى الإيكاو ملء استمارة طلب المصدر الوحيد على النحو الواجب، واعتمادها على النحو الذي ينبغي من السلطة المختصة (رئيس أو ما فوقه) مع تقديم مبرر قوي.	
مُغلقة.	قدم جميع موظفي المشتريات وكذلك الخبراء المُستعان بهم في المشتريات إعلاناتهم على النحو الواجب وفقاً لما تقتضيه سياسات الإيكاو ولوائحها. ويقوم مسؤول الأخلاقيات برصد وفحص الإعلانات المقدمة من موظفي الإيكاو. المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أُغلقت. فقد تلقى قسم المشتريات التابع لإدارة التعاون الفني من مسؤول الأخلاقيات قائمة تحقق مرجعية شاملة لتحديد جميع الموظفين المُطالبين بتقديم إعلان عن عدم وجود تضارب في المصالح. وتلك ممارسة سنوية.	جميع موظفي المشتريات وكذلك الإدارة العليا في إدارة التعاون الفني من المعنيين بالمشتريات لديهم إعلان عن عدم وجود تضارب في المصالح. وفيما يتعلق بالنقطتين "أ" و"ب"، ينبغي إحالة هذه المسألة إلى مسؤول الأخلاقيات في الإيكاو.	نوصي بوجود تقديم إعلان محدد ومُفصّل عن عدم وجود تضارب في المصالح، وتوقيعه على النحو الواجب من قبل جميع الأشخاص الذين شاركوا في عملية الشراء، كما نوصي فوق ذلك بأنه ينبغي للإيكاو القيام بما يلي: (أ) تحديد من لديه القدرة على التحقق من موثوقية الإعلانات المُقدّمة بشأن عدم وجود تضارب في المصالح؛ (ب) أن يكون لديها القدرة على إعادة تنظيم عملية الشراء صوب اتباع الممارسة السليمة بمجرد التحقق من عدم موثوقيتها.	٢٠١٦/١٤
قائمة.	المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨: قيد الإعداد، ومن المقرر تسليمها بحلول سبتمبر ٢٠١٨ وفقاً للخطة التشغيلية للموارد البشرية. ونتيجة لأسباب تشغيلية إلى جانب القيود التي تُحد من الموارد، فقد تعدّل الموعد النهائي من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨. المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:	سيجري إعداد تعليمات إدارية توحد جميع الوثائق/ الإجراءات الحالية المتعلقة بالتوظيف والموظفين.	مع إقرارنا بحسن توثيق عملية التوظيف في العديد من صكوك السياسة المتعلقة بالموارد البشرية (مثل النظام الأساسي للموظفين والنظام الإداري للموظفين والمذكرات وما إلى ذلك). إلا أننا نوصي بأن تعد الإدارة دليلاً شاملاً يلخص كل ما لدى الإيكاو في هذا الشأن من قواعد ولوائح ومذكرات داخلية وتعاميم وما إلى ذلك.	التوصية رقم ١ تقرير المراجعة المتعلق بالتوظيف

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	يجري حالياً إعداد مشروع تعليمات إدارية بشأن التوظيف، ومن المزمع الانتهاء منه في مارس ٢٠١٩. وستدخل هذه التعليمات الإدارية حيز النفاذ في ٢٠١٩/٦/٣٠ بعد الانتهاء من استعراضها داخلياً.			
قائمة.	<p>التوصية قد نُفِّدت. سيرفوق مع كل إخطار بتغيير توقيعات مرسل إلى مصرف نموذج تأكيد يتعين على المصرف إكماله.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>كلما أُرسِل إخطار بتغيير توقيع تُرفق به نموذج الإقرار. وعلى الرغم من تشدينا على أن يقوم البنك بإكمال هذا النموذج، فليست لدينا السيطرة على المصرف ولا على إجراءاته الداخلية. عموماً، فإن قائمة التوقيعات المعتمدة بالشكل الذي نعرفه حالياً ستصبح قريباً شيئاً من التراث. إذ أنه نتيجة لزيادة الأمن الإلكتروني، فإن المصارف تتحرك بعيداً عن القائمة بشكلها التقليدي، التي يمكن التلاعب فيها بسهولة، وتتجه صوب استخدام تدابير أمنية أكثر قوة تشمل رموز RSA لجميع المستخدمين، وفيها يجري تحميل قائمة التوقيعات المعتمدة على موقع إلكتروني آمن بمساعدة من المعني بالاتصال لدى البنك ومستندات مصرفية جديدة نقوم من خلالها بإكمال نموذج آمن يخضع لرقابة المصرف. ونحن نعمل بالفعل مع بنك كندا الملكي (RBC) بشأن بعض هذه الإجراءات الجديدة.</p> <p>كما أشارت بعض المصارف إلى أنها لن تفصح لنا عن</p>	<p>التوصية مقبولة. ونعترز أن نطلب من شركائنا في المصارف أن يرسلوا إلينا تأكيداً لاستلام جميع المكاتبات في المستقبل لتأكيد أن جميع التغييرات المطلوبة قد أُجريت. وستنفذ الخزانة نظاماً للمتابعة للتأكد من أن المصارف تستجيب لطلبنا.</p>	<p>أوصينا الإدارة بمواصلة بذل الجهود لرصد تحديث سلطات التوقيع في المصارف، مثلاً إذا أضيف توقيع أو حذف لأنه لم يعد معتمداً.</p>	٢٠١٥/١

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>قائمة التوقيعات لأسباب أمنية حتى وإن كان ذلك طلباً من أجل المراجعة. إذ قد تغيرت الأمور بشكل كبير نظراً لتلقي المصارف مئات من المحاولات الاحتيالية يومياً.</p> <p>وفي الوقت ذاته، فإننا سوف نستمر في إرسال نموذج الإخطار إلى المصارف وحملها على الرد بالشكل المناسب إلينا وإلى المراجعين.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لا تشترط المصارف قائمة بالتوقيعات المعتمدة نظراً لقيامها في الماضي بتنفيذ تدابير أمنية جديدة قمنا باعتمادها (مثل الرمز، ورمز المرور، وما إلى ذلك). وتتطلب جميع المصارف التوثيق على خطوتين، وهو ما قمنا أيضاً بتنفيذه.</p>			
قائمة.	تواصلت الإدارة مع إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية للحصول على رأي بشأن كيفية التنظيم الأفضل للأنشطة المصرفية التشغيلية للجنة الأوروبية للطيران المدني/المكتب الإقليمي لأوروبا وشمال الأطلسي. ويبدو أن الحل الأكثر فعالية على المدى القصير هو استكشاف ما إذا كان سيحل هذه المسألة اعتماد مجلس إدارة اللجنة الأوروبية للطيران المدني قراراً توافق بموجبه اللجنة الأوروبية للطيران المدني على تعويض الإيكاو عن أي خسارة قد تعاني الإيكاو منها نتيجة لتصرف أحد موظفيها.	التوصية مقبولة. وسنؤكد، مرة أخرى، للجنة الأوروبية للطيران المدني أن الحسابات المصرفية يمكن فتحها فقط تحت سلطة مكتب خزانة الإيكاو. وثانياً، سنطلب استعراضاً تجريبه إدارتنا للشؤون القانونية للترتيبات الحالية بين الإيكاو واللجنة الأوروبية للطيران المدني من أجل تخفيف أي خطر قد تكون الإيكاو معرضة له. وسنستكشف ما إذا كان سيحل هذه المسألة اتفاق بين اللجنة الأوروبية للطيران المدني والإيكاو توافق فيه اللجنة الأوروبية للطيران المدني على تعويض الإيكاو عن أي	نظراً إلى المسائل المذكورة أعلاه، نوصي بأن تسعى الإدارة إلى الحصول على رأي من إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية بشأن كيفية التنظيم الأفضل للأنشطة المصرفية التشغيلية للجنة الأوروبية للطيران المدني/المكتب الإقليمي لأوروبا وشمال الأطلسي. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تشرع في استعراض داخلي شامل للإجراءات الحالية، بهدف تعزيز عملية المراقبة الداخلية فيما يتعلق بالحسابات المصرفية للجنة الأوروبية للطيران المدني والأوضاع المماثلة الأخرى، إن وجدت.	٢٠١٥/٢

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>وأخيراً، نؤكد أننا ليست لدينا ترتيبات مماثلة مع أي مؤتمر إقليمي آخر للطيران المدني.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>الإدارة القانونية وقسم المشتريات في سبيلهما إلى الحصول على التزام قانوني رسمي من شركة AIG للتأمين للتأكد من أن الوثيقة التأمينية الحالية للجريمة تغطي موظفي اللجنة الأوروبية للطيران المدني. كما أن الإدارة القانونية تطلب من الدول الأعضاء في اللجنة الأوروبية للطيران المدني إصدار قرار يؤكد أنها "توافق على تعويض الإيكاو عن أي خسارة قد تتكبدها نتيجة لفعل أو لإغفال من جانب أحد مسؤولي اللجنة الأوروبية للطيران المدني." وقد اكتملت صياغة الوثائق، وسيصدر هذا القرار بمجرد أن تتأكد شركة التأمين رسمياً من مسألة التغطية التأمينية.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لقد أُبلغ مدراء عموم وأعضاء اللجنة التنسيقية التابعة للجنة الأوروبية للطيران المدني، في نوفمبر ٢٠١٨ بأن موظفي اللجنة الأوروبية للطيران المدني غير مدرجين ضمن الغطاء التأميني لدى الإيكاو، وأعربوا عن ضرورة حصول اللجنة الأوروبية للطيران المدني على تغطية تأمينية لمكافحة الغش قبل التوقيع على تبادل رسائل، وذلك على النحو الذي اقترحته إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. وقد حصلت اللجنة الأوروبية للطيران</p>	<p>خسارة قد تعاني الإيكاو منها نتيجة لتصرف أحد موظفيها. وأخيراً، نؤكد أننا ليست لدينا ترتيبات مماثلة مع أي مؤتمر إقليمي آخر للطيران المدني.</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	المدني لاحقاً على وثيقة التأمين المطلوبة وسوف تعمل، بعد توقيعها على هذه الوثيقة، مع إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية على وضع اللمسات النهائية/التوقيع على تبادل الرسائل.			
مُغلقة.	<p>لقد وُضِعَت إجراءات جديدة للتحقق من مخزونات متجر السوق الحرة وتأكيدها في عام ٢٠١٦. كما استُحدث منصب مدير متجر السوق الحرة لإدارة جميع عناصر المتجر بما في ذلك المخزون. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم موظف مستقل معني بمراقبة المخزون بالتحقق من تسليم المنتج والتوفيق بين قوائم التعبئة من الموردين. ويقوم مساعد مالي بشكل مستقل بضمان أن يجري إدخال المخزون بشكل صحيح في نظام نقاط البيع بالمتجر، وضمان التسوية الشهرية للمبيعات، والاضطلاع بعمليات تفتيش مفاجئة لسجلات المخزون وحسابات العملاء والتسعير لضمان دقة نظام نقاط البيع. وأدرجت هذه التغييرات في الإجراءات في التعليمات الإدارية وخطة الموارد البشرية التي استعرضها مجلس الإدارة واعتمدها في شهر أبريل عام ٢٠١٦.</p> <p>وفيما يتعلق بجرد المنشورات، يوجد إجراء موحد لجرد المخزون كل سنة. ويشمل ذلك تعليق المبيعات عبر المتجر الإلكتروني، باستخدام فرق مستقلة متعددة لإحصاء عدد المنشورات بشكل منفصل، والتحقق من البيانات بالمضاهاة، والتوفيق مع النظام الآلي للبيع عبر الإنترنت</p>	<p>التوصية مقبولة. تم وضع إجراءات جديدة للتحقق من المخزونات وتأكيدها في عام ٢٠١٦. وستجري زيادة تعزيز هذه الإجراءات في متجر السوق الحرة من خلال وضع نظام آلي لرصد المخزون بشكل مستمر؛ وسيجري وضع هذا النظام قبل نهاية عام ٢٠١٦. وسيجري تفعيل التدفق الآلي للأعمال المتعلقة بمخزونات المنشورات قبل نهاية عام ٢٠١٧.</p>	<p>فيما يتعلق بالمنشورات و متجر السوق الحرة، ومن أجل ضمان: (١) دقة قيمة المخزون في البيانات المالية؛ (٢) صحة حركة الأصناف الموجودة في المخزون، فإننا نوصي بوضع وتنفيذ إجراء مُفصّل بهذا الشأن. وكما جاء أيضا في اقتراحنا رقم ٢٠١٤/١، ينبغي الاهتمام بالتحقق من القيمة العادلة للأصناف، لا سيما الأصناف التي ينبغي شطبها، وذلك من خلال عمليات لاحقة للتحقق من المخزون.</p>	٢٠١٥/٤

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>(Alcie) و (Agresso)، الخ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجريت عملية جرد مستقلة بشكل منفصل للمنشورات في الطابق الثاني. وفيما يتعلق بتقييم المطبوعات، فإن المعيار المستخدم هو السعر لكل صفحة يستند إلى تكاليف تفصيلية لطباعة المطبوعات؛ وقد استخدمت هذه الممارسة وأقرتها المنظمة تقريباً منذ إنشائها، وهي تتعكس في لائحة المنشورات.</p> <p>وقد نفذت وحدة التخطيط والتنسيق (PCU) وإدارة متجر السوق الحرة الإجراءات المتعلقة بجرد المخزون ويجري تحديثها شهرياً. ويقدم فرع الشؤون المالية بيانات مالية شهرية استناداً إلى سجل المبيعات الشهري لدى متجر السوق الحرة.</p> <p>وهناك نظامان جديان للنفاذ الرقمي: (١) الدخول إلى متجر السوق الحرة عبر البوابة الرئيسية؛ (٢) تم تنفيذ البوابات الدوارة التي يمكن أن يستخدمها أعضاء المجلس والدبلوماسيون وموظفو الإيكاو المؤهلون اعتباراً من ٣ أبريل ٢٠١٨.</p> <p>(تعتبر الإدارة أن هذه التوصية مُعلقة)</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لقد وُضِعَت إجراءات جديدة للتحقق من مخزونات متجر السوق الحرة وتأكيدها في عام ٢٠١٦. كما استُحدث منصب مدير متجر السوق الحرة لإدارة جميع عناصر</p>			

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>المتجر بما في ذلك المخزون. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم موظف مستقل معني بمراقبة المخزون بالتحقق من تسليم المنتج والتوفيق بين قوائم التعبئة من الموردين. ويقوم مساعد مالي بشكل مستقل بضمان أن يجري إدخال المخزون بشكل صحيح في نظام نقاط البيع بالمتجر، وضمان التسوية الشهرية للمبيعات، والاضطلاع بعمليات تفتيش مفاجئة لسجلات المخزون وحسابات العملاء والتسعير لضمان دقة نظام نقاط البيع. وقد أُدرجت هذه التغييرات في الإجراءات في التعليمات الإدارية وخطة الموارد البشرية التي استعرضها مجلس الإدارة واعتمدها في شهر أبريل عام ٢٠١٦.</p> <p>وفيما يتعلق بجرد المنشورات، يوجد إجراء موحد لجرد المخزون كل سنة. ويشمل ذلك تعليق المبيعات عبر متجر الإلكتروني، باستخدام فرق مستقلة متعددة لإحصاء عدد المنشورات بشكل منفصل، والتحقق من البيانات بالمضاهاة، والتوفيق مع النظام الآلي للبيع عبر الإنترنت (Alcie) و (Agresso)، الخ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُجريت عملية جرد مستقلة بشكل منفصل للمنشورات في الطابق الثاني. وفيما يتعلق بتقييم المطبوعات، فإن المعيار المستخدم هو السعر لكل صفحة، وهو يستند إلى تكاليف مُفصَّلة لطباعة المطبوعات؛ وقد استخدمت هذه الممارسة وأقرتها المنظمة تقريباً منذ إنشائها، وهي تعكس في لائحة المنشورات.</p>			

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	وقد نفذت وحدة التخطيط والتنسيق (PCU) وإدارة متجر السوق الحرة الإجراءات المتعلقة بجرد المخزون ويجري تحديثها شهرياً. ويقدم فرع الشؤون المالية بيانات مالية شهرية استناداً إلى سجل المبيعات الشهري لدى متجر السوق الحرة.			
مُغلقة.	بعد الزيارة التي أجراها مراجعو الحسابات الخارجيون في ديسمبر ٢٠١٥ وفي ضوء نتائجها، بالإضافة إلى ما قدمه المقر في نهاية عام ٢٠١٥ من تدريب وبرمجيات ومعدات، فقد واصلنا عملية الجرد وفقاً للقواعد المتبعة لدى المقر. وانتهينا من الجرد (وحدة الخدمات العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في منتصف شهر يونيو عام ٢٠١٦، وتشمل الأصناف التي تساوي في قيمتها ٣٠٠ دولار كندي أو أكثر. وقد أبلغنا بالفعل مراجعي الحسابات الخارجيين وإدارة المخزون بالمقر بأن العمل قد اكتمل وسيجري القائمة الكاملة للمخزون في نهاية العام (٢٠١٦) كجزء من أنشطة نهاية السنة العادية. (تعتبر الإدارة أن هذه التوصية مُغلقة) المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: جرى تنفيذ جرد كامل قبل يوم ٢٠١٨/١٢/٣١، وذلك وفقاً للإجراءات القياسية وتوصية المراجعة الداخلية رقم ١٢. وقد أدخلت التصويبات اللازمة، وسيجري تنفيذ إجراءات	ينبغي إدراج جميع الأصول التي تفوق قيمتها ٣٠٠ دولار كندي في نظام إدارة المخزون. وستتخذ أوروبا وشمال الأطنطي الإجراءات اللازمة لتسجيل جميع الأصول الناقصة. وفي إطار التعليمات الإدارية المعتمدة فيما يخص الممتلكات والمنشآت والمعدات، يتحمل كل مكتب إقليمي مسؤولية تقييم وإدخال وتسجيل بيانات الأصول التابعة له في نظام إدارة المخزون. ووفقاً للتعليمات الإدارية المعتمدة، فقد زودت إدارة الشؤون الإدارية والخدمات جميع المكاتب الإقليمية بأجهزة المسح الضوئي المطلوبة والتدريب اللازم، لتمكين المكتب الإقليمي من إدخال البيانات الخاصة بالأصول في نظام إدارة المخزون.	تبعاً للتعليقات الواردة في النقاط أ) وب) وج) أعلاه، فإننا أحطنا علماً بالمبادرات الحالية للإدارة والتعليمات الإدارية الجديدة المعتمدة في ديسمبر ٢٠١٥، وسننظر في هذه القضية خلال مراجعة مقبلة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنه لم يتم تسجيل بعض الأصول في أوروبا وشمال الأطنطي، وبالإشارة أيضاً إلى التوصيات الصادرة في تقارير محددة أصدرها مكتب التقييم والمراجعة الداخلية ومن سبقونا في المراجعة، الذين أفادوا بحدوث ذلك أيضاً في مكاتب إقليمية أخرى، فإننا نوصي بتسجيل جميع الأصول، لا سيما تلك التي لم يتم إدخالها من قبل، في نظام إدارة المخزون، بصرف النظر عن قيمتها.	٢٠١٥/٥

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	الشطب للأصناف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووحدة الخدمات العامة وفقاً للموعد النهائي (٢٠١٩/٠٣/٣١).			
مغلقة.	<p>لقد درس فرع الشؤون المالية هذه المسألة بالتعاون مع إدارة التعاون الفني. وهناك مشكلة حقيقية في مركزية نظام الرواتب نظراً لأنه سيتعين تعزيز قسم الرواتب بموارد إضافية. ومع ذلك، فإن موظفي إدارة التعاون الفني الميدانيين هم موظفون مؤقتون، ولا يمكن تزويد قسم الرواتب بموارد يمكن أن تتباين من حيث الحجم. كما أنه لا يمكن تحميل التكاليف المركزية على المشاريع كمصروفات مباشرة. وبموجب النموذج التشغيلي الحالي، يستأجر المشروع موظفين مخصصين ومؤقتين لهذا الغرض على أن يستوعب المشروع التكاليف ذات الصلة. ومع ذلك، يقدم قسم الرواتب المساعدة إلى إدارة التعاون الفني في مجال تدريب الموظفين، وإجراء الحسابات، وحفظ وتبويب عوائد المعاشات التقاعدية مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>لا يزال الوضع كما هو. وما لم يُرَوَّد مكتب الرواتب بمزيد من الموارد، فلن يمكن أن تكون الخدمات مركزية. وكما هو موضح آنفاً، فهذا غير ممكن مع نموذج التشغيل الحالي. ولكن بمساعدة قسم الرواتب على إجراء حسابات الرواتب وحفظ وتبويب عوائد المعاشات التقاعدية، فإن</p>	<p>التوصية مقبولة. سيتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان ينبغي تطبيق المركزية على دفع الرواتب من أجل إدراج إدارة كشوف الرواتب لهاتين الفئتين من الموظفين - (أ) إدارة التعاون الفني للخدمات الميدانية العامة والمسؤولون الوطنيون؛ (ب) الاستشاريون غير المنتمين إلى إدارة التعاون الفني.</p>	<p>نوصي بأن تقوم الإيكاو بتقييم ما إذا كان يمكن تطبيق المركزية على وظيفة دفع الرواتب من أجل إدراج إدارة التعاون الفني للخدمات الميدانية العامة والهيئات الإدارية الوطنية والاستشاريين غير المنتمين إلى إدارة التعاون الفني، وإذا لزم الأمر، إعادة تهيئة موارد كشوف الرواتب في المقر الرئيسي وفقاً لذلك.</p>	٢٠١٥/٨

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>ذلك، على سبيل المثال، يخفف من المخاطر.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لم يطرأ تغيير في الوضع. ويمكن إغلاق التوصية نظراً لالتهاء من إجراء التقييم.</p>			
<p>قائمة.</p> <p>لم يؤيد المجلس في قراره C-DEC 2018/11 موقف الأمانة العامة، واكتفى بملاحظته.</p> <p>وسوف نواصل رصد الإجراءات التي تتخذها الإيكاو فيما يتعلق باستراتيجية التمويل، وكذلك فيما يتعلق بالتوصية الصادرة في هذا التقرير.</p>	<p>لقد قوبل كلا الخيارين بمعارضة قوية من ممثلي رابطة موظفي الإيكاو والمتقاعدين (الرابطة الكندية للموظفين المدنيين الدوليين السابقين (CAFICS)، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين (FAFICS)) نظراً لما لهم من تأثير في تقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والمشاركين. ورأى ممثلو الموظفين والمتقاعدين ذلك من المزايا المرتبطة بعملهم في الإيكاو وأنهم يتوقعون بقاءه دون تغيير في المستقبل. وعرض هذا الموقف على المجلس في دورته الثامنة بعد المائتين ولاحظه المجلس.</p> <p>وتم تشكيل مجموعة عمل من جانب الأمم المتحدة لاستعراض التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يخص المؤسسات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة ولرفع التوصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولدى النظر في التوصية، فإن الإيكاو التي تعتبر جزءاً من النظام الموحد للأمم المتحدة ستسترشد بتوصيات وقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في هذا الشأن. ومن المتوقع أن تقدّم في الوقت المناسب مجموعة عمل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم</p>	<p>على الإدارة أن تضع سيناريو تتناسب فيه حصة المتقاعدين من الأقساط اللازمة للاستحقاقات الطبية مع معاشاتهم التقاعدية.</p>	<p><u>نوصي</u> أن تنتظر الإدارة في تعديل حساب تكاليف برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بناءً على مبدأ التضامن، وفقاً لمستوى الراتب/معاش التقاعد الإجمالي المتحصل عليه، نظراً لأن "قسط التأمين" في نظام التأمين الصحي الحالي بعد انتهاء الخدمة لا يتناسب مع حجم الراتب أو المعاش التقاعدي.</p>	<p>١</p> <p>تقرير مراجعة أداء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>المتحدة. (تعتبر الإدارة أن هذه التوصية مُغلقة)</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: أصدر الأمين العام للأمم المتحدة التقرير النهائي المؤرخ في ديسمبر ٢٠١٨ بشأن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ذلك التقرير الذي أُعد بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأشار التقرير مجدداً إلى أنه لا ينبغي استكشاف سيناريوهات تتخفف فيها نسبة مساهمة المنظمات في أقساط التأمين الصحي، ومواصلة الإبقاء على النسب الحالية لتقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والموظفين العاملين والمتقاعدين المشمولين بخطط التأمين الصحي لدى الأمم المتحدة.</p>			
<p>قائمة. لم يؤيد المجلس في قراره C-DEC 2018/11 موقف الأمانة العامة، واكتفى بملاحظته. وسوف نواصل رصد الإجراءات التي تتخذها الإيكاو فيما يتعلق باستراتيجية التمويل،</p>	<p>لقد قوبل كلا الخيارين بمعارضة قوية من ممثلي رابطة موظفي الإيكاو والمتقاعدين (الرابطة الكندية للموظفين المدنيين الدوليين السابقين (CAFICS)، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين (FAFICS)) نظراً لما لهم من تأثير في تقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والمشاركين. ورأى ممثلو الموظفين والمتقاعدين ذلك من المزايا المرتبطة بعملهم في الإيكاو وأنهم يتوقعون بقاءه دون تغيير في المستقبل. وعرض هذا الموقف على المجلس في دورته الثامنة بعد المائتين ولاحظه المجلس. يرجى الرجوع إلى موجز قرارات المجلس C-DEC</p>	<p>على الإدارة أن تدرس اقتراحاً يتحمل المتقاعدون بموجبه التكلفة الزائدة على قسط التأمين التي تُعزى إلى التغطية في جميع أنحاء العالم بالمقارنة مع التغطية الوطنية. وحيث لا توجد تغطية وطنية، يُستخدم كمرجع قسط تأمين مماثل لذلك القسط المستخدم في المقر (الفئة ٢).</p>	<p>نوصي أن تنتظر الإدارة كذلك في وضع حد أقصى لمساهمة الإيكاو في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بحيث يستقر عند منح مزايا مماثلة لدولة مرجعية (على سبيل المثال نظام RAMQ في كيبك) ولكن بحيث يقتصر، من حيث المخاطر، على البلد الذي يقيم فيه صاحب المعاش التقاعدي.</p>	<p>٢ تقرير مراجعة أداء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
وكذلك فيما يتعلق بالتوصية الصادرة في هذا التقرير.	<p>208/11، الفقرات ٣٠-٣٤.</p> <p>وتخضع التوصية لما تتوصل إليه من نتائج مجموعة العمل التابعة لمؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة وما تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة من قرارات.</p> <p>(تعتبر الإدارة أن هذه التوصية مُعلقة)</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>أصدر الأمين العام للأمم المتحدة التقرير النهائي المؤرخ في ديسمبر ٢٠١٨ بشأن إدارة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وكما ذكر أعلاه، فإنه لا ينبغي استكشاف سيناريوهات تنخفض فيها نسبة مساهمة المنظمات في أقساط التأمين الصحي بهدف نقل التزام المنظمة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إلى الموظفين العاملين والمتقاعدين، ومواصلة الإبقاء على النسب الحالية لتقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والموظفين العاملين والمتقاعدين المشمولين بخطط التأمين الصحي لدى الأمم المتحدة. ويرى الأمين العام للأمم المتحدة أنه من الأفضل تحقيق السيطرة على الالتزام المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من خلال تمويله ومن خلال اتخاذ تدابير أخرى لاحتواء التكاليف بدلاً من نقل المسؤولية ضمناً.</p>			
لم يؤيد المجلس في قراره قائمة.	لقد قوبلت التوصيتان السابقتان بشأن تخفيض استحقاقات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بمعارضة قوية من ممثلي رابطة موظفي الإيكاو والمتقاعدين (الرابطة الكندية	على الإدارة، بمجرد تنفيذ التعديلات السابقة، أن تدرس الحوافز الموجهة للانسحاب.	بعد تعديل برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بناءً على التوصيات السابقة، فإننا نوصي بأن تقوم الإدارة بدراسة حوافز موجهة للانسحاب، مع التقييم في الوقت	٣ تقرير مراجعة

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
<p>2018/11-DEC C-DEC موقف الأمانة العامة، واكتفى بملاحظته. وسوف نواصل رصد الإجراءات التي تتخذها الإيكاو فيما يتعلق باستراتيجية التمويل، وكذلك فيما يتعلق بالتوصية الصادرة في هذا التقرير.</p>	<p>للموظفين المدنيين الدوليين السابقين (CAFICS)، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين السابقين (FAFICS)) نظراً لما لهم من تأثير في تقسيم أقساط التأمين الصحي بين المنظمة والمشاركين. ورأى ممثلو الموظفين والمتقاعدين ذلك من المزايا المرتبطة بعملهم في الإيكاو وأنهم يتوقعون بقاءه دون تغيير في المستقبل. وعرض هذا الموقف على المجلس وأقره. أما خيار الانسحاب، باعتباره الخيار الأكثر تأثيراً، الذي درسه الخبراء الأكتواريون وقدمه فرع الشؤون المالية إلى لجنة التأمين على الحياة والتأمين الصحي التي تضم أعضاء من رابطة الموظفين والرابطة الكندية للموظفين المدنيين الدوليين السابقين لشرح مزايا/عيوب خيار الانسحاب من أجل الشروع في المناقشة والتشاور مع الموظفين والمتقاعدين عموماً. كما ساعدنا الموارد البشرية في إعداد استقصاء عبر الإنترنت حول خيار الانسحاب لاستطلاع رأي الموظفين والمتقاعدين حول احتمال قبول أو رفض هذا العرض. وتدعو الموارد البشرية إلى إجراء مناقشة مع لجنة الصحة وغيرها من الوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة الشقيقة قبل طرح هذا العرض.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨: يجري حالياً مناقشة هذه المسألة مع لجنة الإيكاو للتأمين الصحي والتأمين على الحياة، بمشاركة ممثلين عن الجهات المعنية.</p>		<p>ذاته للتكاليف والمنفعة مقابل "قسط" برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذي تسدده الإيكاو، مع التقييم أيضاً لأي تأثير سلبي ممكن على برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، عندما يقرر المتقاعدون الانسحاب.</p>	<p>أداء التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>و بمجرد الانتهاء من التحليل، ستجري دراسة عن الآثار.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لقد أجرت الإيكاو دراسة استقصائية بشأن خيار الانسحاب الاختياري لتحديد مواقف جميع الموظفين العاملين والمتقاعدين فيما يتعلق بقبول هذا الخيار. وقد اكتملت هذه الدراسة وكانت نتيجتها الإبقاء على التغطية في إطار خطة الاستحقاقات الطبية نظراً لأن الغالبية العظمى من موظفي الإيكاو العاملين والمتقاعدين أعربوا عن عدم رغبتهم في اختيار الانسحاب الاختياري. ونتيجة لذلك، فلن تتبع الإيكاو خيار الانسحاب الاختياري في هذه المرحلة.</p>			
مُغلقة.	<p>المسؤولية عن هذا البند مشتركة بين إدارة الشؤون الإدارية والخدمات وإدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. ويجب أن ينعكس شكل بشكل تكافلي سليم. وقد عقدت مجموعة العمل للإدارة الداخلية اجتماعين حتى اليوم. وقيمت بالإجماع القيود الحالية على السعة كمشكلة بنيوية وحددت الحاجة، بالإضافة إلى التدابير الإجرائية، لتعزيز ساعات الموارد لتقوية المهام المتصلة بالمجلس الاستشاري المشترك للطعون. ونظرت المجموعة في عدد من الخيارات التي تشمل ولكن لا تقتصر على توسيع نطاق التجمع الحالي لعضوية المجلس الاستشاري المشترك للطعون من ٦ إلى ٩ أشخاص والتطبيق الأثبط للمادة ١١١-١-٩ من النظام الإداري للموظفين، ومن المحتمل</p>	التوصية مقبولة.	<p>نظراً لأن الأعمال المتأخرة في عمليات الطعن المطروحة أمام المجلس الاستشاري المشترك للطعون تثير شواغل على النحو المبين أعلاه، فإننا نوصي الإدارة بأن تبدأ في إجراء استعراض داخلي للإجراءات الحالية والموارد المتاحة، مع التقيد الكامل بالنظام الإداري لموظفي الإيكاو.</p>	٢٠١٤/١

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>أن يشمل ذلك استخدام/الامتنال لنماذج طلب معدة مسبقاً وتحديد إمكان القبول في مرحلة مبكرة وإمكانية الاستثناءات دون سماع على أساس تقديم طلبات تحريرية فقط في الحالات التي تكون الوقائع فيها غير متنازع عليها و/أو إذا تم الحصول على موافقة الأطراف. ويستمر العمل بشأن هذه المسألة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٧:</p> <p>المسؤولية عن هذا البند مشتركة بين إدارة الشؤون الإدارية والخدمات وإدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية. وقد عقدت مجموعة العمل للإدارة الداخلية اجتماعين حتى اليوم. وقّيمت بالإجماع القيود الحالية على السعة كمشكلة بنيوية وحددت الحاجة، بالإضافة إلى التدابير الإجرائية، لتعزيز ساعات الموارد لتقوية المهام المتصلة بالمجلس الاستشاري المشترك للطعون. ونظرت المجموعة في عدد من الخيارات التي تشمل ولكن لا تقتصر على توسيع نطاق التجمع الحالي لعضوية المجلس الاستشاري المشترك للطعون من ٦ إلى ٩ أشخاص والتطبيق الأتشط للمادة ١١١-١-٩ من النظام الإداري للموظفين، ومن المحتمل أن يشمل ذلك استخدام/الامتنال لنماذج طلب معدة مسبقاً وتحديد إمكان القبول في مرحلة مبكرة وإمكانية الاستثناءات دون سماع على أساس تقديم طلبات تحريرية فقط في الحالات التي تكون الوقائع فيها غير متنازع عليها و/أو إذا تم الحصول على موافقة الأطراف. ويجري إعداد</p>			

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>صيغة تحسينات إجرائية مقترحة، كما يجري تحضير مخصصات الموارد المطلوبة، بحيث تُقدّم إلى الأطراف المعنية قريباً للنظر فيها، وذلك بهدف تعديل النظام الإداري لموظفي الإيكاو.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>قدمت إدارة الشؤون الإدارية والخدمات صيغة مشروع النظام الإداري المنقح للموظفين الذي وضعته الإدارة القانونية، ونماذج تقديم الطلبات إلى المجلس الاستشاري المشترك للطعون، ودليل الممارسة للمجلس الاستشاري المشترك للطعون إلى الأمانة العامة للموافقة عليها.</p> <p>وقد استندت إدارة الشؤون الإدارية والخدمات إلى تحليل مُفصّل للخيارات الممكنة مع مراعاة سعة الموارد، وفي ٧ ديسمبر ٢٠١٧، قدمت الإدارة القانونية إلى لجنة الموظفين الاستشارية توصيات لتبسيط واستعجال الحالات المعروضة على المجلس الاستشاري المشترك للطعون. وقد أقرت لجنة الموظفين الاستشارية بهذه التغييرات/التحسينات، ووافقت عليها لاحقاً الأمانة العام في ٢٠١٨/٢/١٧. والإدارة القانونية بصدد المراحل النهائية لتنفيذ التغييرات المعتمدة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>طبّق النظام الإداري للموظفين وفقاً لإخطار الموظفين رقم ٥٧٠١. وأغلقت المسألة.</p>			

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>سيعرض فرع الشؤون المالية خيارات لتمويل خصم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الدورة ٢٠٥ للمجلس.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>قدم فرع الشؤون المالية الخيارات التالية لتمويل خصم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في دورتي المجلس ٢٠٥ و ٢٠٧:</p> <p>أ) رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة على الفور من ٦٢ إلى ٦٥ سنة (استراتيجية احتواء التكاليف)؛</p> <p>ب) تنفيذ رسم شهري للرواتب بنسبة ٢ في المائة من الراتب الإجمالي لجميع الموظفين العاملين (استراتيجية التمويل)؛</p> <p>ج) تقديم حوافز للمتقاعدين لاختيار الانسحاب من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واتخاذ خيارات رعاية صحية وطنية بدلاً من ذلك، وذلك عن طريق توفير دفعات سنوية إما بقيمة ٢ ٠٠٠ دولار كندي وإما بقيمة ٢ ٥٠٠ دولار كندي، وربطها بالمؤشر الكندي لأسعار السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تسديد الأقساط الخاصة بخيارات الرعاية الصحية الوطنية (استراتيجية احتواء التكاليف).</p> <p>وتواصل الأمانة العامة متابعتها النشطة للتطورات على مستوى الأمم المتحدة من خلال فريق العمل المعني</p>	<p>التوصية مقبولة. ستعرض المالية خيارات لتمويل خصم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الدورة ٢٠٥ للمجلس.</p>	<p>نظراً لأنه يتعين اتخاذ إجراءات وقائية، قد ينظر المجلس في هذه العوامل: ففي حين لا يندرج العامل الأول بالكامل ضمن اختصاص الإدارة، فإننا نوصي الإدارة، في إطار صلاحيتها، بأن تتناول العوامل الأخرى مع المجلس.</p>	٢٠١٤/٢

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من أجل إيجاد حل مشترك لهذه المسألة المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة.</p> <p>(تعتبر الإدارة أن هذه التوصية مُغلقة)</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>تواصل الأمانة العامة للإيكاو متابعتها للتطورات على مستوى الأمم المتحدة من خلال فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من أجل إيجاد حل عام لهذه المسألة المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويرى التقرير النهائي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة أنه من الأفضل تحقيق السيطرة على الالتزام المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من خلال تمويله ومن خلال اتخاذ تدابير أخرى لاحتواء التكاليف مثل مفاوضات تجريها منظومة الأمم المتحدة مع إدارة الطرف الخارجي وما إلى ذلك بدلاً من تغيير نسبة تقسيم أقساط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بين المنظمة والمشاركين.</p>			
مُغلقة.	<p>بدأت إدارة التعاون الفني وإدارة الشؤون الإدارية والخدمات العمل في تنسيق النظام الأساسي لموظفي الخدمات الميدانية لإدارة التعاون الفني والنظام الإداري لموظفي الأمانة العامة للإيكاو، ولا يزال العمل مستمراً.</p>	<p>مقبولة. يمكن إجراء استعراض داخلي مع خبراء مجال الموضوع لاستعراض أحكام النظام الإداري للموظفين والنظام الإداري لموظفي الخدمات الميدانية على التوالي. وستتمثل المهمة في تقديم توصيات فيما يتعلق بتحديد الاتساق في النهج حيثما كان ذلك ممكناً وإبراز</p>	<p>نوصي بالبدء بعملية استعراض داخلية شاملة من أجل تحديد ما يلي: أ) الاختلافات التي يمكن اعتبارها مبررة فيما يخص التفاوت الكبير بين الاحتياجات والظروف؛ ب) الاختلافات التي تتطلب مزيداً من التناسق، بما في ذلك بتغيير الإطار القانوني.</p>	٢٠١٤/٥

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>المستجدات حتى نهاية شهر فبراير ٢٠١٧:</p> <p>يمكن إجراء استعراض داخلي مع خبراء مجال الموضوع لاستعراض أحكام النظام الإداري للموظفين والنظام الإداري لموظفي الخدمات الميدانية على التوالي. وستتمثل المهمة في تقديم توصيات فيما يتعلق بتحديد الاتساق في النهج حيثما كان ذلك ممكناً وإبراز الاحتياجات لمعالجة مختلفة حيثما يكون ذلك مبرراً. ونظراً لحاجة العمل ونقص الموارد البشرية لدى إدارة التعاون الفني، فسيجري تعيين خبير استشاري في الربع الأول من عام ٢٠١٧ لإجراء الاستعراضات وتقديم توصيات لاعتمادها. والتاريخ المستهدف للانتهاء هو ٢٠١٧/٧/٣١. وستكون مشاركة الموارد البشرية من إدارة الشؤون الإدارية والخدمات أمراً أساسياً لإنجاح هذه العملية، وبالتالي فإن الموعد المبدئي للانتهاء (يوليو ٢٠١٧) يكون مرهوناً بالموارد البشرية المتاحة للمشاركة كطرف نظير.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>اكتمل إجراء تحليل مقارنة للنظام الإداري لموظفي الخدمات الميدانية لإدارة التعاون الفني والنظام الإداري لموظفي الأمانة العامة للإيكاو. وسوف تُرسل التتقيقات المقترح إدخالها على النظم الإدارية لموظفي الخدمات الميدانية إلى إدارة الشؤون الإدارية والخدمات/ قسم الموارد البشرية لاستعراضها خلال أسبوع ٣ أبريل. وسوف تجتمع إدارة التعاون الفني بعدئذ مع إدارة الشؤون الإدارية</p>	<p>الاحتياجات لمعالجة مختلفة حيثما يكون ذلك مبرراً.</p>		

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	التوصية المقدمة من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم التوصية
	<p>والخدمات وقسم الموارد البشرية خلال أسبوع ٩ أبريل لمناقشة المجالات التي تمت مواعمتها، والمجالات التي ربما لا تزال هناك خلافات بشأنها قبل تقديمها الإدارة القانونية. وسوف تُحال هذه التتقيقات، بعد موافقة الإدارة القانونية ومناغمتها بالقدر المستطاع مع النظام الإداري لموظفي الأمانة العامة للإيكاو، إلى الأمانة العامة للموافقة عليها. وتشير التقديرات إلى أن الموافقة على هذه التتقيقات بصيغتها المحدثة/المنسقة ستكون بحلول نهاية شهر يونيو ٢٠١٨.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>اكتملت العملية وقُدِّمت إلى الأمانة العامة من خلال إدارة الشؤون الإدارية والخدمات وإدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية في ٢٩/٨/٢٠١٨.</p>			

الملحق ٢ — متابعة لاقتراحاتنا الصادرة في تقاريرنا السابقة

رقم الاقتراح	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
٢٠١٧/١	نقترح بالتالي ما يلي: (١) التذكير باستخدام التقارير الموحدة؛ (٢) تعزيز الإطار الحالي للإرشادات المتعلقة باستخدام المصروفات النثرية، وتوزيعها على جميع الأشخاص المسؤولين في الميدان..	الاقتراح مقبول. نحن بالفعل بصدد تحديث ما لدينا من إرشادات خاصة بالسلف والمصروفات النثرية بغرض إصدارها في عام ٢٠١٨ وتوزيعها على جميع أمناء الخزائنة متضمنة تذكيراً باستخدام النموذج الحالي للإبلاغ.	نُفِّدَت. لقد اضطلعنا بدراسة جدوى داخلية في جميع المكاتب الإقليمية، أجرينا خلالها تحليلاً للعلاقة بين التكلفة والمنفعة (جدوى التكلفة)، وبناءً على النتائج، خلصنا إلى أن جرد مخزون المواد الاستهلاكية في المكاتب الإقليمية لا يُشكّل أمراً جوهرياً لأن تكلفة رصده أكبر بكثير من الاستفادة المحققة. غير أننا أدرجنا ضوابط على جرد المواد الاستهلاكية في النسخة المنقحة من دليل المكاتب الإقليمية.	مُغلق.
٢٠١٧/٢	نقترح في هذا الصدد أن ترقى الإدارة بجهودها من أجل الحصول على تقارير أكثر انضباطاً عن السيولة النقدية المتاحة.	الاقتراح مقبول. وقد جرى بالفعل إخطار المشاريع المعنية من أجل تحديث أرقام الحسابات المتعلقة في تقاريرها عن المصروفات النثرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذنا خطوات فعلية لتحديث	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: نُفِّدَ وطُبِّقَ النموذج المنقح للإبلاغ الموحد لاستخدامه في حسابات السلف المحلية والمصروفات النثرية منذ شهر سبتمبر ٢٠١٨ لجميع مشاريع التعاون الفني. ويجري تجهيز الإرشادات لإصدارها في ربيع عام ٢٠١٩.	مُغلق.

رقم الاقتراح	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
		عناوين بعض الحسابات في نظام أغريسو، وفي سياق سير الأمور، سنكفل تعديل عناوين الحسابات حسب الاقتضاء.		
٢٠١٧/٣	بعد أن تبيّن لنا، في حالة أمر الشراء المباشر، أنه بوسع مقدمي العروض إرسال عروضهم خلال فترة طويلة (٦ أشهر)، فإننا نقترح تعديل الإرشادات المتعلقة بأوامر الشراء المباشر من أجل تضمين الموعد النهائي لتلقي العروض في طلب تلقي العروض (RFP).	الاقتراح مقبول. سيجري تعديل الإرشادات المتعلقة بأوامر الشراء المباشر من أجل تضمين الموعد النهائي لتحميل المعلومات الخاصة بالعروض في طلب تلقي العروض.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: لقد أخذ هذا الاقتراح في الاعتبار وجرى تنقيح الإرشادات.	مُغلق.
٢٠١٧/٤	نقترح إجراء استعراض للكفاية الفعلية للموارد من الموظفين في الوحدات التشغيلية الأكثر تأثراً بالعمل الإضافي، فضلاً عن تحديد ما إذا كان ينبغي تعديل الحد الأقصى الحالي للعمل الإضافي.	سيؤلى الاعتبار الواجب للاقتراح مع مراعاة المصلحة العليا للمنظمة.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: يقوم قسم السياسات والتطوير التنظيمي وتنمية الموظفين التابع لإدارة الشؤون الإدارية والخدمات باستعراض الأنماط المتعلقة بالعمل الإضافي بغية اقتراح تنقيح النظام الإداري الحالي للموظفين والإجراءات ذات الصلة. وبما أن ذلك سيستتبع إجراء دراسة متعمقة لتحديد الأنماط والحاجة إلى استحداث ترتيبات عمل جديدة مثل العمل بالمناوبة وليس مجرد إدخال تعديلات على الظروف الحالية للعمل الإضافي، فإن الأمر يستلزم طلب تمديد الموعد النهائي لهذا العمل من ٢٠١٩/٣/٣١ إلى ٢٠١٩/٦/٣٠.	قائم.
الاقتراح رقم ١	بالنظر إلى أن لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية (CCEP) كانت، وقت إجرائنا للمراجعة،	الاقتراح غير مقبول، مع التعليقات التالية. يتفاوت الوقت اللازم لإعداد مذكرات التفاهم	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: هذا الاقتراح غير مقبول.	قائم.

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
		<p>ووضعها في صيغتها النهائية تبعاً لدرجة تعقيد كل حالة على حدة، ودرجة سهولة التوصل مع الطرف المقابل إلى اتفاق بشأن الأحكام والشروط، وما إلى ذلك. فذلك قد يستغرق في أي سياق من يومين إلى أسبوعين. ومع ذلك، فبمجرد الاتفاق على الأحكام والشروط الأساسية، فإن الآليات الداخلية (مثل التنسيق بين الإدارات بما في ذلك الاستعراض الذي تجريه إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية) قبل التقدم إلى لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية قد تستغرق عادة نحو أسبوع واحد.</p> <p>ودائماً ما يجري التنسيق بين المكاتب ذات الصلة وفقاً للفقرة ٤-٢ (أ) من السياسة العامة، ولا يختلف الوقت والموارد المتعلقين بهذا الشأن عن ما تستلزمه المسائل الأخرى التي تتطلب تنسيقاً بين الإدارات.</p> <p>وفي ضوء ما تقدم، وتيسيراً لإبرام الاتفاقات، فقد وضعت الأمانة العامة نماذج اتفاقات لمختلف فئات الشراكات. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه النماذج يعجل بإتمام العملية مع الطرف الخارجي المقابل، وقد يُعني في بعض الحالات عن عملية الاستعراض الذي تجريه لجنة التعاون مع الأطراف الخارجية.</p>	<p>ترصد كفاءة نشاطها من خلال إحصاءات مُفصّلة، فإننا نقترح أن تنتظر الإدارة، عند وضع إطار وإجراءات الشراكة الخاصة بها، في جدوى تكلفة إدراج إحصاءات بشأن الكفاءة على مستوى المبادرين (على النحو المحدد في النقطة ١-١ (ج) من التعليمات الإدارية). فعلى سبيل المثال، سيكون من المهم معرفة عدد أيام عمل موظفي الأمانة العامة اللازمة لإعداد مذكرات التفاهم والترتيبات المماثلة، وما إذا كان المبادر قد نسّقها بكفاءة. وعلاوة على ذلك، فقد يكون من المهم تسليط الضوء على أن وجود هذه الإحصاءات سيوفر وسيلة لتقييم فعالية العملية: فالبيانات الإحصائية الموثوقة قد توفر للجنة التعاون مع الأطراف الخارجية وللأمانة العامة فرصة، ربما تكون مشتركة، بشأن اتخاذ إجراءات تصحيحية، وكذلك بشأن كيفية تقسيم عبء العمل فيما بينها بكفاءة وفعالية.</p>	<p>مع الأطراف الخارجية</p>

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
قائم.	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>الربع الرابع/٢٠٢٠ (المرحلة الأولى من نظام إدارة أمن المعلومات، الأمن التنظيمي والأمن التشغيلي)</p> <p>يرجى الاطلاع على التوصية رقم ٥ الواردة بالتقرير الخاص بشأن الأمن الإلكتروني. وفي حين أن نظام إدارة أمن المعلومات (استناداً إلى معيار الأيزو ISO 27001:2013) يشكل جزءاً من الأمن التنظيمي، فإننا نستخدم إطار الأمن الإلكتروني (أمن الإنترنت) الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST CSF) كمعيار للأمن التشغيلي. ويستخدم الأمن التنظيمي والتشغيلي مجتمعان نموذجاً لمستوى نضج القدرات والتقييمات المتكررة لاكتساب النضج (يرجى الاطلاع على العرض التقديمي عام ٢٠١٩ أمام مجموعة الإدارة العليا الكاملة (FSMG) الخاص باستراتيجية الإيكاو المتعلقة بنظام InfoSec والمعالم الرئيسية ذات الصلة).</p>	الاقتراح مقبول، وسيؤخذ بالاعتبار.	بالنظر إلى الأعمال الأساسية للمنظمة، فإننا نقترح أن تنتظر الإدارة في إطار لتحسين الأمن الإلكتروني للبنية الأساسية الحرجة الصادر عن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST). ومن الجدير بالذكر أن هذه الوثيقة لا تزال قيد الصياغة، ولكننا نرى أنها تتضمن رؤى هامة بشأن المواضيع المذكورة.	الاقتراح رقم ١ التقرير الخاص عن الأمن الإلكتروني
قائم.	مشروع تمديد العمر الاستهلاكي للأصول قيد مراجعة تجربتها حالياً وحدة التخطيط والتنسيق وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل تحسين الحكم على جدوى هذا التغيير في	الاقتراح مقبول جزئياً. فمن الناحية السياسية، لا يزال العمر الاستهلاكي هو المؤشر الرئيسي لقيمة الأصول واستحقاق شطبها. أما من الناحية العملية، يجري استخدام المواد التي لا تزال	نتيجة لما ورد في توصيتنا رقم ٦ أعلاه، نقترح: (١) أنه يمكن تعزيز إدارة الأصول فيما يتعلق بالتخلص من الأصول، لا سيما من خلال تقييم ما إذا كان من الممكن متابعة استخدام الأصول	٢٠١٦/٢

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
	<p>السياسات وواقعيته وفعاليتها من حيث التكلفة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>كما هو الشأن مع تمديد العمر الاستهلاكي للمعدات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في مقر الإيكاو للفترة ٢٠١٨، سيُنَفَّذ مشروع تجريبي بالتعاون مع قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات (ETS) من أجل معدات تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٩ إنفاذاً لتوصية المراجع في مارس ٢٠١٨.</p> <p>وكما هو الشأن مع تمديد العمر الاستهلاكي للمعدات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في مقر الإيكاو للفترة ٢٠١٨، سيُنَفَّذ مشروع تجريبي بالتعاون مع قسم تكنولوجيا وخدمات المؤسسات (ETS) من أجل معدات تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٩ إنفاذاً لتوصية المراجع في مارس ٢٠١٨.</p>	<p>صالحة للاستخدام حتى تفقد صلاحيتها.</p> <p>أُجْرِيَ تقييم لجدوى التكلفة، وحُدد أن نقل المواد بين المكاتب الإقليمية الثمانية والمقر لن يكون مجدياً من حيث التكلفة فيما يتعلق بالمنظمة، وذلك نتيجة للتكاليف، والاحتياجات الإقليمية، والقضايا المتعلقة بسلامة البيانات، وشروط النقل.</p>	<p>بعد انتهاء عمرها التقديري عند انقضاء مدة استهلاكها؛ (٢) النظر، رهناً بتقييم جدوى التكلفة، في إمكان تبادل الأصول بين الإدارات والمكاتب الإقليمية، قبل اتخاذ قرار بشراء أحد الأصناف الجديدة.</p>	
مُغلق.	<p>لا شيء</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لا شيء. جرى إخطار جميع مقدمي العطاءات.</p>	<p>اقترح مقبول. فالإجراءات المتبعة فعلياً لدى إدارة التعاون الفني تقضي بأن جميع المناقصات التي تم ترسيبها كانت ولا تزال تنشر على بوابة الإيكاو الإلكترونية الخاصة بالمشتريات التي تشير إلى مبلغ المناقصة والطرف الذي رُسيَّت عليه.</p>	<p>نقترح بشكل عام، أنه بمجرد إبرام إجراءات الشراء مع أحد الموردين، فإنه ينبغي إخطار جميع الموردين المؤهلين المحتملين المشاركين في إجراءات الشراء بنتائج هذا الإجراء.</p>	٢٠١٦/٣

رقم الاقتراح	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو الإيطالي	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
٢٠١٦/٥	نقترح بالتالي أنه ينبغي للإيكاو أن تستكشف إمكان، وجدوى تكلفة، الاستعانة باستشاريين فنيين مختلفين لمختلف مراحل عملية الشراء.	لوحظ. ستقوم الإيكاو بدراسة إمكان ذلك لكل حالة على حدة.	قائم.	قائم.
٢٠١٦/٦	نظراً لأن التوسع في نطاق التطبيق سيتطلب موارد إضافية، التي هي حالياً غير متاحة لدى مكتب الرواتب في المقر، ولا يمكن تحميلها على المشاريع الميدانية كنفقات مباشرة، فإننا نقترح السعي إلى التوصل إلى اتفاق مع إدارة التعاون الفني من أجل تمويل هذه الخدمة بطريقة بديلة.	يلزم السعي نحو إبرام اتفاق بين إدارة التعاون الفني والميزانية العادية من أجل الحصول على موارد إضافية لمكتب الرواتب وللخزانة من أجل تقديم هذه الخدمة إلى جميع الموظفين الميدانيين. ومع ذلك، فإنه ينبغي لإدارة التعاون الفني أن تضع منهجية من شأنها أن تتمرر هذه التكلفة الإضافية بشكل منصف إلى جميع مشاريع التعاون الفني. وأي حل يجري بموجبه استيعاب هذه التكلفة من خلال صندوق تكاليف الخدمات الإدارية والتشغيلية سيكون غير مقبول. كما أننا نشعر بالقلق لكون الحل غير قابل للتوسع نظراً لأن تكلفة الموارد الإضافية ستكون ثابتة في الأجل القصير. بيد أن الحل عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم خياراً قابلاً للتوسع.	قائم.	لم يجر السعي نحو إبرام اتفاق حتى الآن، ولا يزال الوضع الراهن كما هو. المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: لم يطرأ تغيير في الوضع. وما لم تعرض إدارة التعاون الفني تمويل هذه الخدمة، لن يمكن لفرع الشؤون المالية تنفيذها.
٢٠١٦/٧	في ضوء المرونة المطلقة في استخدام الوفورات، وإن كان في حدود ١٠% من الميزانية، فإننا نقترح أنه ينبغي للأمانة العامة النظر في إمكان إبلاغ المجلس بصفة منتظمة على كمية الوفورات التي أعيد تخصيصها لأنشطة قديمة	اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٧، فيما يتعلق بورقات عمل المجلس بشأن المبالغ المرحلة من الاعتمادات، بصرف النظر عما إذا كان الحد البالغ ١٠% قد تم تجاوزه أم لا، ستقدم الأمانة مجموع المبالغ المقرر ترحيلها لكل من الفئات	مُعلق.	سَيُنْفَذ هذا التصريح بدءاً من ورقة عمل المجلس بشأن ترحيل وفورات عام ٢٠١٧. المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: بدأت الأمانة العامة تنفيذ الاقتراح منذ عام ٢٠١٧

رقم الاقتراح	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
	وتلك التي أعيد تخصيصها لأولويات جديدة.	التالية: أ) الالتزامات المعلقة؛ ب) الأنشطة المؤجلة خلال فترة الثلاث سنوات ذاتها؛ ج) الأنشطة المؤجلة إلى فترة الثلاث سنوات التالية؛ د) المبالغ المتعلقة بمهام حرجة و/أو ذات طابع إلزامي.	بأن قدمت، في ورقة عمل المجلس، مجموع المبالغ التي سيجري ترحيلها بشأن الالتزامات المعلقة، والأنشطة المؤجلة خلال فترة الثلاث سنوات ذاتها، والأنشطة المؤجلة إلى فترة الثلاث سنوات التالية، والمبالغ المتعلقة بمهام حرجة و/أو ذات طابع إلزامي (المرجع C-WP/14749).	
٢٠١٦/٨	بهدف التبسيط، فإننا نقترح، لفترة الثلاث سنوات القادمة، أن يجري تقييم جدوى التكلفة المرتبطة بإعزاء جميع النفقات والإيرادات مباشرة إلى البرنامج العادي، بدلاً من الحفاظ على الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات كأداة مستقلة لإدارة الأنشطة المدرجة للدخل والمساهمة في الميزانية العادية.	هذا قرار سياسي أوسع نطاقاً ينبغي أن يكون اتخاذه من اختصاص المجلس والجمعية العمومية. إذ أن وضع الأنشطة السوقية داخل الحدود الصارمة للميزانية العادية التي يحددها قرار الجمعية العمومية إلى رقم محدد سلفاً أمرٌ ذو قيود خطيرة. وسوف ندرس إيجابيات وسلبيات هذا الاقتراح.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: سيستمر الصندوق الفرعي لتحقيق الإيرادات (ARGF) كأداة منفصلة في فترة الثلاث سنوات ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩ (والتي تليها) كما كان منذ عام ٢٠٠٨.	قائم.
١	المراجعة	تقرير	المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨: لم تستحدث الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد أي إطار جديد للكفاءة. وكجزء من استعراضنا للسياسات، سننظر في أي تغييرات جديدة متى	مُغلق.

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
	<p>قدمتها الأمم المتحدة.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لم يطرأ تغيير في إطار الأمم المتحدة للكفاءة. وبالتالي، ينبغي اعتبار هذا البند مُغلقاً، مع ملاحظة أن الإيكاو ستنتظر في أي تغييرات تدخلها الأمم المتحدة على إطار الكفاءة.</p>		<p>الكفاءات والمعرفة التقنية من أجل تسهيل عملية التقييم. وعلاوة على ذلك، فقد جرى توحيد تعريف الكفاءات بالنسبة لمناصب محددة مثل المديرين الإقليميين أو نواب المديرين الإقليميين أو مختلف المجموعات من المناصب المماثلة (مثل سلامة الطيران، وأمن الطيران، والمساعدة الفنية، والمترجمين التحريريين... الخ). ومع ذلك، فمن أجل زيادة كفاءة عملية التوظيف، فإننا نقترح توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل جميع الوظائف الفنية وتوحيدها وتصنيفها على نحو أفضل.</p>	المتعلق بالتوظيف
قائم.	<p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>في نهاية عام ٢٠١٧، وظّفت الإيكاو خبيراً متمرساً في تصنيف الوظائف من أجل وضع توصيفات وظيفية معيارية للوظائف الفنية في كل من المقر والمكاتب الإقليمية. ونعتمد وضع توصيفات معيارية للوظائف تغطي ٩٠% من الوظائف الفنية في المكاتب الإقليمية وفي المقر بحلول نهاية عام ٢٠١٨.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>تأجل تنفيذ هذا البند نظراً لتغيب مسؤول تصنيف الوظائف الوحيد لدى الإيكاو لعذر مرضي لفترة طويلة. وقد استأنف ذلك المسؤول عمله مؤخراً على أساس دوام جزئي، وبالتالي، فمن المتوقع</p>	<p>تحيط الإيكاو علماً بهذا الاقتراح، وسوف تستكشف جدوى استخدام خبراء خارجيين مستقلين كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً. وسيتمثل النهج العملي في زيادة استخدام التوصيفات المعيارية/العامة للوظائف التي سيجري تطويرها باستخدام الخبرة الداخلية و/أو الخبراء المستقلين الخارجيين إذا اقتضى الأمر ذلك. وذلك بالاتساق مع ممارسات المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فذلك سيُمكن المنظمة من وضع معايير لتقييم الوظائف مسبقاً، والحد من الذاتية من جانب المكاتب/الإدارات.</p>	<p>نقترح أن تقوم إدارة الموارد البشرية باكتشاف إمكان التدعيم (جدوى التكلفة) بخبراء مستقلين خارجيين إما لوضع معايير محددة للأهلية لشغل الوظائف الفنية قبل إصدار مذكرة بالوظائف الشاغرة، وإما للتحديد المسبق لمصفوفة تقييم محددة من أجل تقييم المرشحين، والقيام عند الاقتضاء أيضاً باختيار أنسب مرشح لوظيفة فنية.</p>	٢ تقرير المراجعة المتعلق بالتوظيف

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
	إمكان تنفيذ هذا البند بحلول نهاية عام ٢٠١٩.			
قائم.	<p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>اكتمل وضع إطار المساءلة بشأن الأطر الزمنية لعملية التوظيف، يحدد بالتفصيل أدوار/مسؤوليات جميع الأطراف المعنية (مرفق). ولا تزال أداة تكنولوجيا المعلومات الجديدة لإدارة عمليات التوظيف قيد التطوير. والإطار الزمني الجديد المنقح من أجل أداة تكنولوجيا المعلومات هو نهاية عام ٢٠١٨.</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>وُضعت في عام ٢٠١٨ الإرشادات المتعلقة بالأطر الزمنية لعملية التوظيف، التي توضح تفاصيل أدوار/مسؤوليات جميع الأطراف. وسيجري تنقيح هذه الإرشادات في إطار التعليمات الإدارية الجديدة المتعلقة بعملية التوظيف التي ستوضع في صيغتها النهائية في النصف الأول من عام ٢٠١٩.</p> <p>وفيما يتعلق بأداة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتوظيف، يعكف قسم مراجعة الحسابات الداخلية (IAS) التابع لقسم الشؤون الإدارية والخدمات على إعداد تحليل لجدوى التكلفة وتنفيذه بحلول ديسمبر ٢٠٢٠ بعد أن تعتمد الأمانة العامة.</p>	<p>تتمثل الممارسة المعتادة في الأمم المتحدة في رصد دقة توقيت عملية التوظيف، بدءاً من تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة حتى تاريخ اتخاذ قرار اختيار المرشح. ومع ذلك، فإن قسم الموارد البشرية لدى الإيكاو يقوم بالفعل بمراقبة ورصد معظم خطوات عملية التوظيف، بدءاً من تاريخ استلام الطلب من وحدة الطلبة للوظيفة حتى تاريخ الإعلان عن الوظيفة. والإيكاو حالياً بصدد تنفيذ إطار للمساءلة بشأن الأطر الزمنية لعملية التوظيف، يوضح بالتفصيل دور/مسؤوليات جميع الأطراف، فضلاً عن أداة جديدة من أدوات تكنولوجيا المعلومات لمواصلة تعزيز إدارة ورصد الأطر الزمنية لعملية التوظيف. وعندما تُنفذ هذه المبادرات بالكامل، فإنها ستتيح للمنظمة فرصة لتعزيز رصد وإدارة الأطر الزمنية لعملية التوظيف بدءاً من الطلب الأولي من الوحدة الطالبة للوظيفة حتى قرار التعيين في هذه الوظيفة.</p>	<p>بالإضافة إلى قرار المجلس الذي يقضي بمراعاة تحديد "فترة زمنية أقصاها ١٢ شهراً لانتهاؤه من عملية التوظيف في جميع المناصب، وذلك اعتباراً من تاريخ إصدار المذكرة بالوظيفة الشاغرة حتى إصدار قرار التعيين"، فإننا نقترح على إدارة الموارد البشرية، من أجل فهم كفاءة عملية التوظيف وفعاليتها، أن ترصد الأمر بشكل مستمر منذ إصدار الوحدة المعنية لطلب الوظيفة، وبهذه الطريقة سيكون كل مكتب مسؤولاً عن التوقيت اللازم لعملية التوظيف.</p>	٣ تقرير المراجعة المتعلق بالتوظيف

رقم الاقتراح	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي
٤	تقرير المراجعة المتعلق بالتوظيف	نقترح على الإدارة، حالما يكتمل إعداد نظام الرصد (وفقاً للاقتراح المذكور أعلاه)، أن تُجري في نهاية المطاف تقييماً لجدوى تكلفة الشروع في عمله مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو منظمات مماثلة قد تعطي مؤشراً على فعالية وكفاءة عملية التوظيف. وبهذه الطريقة، من خلال إجراء رصد مُفصّل، وعملية المعايرة ذات الصلة، سيكون من السهل أيضاً تحديد مؤشرات أداء رئيسية قوية يمكن التقيد بها.	تستخدم الإيكاو حالياً، كمرجع، الدراسة المرجعية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ (الوثيقة JIU/REP/2012/4). ونظراً للتكلفة الباهظة لهذه العملية عندما تضطلع بها منظمة بمفردها، فإن الإيكاو ستواصل العمل مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية من أجل مواصلة النظر في هذه المسألة.	المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨: مُغلق. سُتعالج هذه المسألة خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: ينبغي إغلاق هذا البند. فهو لا يعتمد على إدارة الإيكاو، ولكنه يخضع بالكامل لسلطة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة (UN/JIU).
١	تقرير مراجعة أداء المكاتب الإقليمية	عندما يتحسن الإطار العام من خلال تنفيذ توصياتنا أعلاه، فإننا نقترح عندئذ أن تجري الإدارة تقييماً في الوقت المناسب لما إذا كان يمكن تقييم أداء المقر والمكاتب الإقليمية، وبالتالي قياس مدى فعالية بلوغ الأهداف.	توافق. سوف يجري تقييم وقياس الأداء لجميع إدارات المنظمة ومكاتبها الإقليمية.	المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩: مُغلق. أصبح الآن تقرير المكاتب الإقليمية بشأن حالة مؤشرات الأداء الرئيسية/الأهداف الخاصة بها مُدرجاً في خططها التشغيلية السنوية في كل دورة شتوية للمجلس. كما وُضعت أدوات لمتابعة أداء المكاتب الإقليمية على مستوى مؤشرات الأداء المؤسسي الرئيسية.
٢٠١٤/١		مقبول	المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨: يجري الإبلاغ باستمرار عن المخزون على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو يعكس السعر الذي تتكبدته الإدارة.	مُغلق.

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
	<p>ولم يجد مكتب التقييم والمراجعة الداخلية في المراجعة التي أجراها أي مخالفات في المخزون في المراجعة الخاصة لعام ٢٠١٥. ولا يُتوقع حدوث تغييرات، وبالتالي يُعتبر هذا البند مُغلقاً.</p> <p>(تعتبر الإدارة أن هذا الاقتراح مُغلق)</p> <p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، انخفضت قيمة المخزون بنسبة ٤٩% حسب ما تشير إليه التقارير، نظراً لإيلاء مزيد من الاهتمام إلى مطبوعات الوثائق التي يمكن "طباعتها حسب الطلب". وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُجريت عمليات شطب للمخزون في عام ٢٠١٨ لمنتجات متجر السوق الحرة بطيئة الحركة ولمطبوعات الوثائق التي تُلقت بسبب طفق المياه في مطبعة الإيكاو. وتعتبر الإدارة أن هذا الاقتراح مُغلق.</p>		التي ينبغي شطبها.	
قائم.	<p>المستجدات حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٨:</p> <p>يجري حالياً تحويل السجلات الطبية للموظفين إلى سجلات رقمية (رقمنة السجلات)، وسيُجرى تقييماً آخر لتحويل ملفات الموظفين إلى ملفات رقمية، مع الأخذ في الاعتبار للموارد المالية وموارد تكنولوجيا المعلومات والموارد من الموظفين.</p>	مقبول. ينبغي النظر بالاستناد إلى الموارد المتوفرة في إمكان التحويل الرقمي لبيانات إضافية بشأن الموظفين، مع مراعاة أولويات المنظمة بالنسبة لصور المعلومات.	بالنظر إلى أهمية صون البيانات بشأن الموظفين، نقترح أن تكمل الإدارة في فرع الموارد البشرية في غضون وقت معقول تحويل جميع الملفات الورقية إلى ملفات رقمية.	٢٠١٤/٥

الوضع بشأن الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة وفقاً لتقييم ديوان المحاسبة الإيطالي	الوضع القائم كما أفادت به إدارة الإيكاو	التعليقات المستلمة من الأمانة العامة وقت أن أصدرنا تقريرنا	الاقتراح المقدم من ديوان المحاسبة الإيطالي	رقم الاقتراح
	<p>المستجدات حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٩:</p> <p>لقد استعانت الإيكاو بخبير استشاري للمساعدة على تنظيم السجلات الطبية لتسهيل تحويلها إلى سجلات رقمية. وذلك نشاط مستمر.</p>			